وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

# دور سياسات التمويل في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة

# العراق حالة دراسية للمدة (2004-2021)

رسالة مقدمة من قبل الطالب

علي حسين شراد عوض الخزرجي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة

الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

سرمد عبد الجبار ال خير الله

1445 هـ 2024 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وَهُوَ الَّذِي انشَا جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا اكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ اذا اثْمَرَ وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلا تُسْرِفُوا انه لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ))

صدق الله العلي العظيم

سورة الأنعام/الاية 141

## اقرار الخبير اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة ب( دور سياسات التمويل في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة – العراق حالة دراسية)

للطالب علي حسين شراد/ كلية الادارة والاقتصاد /قسم اقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى غدت خالية من الأخطاء اللغوية والأسلوبية ولأجلة وقعت.

١٧ / ٣ / ٢٠٢٤

الخبير اللغوي

م .د. محمد سلام مظهر العامري

## إقرار المشرف

أشهد ان أعداد الرسالة المـوسومة بـ(**دور سياسات التمويل في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة – العراق حالة دراسية**) تقدم بها الطالب (علي حسين شراد عوض) قد جرى تحت أشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزءً من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

**أستاذ مساعد دكتور**

**سرمد عبد الجبار هداب**

**جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد**

## توصية رئيس القسم

(بناءاً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

**الأستاذ الدكتور**

**توفيق عباس عبدعون المسعودي**

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (**دور سياسات التمويل في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة – العراق حالة دراسية** ) المقدمة من قبل الطالب (علي حسين شراد عوض)، وقد ناقشنا محتوياتها وفي ماله علاقة بها ونرى بأنها جدير لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير( ).

**الاستاذ الدكتور**
**مناضل عباس حسين**
**(رئيساً)**

**أستاذ مساعد دكتور**
**فهد مغيمش حزيران**
**(عضواً)**

**استاذ مساعد دكتور**
**زينب هادي نعمة**
**(عضواً)**

**أستاذ مساعد دكتور**
**سرمد عبد الجبار هداب**
**(عضواً ومشرفاً)**

## إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد/ للطالب (علي حسين شراد عوض) الموسومة بـ (**دور سياسات التمويل في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة - العراق حالة دراسية**) أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

**أ.د علي أحمد فارس**

**رئيس لجنة الدراسات العليا**

**معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا**

## مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

**أستاذ مساعد دكتور**

**هاشم جبار الحسيني**

**عميد كلية الإدارة والاقتصاد**

## الإهداء

**اهدي ثواب هذا العمل الى.....الله تبارك وتعالى كذلك.....**

**أهدي ثواب هذا العمل الى الرسول الأكرم .....محمد(صل الله علية واله وسلم) الى....**

**سفن النجاة ال بيت النبوة .....ائمة الهدى(عليهم السلام) الى....**

**بلد الحضارات ومنبع العلم والثقافة.....عراقنا الحبيب (حفظه الله) الى.....**

**تلك الروح المملوءة بالعاطفة والحنان .....والدي الحبيب (حفظه الله) الى.....**

**عبق الياسمين ولمسة الحنان الدافئ ..... امي العزيزة (حفظها الله) الى....**

**رفيق الدرب والمرشد .....مصطفى وسام (تقديرا واحتراما) الى....**

**من تربع في ثنايا القلب ينبوع المحبة والعطاء.....زوجتي (وفاء وتقديرا) الى.....**

**كل من ساندني..... امتنانا واعتزازا**

**الباحث**

# الشكر والامتنان

بعد الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على جميع نعمه كلها والصلاة والسلام على النبي محمد وال بيته الأطهار وصحبه المنتجبين الأبرار، اتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان لكل من اسهم في انجاز هذا الجهد العلمي المتواضع واخص بالذكر منهم:

الأستاذ المشرف المربي الكبير والأستاذ القدير الدكتور **سرمد عبد الجبار الخير الله**، الذي مثّل تجسيدا للروح الإنسانية والعلمية العالية اذ كان المعين الأول (للباحث) بعد الله تبارك وتعالى اثناء مسيرة البحث، بتوجيهاته وملاحظاته القيمة على الرغم من مشاغله الإدارية الكثيرة فقد ساهم في تذليل الكثير من صعوبات التي واجهة الباحث، فضلا عن الدعم المعنوي الذي وفره من خلال زرع الثقة لدى الباحث بالشكل الذي ساهم في ايجاد مساحة كبيرة في الاختيار بين ملاحظاته العلمية التي وجهها لمسودة البحث، مما يعني ان الاختيار النهائي لصورة البحث يتحملها الباحث وحده فله مني جزيل الشكر والامتنان وادعو الله سبحانه وتعالى ان يمنّ عليه بالصحة والعافية والعمر المديد.

والشكر الموصول للأخ الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور **مناضل عباس حسين** لما ابداه من ملاحظات وتعديلات قيّمة وكان له دور بارز في اخراج الرسالة بشكلها الحالي سائلا الله تعالى ان يجزيه خير جزاء المحسنين، واقدم شكري وتقديري الى الأساتذة الأفاضل اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد كافة ولا سيما اساتذتي في السنة التحضيرية الذين اسسوا بذرة هذا البحث. كما اتقدم بالشكر والتقدير الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة ابداء الملاحظات القيمة بما يعزز الجانب الأيجابي فيها ويعالج الجانب السلبي سائلا الله جل وعلى ان يوفقهم لخدمة المسيرة العلمية.

**الباحث**

## المستخلص

تتسم الدراسة الى توضيح دور سياسات التمويل في التنمية الزراعية المستدامة في العراق للمدة (2004-2021) والتي تمثلت بالسياسة المالية والنقدية والتجارية وكذلك بتمويل المصرف التعاوني الزراعي والمبادرة الزراعية والذي يعد المؤسسة المسؤولة عن تمويل القطاع الزراعي لمختلف الأغراض. لقد ظهرت نتائج البحث عدم وجود سياسة اقراضية واضحة للقطاع الزراعي خلال المدة المعنية بسبب التباين في حجم القروض الممنوحة بين سنة واخرى فضلا عن ان معدل نمو القروض بصورة عامة كان منخفضا مقارنة بما استهدفته خطط التنمية الزراعية كما ان هنالك انخفاضا في معدلات الإنتاج الزراعي بشكل لا يتناسب مع القروض المقدمة، وتناول الدراسة الى وجود مجموعة من العوامل التي تعيق تطبيق سياسات التمويل الزراعي في العراق في مقدمتها الفساد الإداري والمالي، وتوصل ان القطاع الزراعي اذا ما اريد منه ان يساهم بنسبة اكبر في الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي يجب زيادة نسبة القروض والدعم الحكومي له لضمان حصول التطوير والإصلاح في القطاع الزراعي عن طريق تحديث اساليب الأنتاج الزراعية وتحسين مستوى استخدام المكننة الزراعية والأسغلال الأمثل للموارد المائية فضلا عن تطوير المزارعين انفسهم.

وكذلك توصلت الدراسة الى تخلف القطاع الزراعي وعدم قدرته على المنافسة واختراق الأسواق الدولية، واغراقه بالسلع الزراعية المستورد وضعف الميزة التنافسية للسلع الزراعية، واهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث تكمن في ان سياسة التمويل الزراعي يمكن ان تعمل على تعزيز التنمية الزراعية وذلك بالأعتماد على نوعية هذه السياسات وهذا ما اظهرته النتائج القياسية في ان المتغير التابع (GDPr ) له اثر معنوي على المتغيرات المستقلة ( IR،ER، IM، AG،EGr ) وتوصي الدراسة بأعداد الخطط الزراعية الكفيلة بتعزيز التنمية الزراعية المستدامة

# قائمة المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| **الآية القرآنية** | أ |
| **الإهداء** | ب |
| **الشكر والامتنان** | ج |
| **المستخلص** | د |
| **قائمة المحتويات** | ه- و |
| **قائمة الجداول** | و- ز |
| **قائمة الأشكال** | ز- ح |
| **المقدمة** | 5-1 |
| **الفصل الأول: الإطار النظري ولمفاهيمي لسياسة التمويل الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة** | 64-6 |
| **تمهيد** | 7 |
| **المبحث الأول: الإطار النظري ولمفاهيمي لسياسة التمويل الزراعي** | 819- |
| **المبحث الثاني: مفهوم التنمية والتنمية الزراعية المستدامة** | 41-19 |
| **المبحث الثالث: الاهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي** | 64-42 |
| **الفصل الثاني: القطاع الزراعي في العراق الواقع والتحديات** | 125-65 |
| **تمهيد** | 66 |
| **المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في العراق الواقع والتحديات** | 84-67 |
| **المبحث الثاني الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في العراقي والتحولات الاقتصادية المتعلقة بذلك** | 113-85 |
| **المبحث الثالث: الاستثمار والإنتاج في القطاع الزراعي في العراق** | 125-114 |
| **الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين سياسات التمويل في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في العراق** | 149-126 |
| **تمهيد** | 127 |
| **المبحث الأول: الإطار النظري لبعض الاساليب القياسية المعتمدة في التحليل القياسي** | 131-128 |
| **المبحث الثاني: توصيف وتقدير النماذج القياسية** | 147-132 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثالث: مقارنة النتائج إلاحصائية المتحصل عليها | 149-148 |
| الاستنتاجات | 152-150 |
| التوصيات | 154-153 |
| المصادر | 155-172 |


## قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | مركزية التنمية الزراعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة | 30 |
| 2 | الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 - 2021) | 87 |
| 3 | نسبة مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي في العراق للمدة (2004 - 2021) | 88 |
| 4 | الناتج الزراعي ونسبة مساهمته بالدخل القومي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 – 2021) | 92 |
| 5 | نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي بالأسعار الجارية للمدة(2004-2021) | 95 |
| 6 | تطور سعر الصرف الرسمي الموازي ومعدل النمو السنوي للمدة(2004-2021) | 104 |
| 7 | القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني وسعر الفائدة للمدة(2004-2021) مليون دينار | 113 |
| 8 | الانفاق الاستثماري الكلي والإنفاق الاستثماري في القطاع الزراعي للمدة(2004-2021) مليون دينار | 118 |
| 9 | المساحة والإنتاج لمحاصيل الحبوب في العراق للمدة (2004-2021) | 120 |
| 10 | تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية نسبة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة الى الصادرات والواردات الاجمالية للعراق خلال المدة (2004- | 125 |

| | | |
|---|---|---|
| | 2021) مليون دينار | |
| 11 | توصيف المتغيرات | 132 |
| 12 | نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع) | 133 |
| 13 | انموذج ARDL لأثر السياسة المالية في الناتج الزراعي | 134 |
| 14 | نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين | 134 |
| 15 | نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي | 135 |
| 16 | اختبار الحدود Bounds Test | 136 |
| 17 | نتائج اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ | 137 |
| 18 | نتائج اختبار معالم الأجل الطويل | 137 |
| 19 | انموذج ARDL لأثر السياسة النقدية في الناتج الزراعي | 140 |
| 20 | نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين | 140 |
| 21 | نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي | 141 |
| 22 | اختبار الحدود Bounds Test | 141 |
| 23 | نتائج اختبار معالم الأجل الطويل | 143 |
| 24 | انموذج ARDL لأثر السياسة التجارية في الناتج الزراعي | 144 |
| 25 | نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين | 145 |
| 26 | اختبار الحدود Bounds Test | 145 |
| 27 | نتائج اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ | 147 |
| 28 | نتائج اختبار معالم الأجل الطويل | 147 |


## قائمة الأشكال


| رقم الشكل أو المخطط | اسم الشكل أو المخطط | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | مخطط منحنى لافر | 54 |
| 2 | الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية للمدة(2004-2021) | 87 |

| | | |
|---|---|---|
| 3 | نسبة مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي للمدة (2004-2021) | 89 |
| 4 | نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الدخل القومي للمدة (2004-2021) | 93 |
| 5 | نصيب الفرد من الناتج الزراعي للمدة(2004-2021)(بالألف) | 96 |
| 6 | نمو القروض الزراعية في العراق للمدة (2004 – 2021) | 113 |
| 7 | اجمالي الانتاج في العراق للمدة (2004 -2021) | 121 |
| 8 | نسبة الواردات والصادرات الزراعية في العراق للمدة (2004 -2021) | 125 |
| 9 | التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج | 132 |
| 10 | فترات الإبطاء المثلى | 135 |
| 11 | توزيع الأخطاء العشوائية | 136 |
| 12 | اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics | 137 |
| 13 | التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج | 138 |
| 14 | الشكل البياني ( 14) فترات الإبطاء المثلى | 139 |
| 15 | الشكل البياني ( 15) توزيع الأخطاء العشوائية | 142 |
| 16 | اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics | 142 |
| 17 | التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج | 143 |
| 18 | الشكل البياني ( 18) فترات الإبطاء المثلى | 144 |
| 19 | الشكل البياني ( 19) توزيع الأخطاء العشوائية | 146 |
| 20 | الشكل البياني(20) يوضح الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics | 146 |

# مقدمة

يعد القطاع الزراعي قطاعاً استراتيجياً وحيوياً في التنمية الاقتصادية، ويشكل الركيزة الأساسية لباقي القطاعات الاقتصادية، وكأي قطاع من القطاعات فهو يحتاج الى التمويل من اجل القيام بدوره في تنمية الاقتصاد.

ويعد التمويل الزراعي من العناصر المهمة لعمليات الإنتاج الحديث اذ انه يؤدي الى رفع صافي الدخل للمزارعين وبالتالي رفع المستوى المعيشي لهم كذلك يسهم في توفير الموارد النقدية وتوفر المدخلات الزراعية للصناعات المعتمدة على الموارد الأولية الزراعية وبالتالي فان التمويل الزراعي بصورة عامة يؤدى الى رفع عجلة التنمية الزراعية، وتحسين الإنتاج لزيادة الدخل القومي، ويمكن ان تلعب سياسات التمويل دورًا مهمًا في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة من خلال تزويد المزارعين بالموارد اللازمة لاعتماد ممارسات وتقنيات اكثر استدامة، تهدف الزراعة المستدامة الى تلبية احتياجات الحاضر مع الحفاظ على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وتعزيزها، وتعد البنوك من ضمن الجهات التي يمكن من خلالها الحصول على التمويل، ولكن نشاط هذه البنوك لم يحظ بقبول كافي ولاسيما في الدول الإسلامية، وذلك بسبب المعاملات الربوية المنافية للشريعة الإسلامية، وذلك ظهرت الحاجة الى التمويل الزراعي من خلال البنوك الإسلامية، ومن بين الدول التي انتشرت فيها البنوك الإسلامية دولة العراق، التي كانت من الدول السباقة في تطبيقها، اذ عملت البنوك الإسلامية فيها على تطوير القطاع الزراعي كقطاع استراتيجي للتنمية.

**اهمية البحث**

تتركز اهمية البحث من خلال الدور الذي تؤديه سياسات التمويل المعتمدة على المصارف والسياسات الحكومية التي تأخذ شكل قروض او تسهيلات ائتمانية تقدم للفلاحين بهدف تشجيع القطاع الزراعي وتطويره، وكذلك مدى تأثير سياسات التمويل في التنمية وان تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق سوف يقود الى تحقيق الأمن الغذائي للسكان وتوفير المواد الأولية للصناعات الوطنية .

**هدف البحث**

يسعى البحث الى تحقيق جملة من الأهداف، اهمها التعرف على قدرة سياسات التمويل بدعم القطاع الزراعي بالأموال اللازمة للنهوض بالناتج الزراعي وتحليل اثر كل متغير من متغيرات سياسات التمويل على الناتج الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة والى تحليل واقع القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2021) وتحديد اهم المعوقات والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي ومعالجتها، فضلا عن ذلك استعمال اسلوب التحليل القياسي المتقدم(ARDL) في معرفة الأثار الديناميكية .

**مشكلة البحث**

تكمن مشكلة الدراسة في تدني مساهمة القطاع الزراعي في تلبية حاجات البلد وعدم قدرته على المنافسة واختراق الأسواق الدولية، والسبب يكمن في ارتفاع اسعار الاسمدة الكيميائية وارتفاع الفوائد على القروض وشحت المياه، لذا نجد العراق يعاني من عجز في الميزان التجاري الزراعي ولم يستطع ان يحقق تنمية زراعية مستدامة بالرغم من امتلاكه اغلب الأمكانيات اللازمة التي تجعل منه بلدا زراعيا يستطيع ان يوفر الغذاء والكساء لجميع السكان في الوقت الحالي.

**فرضية البحث**: ينطلق البحث من فرضية مفادها:

يوجد تأثير للتمويل المصرفي وبشكل ايجابي في تحقيق تنمية زراعية مستدامة في العراق.

**منهجية البحث**

استخدم الباحث اسلوب التحليل الأقتصادي الذي يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات المختلفة من الجهات الرسمية في العراق، ومن البيانات المنشورة للمنظمات العالمية والعربية والمعترف بها رسميا، وكذلك استعانة الباحث بالجداول والرسوم البيانية التي تمكن الدراسة من الوصول الى الكفيلة الهادفة الى معالجة مشكلة الدراسة وأسلوب التحليل الكمي والقياسي المتمثل بمنهجية (ARDL) .

**حدود البحث**

تتخذ الدراسة من العراق بعدها المكاني، اما الحدود الزمنية فقد تمثلت بالمدة المحددة من(2004-2021)

**هيكلية الدراسة**

اشتملت الدراسة على ثلاثة فصول:

الفصل الأول(الأطار النظري والمفاهيمي لسياسة التمويل الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة) وتضمن ثلاثة مباحث جاء المبحث الأول موضحا ( الاطار النظري ولمفاهيمي لسياسة التمويل الزراعي، في حين جاء المبحث الثاني (مفهوم التنمية والتنمية الزراعية المستدامة المعايير والاهداف) اما المبحث الثالث تناول(الاهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي)

الفصل الثاني (القطاع الزراعي في العراق واهم معوقاته ) وتضمن ثلاثة مباحث ،المبحث الأول تناول (واقع القطاع الزراعي في العراق الواقع والتحديات) اما المبحث الثاني تناول (دور القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي والتحولات الأقتصادية) وجاء المبحث الثالث ليبين (واقع الاستثمار والإنتاج في القطاع الزراعي في العراق ) .

بينما يتركز الفصل الثالث (على قياس وتحليل العلاقة بين سياسات التمويل والتنمية الزراعية المستدامة في العراق للمدة(2004-2021) باستعمال انموذج (ARDL) وتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول(الأطار النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي) في جاء المبحث الثاني (توصيف وتقدير النماذج القياسية) اما المبحث الثالث تناول(مقارنة النتائج الإحصائية المتحصل عليها)

**الأستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:**

تناول دراسة هذا الموضوع العديد من الكتاب والباحثين وعلى النحو الأتي:

**1-دراسة: حسين عاشور العتابي/ رسالة ماجستير**

| | |
|---|---|
| اسم الباحث | حسين عاشور العتابي |
| عنوان البحث | تقييم اداء المصرف الزراعي التعاوني ودوره في التخطيط للتنمية المستدامة في العراق |
| مكان وزمن اعداد البحث | 2014 جامعة بغداد كلية الزراعة / قسم الدراسات المالية/المعهد |

| | |
|---|---|
| | العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة/ العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس. |
| هدف البحث | يهدف البحث الى تقييم الأهلية الأئتمانية للمصرف الزراعي في جانبي الكفاءة التحصيلية للقروض من جهة واستقطاب المدخرات من جهة اخرى كونهما الأساس الذي يمكنه من ان ياخذ دوره الفاعل في الأسهام في تخطيط التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق من خلال تنمية قطاع اقتصادي مهم الأ وهو القطاع الزراعي |
| اهم ما توصل اليه البحث | توصل البحث الى استقطاب المدخرات كونها الأساس الذي يمكنه من ان ياخذ دوره الفاعل في الأسهام في تخطيط التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق من خلال تنمية قطاع اقتصادي مهم الأ وهو القطاع الزراعي مع القاء الضوء على المبادرة الزراعية التي اطلقها مجلس الوزراء العراقي واثرها الكبير في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي |

**2- دراسة: هدى مهدي علي البياتي / رسالة ماجستير**

| | |
|---|---|
| اسم الباحث | هدى مهدي علي البياتي |
| عنوان البحث | ظاهرة الأغراق وتاثيرها على انتاج القطاع الزراعي في العراق |
| مكان وزمن اعداد البحث | 2018/ كلية الأدارة والأقتصاد –جامعة كربلاء |
| هدف البحث | يهدف الى التاكد من وجود ظاهرة الأغراق وتم بيان اثره على القطاع الزراعي في العراق من الدول المجاورة (تركيا و ايران) ومعرفة الأسباب والأثار الأقتصادية الأيجابية والسلبية الناجمة عن هذه الممارسة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها. |
| اهم ما توصل اليه البحث | تدني مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بسبب سياسة الاستيراد العشوائية وعدم حماية المنتج ، وتدني مستويات الأمن الغذائي وزيادة اعتماد البلد على الخارج في سد احتياجاته من السلع الغذائية الاستراتيجية الرئيسة. |

**3- دراسة: محمد بدوي حسين/ بحث مستل من اطروحة دكتوراه**

| | |
|---|---|
| اسم الباحث | محمد بدوي حسين |
| عنوان البحث | واقع السياسات الزراعية وفاعليتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق |
| مكان وزمن اعداد البحث | 2020جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا / كلية الدراسات الزراعية/قسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية |
| هدف البحث | يهدف الى التعرف على واقع السياسات الزراعية في العراق وحصر التحديات والمعوقات التي تعيق تطبيق السياسات الزراعية |

| | |
|---|---|
| | وفاعلية السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق. |
| اهم ما توصل اليه البحث | توصل البحث الى وجود مجموعة من العوامل التي تعيق تطبيق السياسات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة التي كانت تطبق السياسات الزراعية لصالح المنتج الزراعي قد غيرت من توجهها من الغاء سياسة الدعم مما اثر على العملية الأنتاجية، واستنتج البحث ان اغلب السياسات الزراعية في العراق معطلة وغير فعالة فهي لاتخدم المنتج الزراعي ولا المستهلك ولا تحافظ على استدامة الموارد الطبيعية الزراعية. |

**4- دراسة: عمر حميد مجيد محمد/ رسالة ماجستير**

| | |
|---|---|
| اسم الباحث | عمر حميد مجيد |
| عنوان البحث | امكانية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق |
| مكان وزمن اعداد البحث | 2020 جامعة بغداد/ كلية الأدارة والأقتصاد/ قسم الاقتصاد |
| هدف البحث | يهدف البحث الى ادخال التنمية الزراعية المستدامة وامكانية تطبيقها في القطاع الزراعي العراقي من خلال وضع خطة مقترحة للتغلب على العقبات ومن ثم النهوض بواقع القطاع الزراعي في العراق. ولكون عملية تحقيق التنمية الزراعية في القطاع الزراعي العراقي اليوم اصبحت اكثر تعقيدا واوسع بعدا من السابق |
| اهم ما توصل اليه البحث | تم تحديد اهم المعوقات التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق ، كما تم وضع خطة لتجاوز تلك العقبات وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق، وذلك عن طريق تطبيق التكنلوجيا الزراعية الحديثة |

5- اهم ما يميز بحثنا عن الدراسات السابقة هو تناوله لسياسات التمويل في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في العراق، ولا يوجد على حد علم الباحث دراسة مشابهة له على النحو المذكور مما يعطيه اهمية ولاسيما في هذا الإطار.

# الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لسياسة التمويل الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة.

**المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لسياسة التمويل الزراعي.**

**المبحث الثاني: مفهوم التنمية والتنمية الزراعية المستدامة**

**المبحث الثالث: الاهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي**

**تمهيد:**

يشير التمويل الزراعي الى مختلف الخدمات والمنتجات المالية المصممة لتلبية احتياجات المزارعين والشركات الزراعية الاخرى، مثل القروض والتامين ومنتجات الادخار والاستثمار وادوات ادارة المخاطر، تهدف هذه الخدمات الى مساعدة المنتجين الزراعيين على ادارة التدفق النقدي، والاستثمار في عملياتهم، والتخفيف من المخاطر المرتبطة بالانتاج الزراعي، مثل الاحداث المرتبطة بالطقس وتقلبات السوق.

ويعد قطاع التمويل الزراعي الاساس في عملية تنشيط القطاع الزراعي من خلال ما يوفره من رؤوس اموال لازمة الاستثمار في الزراعة وبهذة يكون اداة مهمة في تنويع مصادر الدخل القومي الذي تهدف اليه مختلف البلدان لتجنب تعرض اقتصاداتها الى هزات بسبب اعتمادها على مورد رئيسي واحد، والعراق احد الدول التي تسعى لتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية واتباع سياسات تهدف الى تطوير قطاعات معينة ومنها القطاع الزراعي وقد اعتمد سياسات تسعيرية وانتاجية وتمويلية لتحسين المستوى الانتاجي فيرفع نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، كما تشير سياسات التمويل الزراعي الى الاستراتيجيات واللوائح التي وضعتها الحكومات والمؤسسات المالية واصحاب المصلحة الاخرون لتعزيز وصول المنتجين الزراعيين الى التمويل، قد تتضمن هذه السياسات تدابير مثل: تقديم الاعانات وغيرها من اشكال المساعدة المالية لدعم الاقراض الزراعي.

## المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لسياسة التمويل الزراعي

**وتم تقسيم هذا المبحث الى مايلي:.**

**المطلب الأول: مفهوم التمويل الزراعي الاهمية والمصادر**

**اولاً: مفهوم التمويل الزراعي**

يلعب التمويل الزراعي دورا مهما في الاقتصاد الزراعي، ويتعامل مع القواعد والاسس والنظريات التي تحكم استخدام الموارد المالية لمساعدة المزارعين على انتاج المزيد من الغذاء، وهو مصمم لمساعدة المزارعين على تحسين مستوى معيشتهم، كما انه يستخدم التمويل الزراعي لتوفير راس المال للاستثمار في الزراعة مهماً لانه يساعد المزارعين على تنمية اعمالهم بسرعة اكبر، وتتمثل اهمية التمويل الزراعي في تعزيز الانتاجية وتحسين نوعية المنتجات الزراعية، وتحسين الدخل للمزارعين والشركات الزراعية، كما يساعد على تطوير الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الانتاج والتصدير وتوفير فرص للعاملين في القطاع الزراعي، وان التمويل الزراعي يأتي من مصادر مختلفة، بما في ذلك القروض من الحكومة والبنوك الخاصة والبنوك الزراعية والجمعيات التعأونية وغيرها من المنظمات، وتقدم بعض هذه المصادر الاموال على شكل نقود، بينما يقدم البعض الاخر القرض على شكل سلع أو خدمات قد يحتاجها المزارعون لمحاصيلهم.[1]

**يعرف التمويل بانه:** دراسة وادارة الاموال والاستثمارات والاصول المالية الاخرى، ويتضمن انشاء وادارة وتحليل الاموال والادوات المالية، مثل الاسهم والسندات والأوراق المالية الاخرى، فضلا عن ادارة المخاطر وتخصيص الموارد"[2]. **ويعرف التمويل** احد وابرز ركائز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ يعد موردا رئيساً يمد القطاعات الاقتصادية ومؤسساتها بالاموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية من خلال اقامة مشروعات انتاجية لتطوير وتحسين انتاجها وفق سياسات معينة. كذلك **التمويل الزراعي** فيعرف بانه ضرورة اجتماعية

1 رشا محمد سعيد امين، استيته، تمويل القطاع الزراعي في الاردن، جامعة الاردن، 1999، ص 173.

2 لطف محمد عبد الله السرحي، دور البنوك الاسلامية اليمنية في التمويل الزراعي: دراسة لواقع وتحديات التمويل الزراعي في اليمن وافاق تطويره. مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد15، عدد14،2017، ص335 - 370.

لتنمية القطاع الزراعي ووسيلة للدعم المالي للمزارعين لغرض سد الفجوة بين دخولهم وانفاقهم فضلا عن مايمثله بكونه استراتيجية لنمو وتطوير القطاع الزراعي، وتمويل الزراعي هو الطريقة التي يمكن بواسطتها الحصول على راس المال واستعماله في القطاع الزراعي، اي انه يتضمن الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجمع راس المال الذي تحتاجه الزراعة لانفاقه في الانتاج والتسويق الزراعي.[1]

**وعرف التمويل الزراعي بانه:** توفير الاموال اللازمة للقيام بعمليات، كالانتاج واعادة الانتاج الزراعي وما يتبع ذلك من انشطة مثل التخزين، النقل، البيع والتسويق[2].

**كما يعرف بانه:** "العملية التي يتم من خلالها توفير الموارد المالية والائتمانية للمزارعين والشركات الزراعية لتمكينهم من دعم انشطتهم الزراعية وتحسين انتاجيتهم وربحيتهم، ويتضمن التمويل الزراعي توفير الاموال لتغطية تكاليف الانتاج والانفاق العام، مثل شراء المعدات والمواد اللازمة للزراعة وتامين الاراضي والمحاصيل ودفع الاجور للعمال[3].

**كذلك عرف ايضا بانه:** " فرع تمويل يركز على تقديم الخدمات والمنتجات المالية للمزارعين والشركات الزراعية".[4]

**ويرى الباحث** ان التمويل الزراعي هو الاموال التي تستخدم لتقديم خدمات ومنتجات والادوات المالية المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات التمويلية للمنتجين الزراعيين والتجار واصحاب المصلحة الاخرين في سلسلة العملية الزراعية، كما يمكن ان تشمل هذه الخدمات المالية القروض والتامين والتاجير وغيرها من الادوات التي تساعد على ادارة المخاطر المالية وتحديات التدفق النقدي التي تنفرد بها الزراعة.

**ثانياً:اهمية التمويل الزراعي:**

---

[1] ليلى بدوي مطوق، التمويل الزراعي واثره على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(1998-2012)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد8، العدد3، 2018، ص134.

[2] نور عدلي رزاق، التمويل الزراعي، المفهوم والاهمية، سلسة كتيبات تعريفية موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، 2022، ص11.

[3] سليمان بابكر محمد عبيد، ومحمد علي محمد، اثر التمويل الزراعي على صغار المزارعين في السودان، دراسة حالة مشروع السليت الزراعي خلال الفترة من 2000 - 2014 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم، 2016،ص12.

[4] عبد الباسط، المجتبي الطيب محمد. التمويل الاسلامي واثره على تنمية القطاع الزراعي في السودان: دراسة تطبيقية على البنك الزراعي السوداني في الفترة 2003 - 2013م (اطروحه دكتوراه غير منشورة). جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية، ام درمان،2015،ص10.

ان اهمية التمويل ترتبط بأنشاء وتوسيع المشاريع الاستثمارية كهدف مباشر للتنمية، كما ان اهميته في الاقتصاد الكلي تختلف عما في الاقتصاد الجزئي، إذ ان في الاقتصاد الكلي جميع المؤسسات الاقتصادية ترتكز على عنصر التمويل والذي يساعدها في زيادة عمرها الانتاجي وتحقيق عوائد مستقبلية، في حين على مستوى الاقتصاد الجزئي فان المؤسسة تسعى للحصول على موارد مالية لاجل انتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وتحقيق ميزة تنافسية فضلا عن تحقيق الارباح المتولدة وبالتالي زيادة الرفاهية الاجتماعية من خلال زيادة الاجور مما ينعكس ايجابيا على تحسين الوضع المعاشي[1].

وتبرز اهمية التمويل الزراعيبما ياتي[2]:

1. يهتم بتوافر راس المال الزراعي للمزارعين أو الهيئات الزراعية عن طريق الاقراض ليتمكّن هؤلاء الافراد أو الهيئات من الحصول على الالات والمواشي والاسمدة وغيرها من مستلزمات الانتاج التي تسهم بدرجة كبيرة في رفع الكفاءة الانتاجية للمزارع.
2. زيادة الانتاج الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان الزراعيين وتحقيق الاسهام الفاعل في خلق التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي.
3. رفع الكفاءة الانتاجية في القطاع الزراعي ينعكس على الاسهام في تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى.

**المطلب الثاني: مصادر التمويل**

لمصادر التمويل انعكاسات عديدة على اقتصاديات العالم المتقدم والنامي على السواء، وتختلف هذه الانعكاسات باختلاف تلك المصادر والسياسة التمويلة المتبعة ولاسيما في البلدان النامية، وقد تكون ذات طابع ايجابي أو سلبي تؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات وتاثيرهما في التشغيل والبطالة والانتاج والاستهلاك والاستثمار.

ويقسم التمويل الى مصادر عدة:

**اولاً: مصادر التمويل غير المنتظمة اهمها[1]**

[1] صباح حسن العكيلي، دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية، المصارف التجارية في العراق، حالة دراسة 2005-2018، كلية الامام الكاظم(ع)، للعلوم الاسلامية الجامعة،2018، ص313.
[2] محمد علي محمد البدور،الاستثمار في القطاع الزراعي الاردني، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الدرسات العليا، الجامعة الاردنية،2003، ص77.

1- القروض عن طريق الافراد المرابين والسماسرة: يقومون بتقديم القروض للفلاحين بفائدة مرتفعة نظرًا لاستغلالهم لحاجة الفلاحين للاموال.

2- القروض عن طريق كبار الملاك: يقدمون القروض للفلاحين الذين يستاجرون اراضيهم، بهدف الحصول على انتاج وفير وتحقيق فائدة مشتركة بين الجانبين على الرغم من اختلاف النسب.

3- القروض عن طريق تجار المحاصيل في القرية: يقوم هؤلاء التجار بتقديم القروض للفلاحين مقابل سداد الاقساط المستحقة عليهم من خلال بيع محاصيلهم للتجار بالاسعار التي يحددها التجار، والتي تكون في صالحهم.

**ثانياً: مصادر التمويل الزراعي المنتظمة والمتخصصة ويمكن تقسيميا الى**[2] :

**1- التمويل الزراعي الحكومي يشمل المؤسسات الحكومية المخصصة لاقراض المزارعين جميع انواع القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل.** يتضمن هذا النوع من التمويل الزراعي:

أ. البنوك الزراعية الحكومية: تعتبر هذه البنوك متخصصة في تمويل القطاع الزراعي بجميع جوانبه. تقوم الحكومة بتوفير راس المال للبنك وادارته وتحديد سياسات الاقراض التي تتوافق مع خطط التنمية الحكومية.

ب. البنوك الزراعية شبه الحكومية: تشترك الحكومة في تمويل هذه البنوك باكثر من نصف راسمالها، بينما يشترك الافراد والتعأونيات الزراعية والجمعيات الاخرى في تمويل الجزء المتبقي. تتم ادارة هذه البنوك من قبل هيئة ادارية عليا، وقد تم تبني هذا النظام عند انشاء بنك التسليف الزراعي في مصر.

ج. بعض الهيئات والمصالح الحكومية: تقدم في بعض الاحيان قروضًا للمزارعين لاغراض محددة. يتم تطبيق هذا النوع في بعض البلدان النامية، وتُعتبر هذه المصادر غير مناسبة وغير مستدامة.

د. الهيئات التعأونية أو الخاصة: تتعأون الدولة في دعم هذه الهيئات إذا كان هدفها خدمة الزراعة، وتستعيد المساهمة الحكومية في راسمال هذه الهيئات أو تتبرع بها.

---

[1] عابدة عمر عوض حسن، اثر التمويل على تطوير القطاع الزراعي بالتطبيق على البنك الزراعي السوداني، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2011، ص 50-53.

[2] احمد الاحمد العليوي، سمعان العطوان، التمويل الزراعي، قسم الاقتصاد والارشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 1996، ص15.

هـ. صناديق الطوارئ والكوارث والازمات: توفر المساعدة للمزارعين في حالة وقوع احداث طارئة مثل الكوارث والازمات. [1]

**2- التمويل الزراعي التعأوني:** ونجده عادةً في البلدان الاشتراكية والنامية واهم اهدافه :

ا.تشجيع المدخرات لزيادة المعروض من الاموال.

ب.تشجيع الاستخدام الفعال لمقروض والاشراف عليها لتقليل عامل المخاطرة.

ج.تدعيم الضمان اللازم للحصول على الاموال من المصادر الخارجية .

د.تقليل تكاليف التسديد.

هـ.تحسين المركز المالي للجمعيات التعأونية .

و.المساهمة في التنمية الزراعية وتطوير الزارعة.[2]

**3- التمويل الزراعي الموجه:**.التمويل الزراعي الموجه هو نظام حكومي يهدف الى مساعدة ذوي الدخول المنخفضة في القطاع الزراعي من اجل تحسين مستوى الانتاج والمعيشة. تم تطوير هذا النظام لدعم صغار المزارعين الذين يجدون صعوبة في الحصول على القروض من مصادر اخرى ويفتقرون الى الخبرة والمعرفة الكافية بالاساليب الحديثة للزراعة والادارة.

يعتمد هذا النظام على دمج المساعدات المالية مع المساعدات الفنية والتوجيه والارشاد ضمن برنامج أو خطة الزراعة والمعيشة. تحدد الخطة الاهداف التي يجب تحقيقها خلال فترة زمنية محددة وتحدد ايضًا أوجه النشاط التي يجب تنفيذها وانواع المساعدات التدريبية والفنية والارشادية التي يجب تقديمها، بالاضافة الى انواع وحجم القروض اللازمة. يشارك المشرف الزراعي في وضع هذه الخطة ويقوم بتحديد المساعدات المطلوبة، ويتم التمويل في هذا النظام استنادًا الى قدرة المزارع على الانتاج وليس فقط على الممتلكات الزراعية التي يمتلكها. يهدف النظام الى تعزيز الانتاجية وتحسين معيشة المزارعين من خلال توفير التمويل والتدريب والارشاد الضروريين.

---

[1] الطيب محمد المجتبي ، التمويل الاسلامي واثره على تنمية القطاع الزراعي في السودان : دراسة تطبيقية على البنك الزراعي السوداني في الفترة 2003 - 2013م، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية، السودان، 2015، ص 60-65.

[2] محمود محمد خلاف (واخرون)، دراسة المحددات والممكنات لتطوير التعأونيات الزراعية في التمويل والائتمان الزراعي في مصر - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي،2017 ، ص123.

**4-اهداف نظام التمويل الزراعي الموجه[1]:**

هناك عدد من اهداف تمويل القطاع الزراعي نذكر منها ما يلي :

ا.تعليم الوسائل الحديثة لمزارعة والمعيشة للمزارعين واسرهم .

ب.منح السلف الزراعية وفقا لخطة معينة على اساس المقدرة الانتاجية ومن مصادر في متنأول يد المقرضين .

ج.تقديم المساعدات الفنية للمزارعين في اختيار وشراء مستلزمات الانتاج وتسويق الحاصلات الزراعية.

د.تشجيع انشاء الجمعيات التعأونية .

المساهمة في تنمية المجتمع والقرية والاشتراك في التنمية الاقتصادية الزراعية.

**وكذلك نجد ان المزارع يحتاج في كل مرحلة من مراحل الانتاج الى مصادر تمويل التي ترفد المزرعة براس المال وبمايلي[2]:**

**1-الميراث:** يعد الميراث احد مصادر توافر راس المال، فنظام الوراثة يحتم نقل رؤوس الاموال الى الورثة الشرعيين، وبهذا يمثل هذا الحق المكتسب للمزارع مصدرا مهما لا يستهان به.

**2-الادخار:** يعد الادخار من المصادر المهمة للحصول على راس المال، إذ يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع، ولم ينفق على الاستهلاك، فضلا عن راس المال المستثمر، لذلك يحسب الادخار على المستوى القومي المصدر الرئيس للاستثمار في تكوين راس المال.

**3-الاقتراض (الائتمان):** يعد الاقتراض مصدرا مهما في تحقيق راس المال وعملية الاقتراض أو الائتمان عملية منظمة توفر القروض للمزارعين بالشروط المناسبة وتستخدم بالكيفية التي تحقق زيادة الانتاج والدخل وتتعدد مصادر الاقراض فهي تشمل:

**4-الاقتراض من الافراد:** حيث يتجه الكثير من المنتجين الزراعيين الى الاقتراض من المرابين والتجار والسماسرة.

**5-الاقتراض من ملاك الاراضي:** يقوم ملاك الاراضي بتقديم القروض اللازمة الى مستاجريهم من المزارعين.

---

[1] احمد الاحمد العليوي، مصدر سابق، ص20-22.

[2] سالم حمادي سماعيل النجيفي، التخطيط الزراعي، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1989، ص91.

**6-الاقتراض من تجار الحاصلات:** يقوم تجار الحاصلات احيانا بتقديم القروض الى المزارعين بشروط معقدة مثلا: عدً قروضهم بمثابة شراء حاصلاتهم الزراعية وهي في بداية النمو اي بطريقة تسمى البيع الاخضر وباسعار زهيدة جدا مستغلين ضيق حالتهم المادية.

**7-الاقتراض من البنوك التجارية:** إذ تقوم البنوك التجارية باقراض المنتجين الزراعيين بمعدلات فائدة واجال طويلة نظرا لضخامة امكانياتها المالية.

**8-الاقتراض من شركات التامين:** تسعى هذه الشركات الى استثمار المبالغ المتجمعة لديها أو جزء منها في القطاع الزراعي وغالبا ما تكون هذه المبالغ في شكل قروض طويلة الاجل أو متوسطة الاجل ولاسيما لكبار المزارعين متجنبة صغار المزارعين.

**9-الاقتراض من الجمعيات التعاونية:** قد يلجا الكثير من المزارعين الى الاقتراض من الجمعيات التعأونية المتخصصة في التسويق والتمويل الزراعي، أو قد تكون في صورة بنوك تعأونية، وبصفة عامة فهي شركات لا تهدف الى تحقيق الارباح، بل هدفها الاساس هو خدمة اعضائها التعأونيين.

**10-المنح والاعانات الحكومية:** تقدم بعض الحكومات والمنظمات منحتً واعانات لدعم المزارعين خاصة في مجلات مثل الزراعة المستدامة والممارسة الزراعية الصديقة للبيئة والابتكارات التكنلوجية يمكن ان تساعد هذة الاموال في تمويل مشاريع او ممارسات زراعية محددة.

**وتقسم القروض الزراعية نسبة لاجالها (المدة الزمنية) على ثلاثة انواع رئيسة[1]:**

**النوع الأول: قروض قصيرة الاجل:** وهي القروض التي تتراوح مدتها من( 12 الى 14 ) شهر، وعادة تشمل هذه القروض المبالغ التي تجهز لشراء البذور والاسمدة والمبيدات، وكذلك المبالغ التي تصرف على اعداد وتهيئة الارض للزراعة أو المبالغ التي تدفع كتكلفة لجمع الحاصل وكذلك التي تساعد في تمويل العمليات التسويقية وان حاجة اغلب المزارعين الى هذه القروض ضرورية ولاسيما في البلدان النامية ذات الوحدات الانتاجية الصغيرة، إذ تسهم هذه القروض في عملية الاستثمار الزراعي. ان عملية استخدام القروض القصيرة الاجل تؤدي دائما الى زيادة الكفاءة العملية وذلك لانها تؤمن استخدام ادوات ومستلزمات الانتاج المختلفة التي تتطابق واحتياجات

[1] زياد سليم رمضان، اثر مخاطر الدولة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006، ص81.

المزرعة من تلك المستلزمات، إذ ان الكفاءة العملية للمزرعة تساعد المزارعين على تحسين دخولهم مما ينعكس على تحسين احوالهم الاجتماعية والمعيشية، هذا إذا استخدمت في أوقاتها المناسبة اما إذا لم تستخدم في الوقت المناسب فانها لا تحقق تلك الاهداف.

**النوع الثاني: قروض متوسطة الاجل:** تتراوح هذه القروض بحسب مددها الزمنية بين( 12 شهر) و(10 اعوام) وغالبا ما تشمل هذه القروض شراء الالات، والمكائن، والمعدات الزراعية، وكذلك شراء الارض الزراعية، وشراء الحيوانات، وانشاء بساتين فاكهة، واصلاح الاراضي، وتهدف هذه القروض الى زيادة الانتاج الزراعي، والتوسع في المشاريع التنموية، وزيادة دخول المزارعين، وتحسين مستوى معيشتهم وتتجلى اهمية هذه القروض في تشجيع اتجاه الزراعة الكثيفة التي تحقق الكفاءة الانتاجية الزراعية.

**النوع الثالث: قروض طويلة الاجل:** وهذا النوع من القروض تزيد مدة سداده على( 10 اعوام ) وغالبا ما تشمل على القروض التي تستخدم في عملية استصلاح الاراضي الزراعية وانشاء المشاريع الكبيرة في المزرعة. وإذا ما احسن استخدام هذه القروض قد تؤدي الى طفرة كبيرة في التطور وزيادة الانتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية.

وكذلك تقسم القروض بحسب انتاجيتها أو الغرض الذي تمول من اجله على ثلاثة انواع هي[1]:

أ- **قروض استثمارية:** وتستعمل هذه القروض في شراء الارض الزراعية، أو تشييد المباني والمسقفات، أو شراء الالات الزراعية، وكل هذه الفقرات تحتسب على راس المال الثابت في المزرعة.

ب- **قروض انتاجية:** وتشمل هذه القروض على الاموال التي تستلف لاستخدامها في العمليات الانتاجية المزرعية وتهدف الى زيادة الانتاج واستمراره وديمومته.

ج- **قروض استهلاكية:** وهذه القروض غير انتاجية ولا تضيف الى الانتاج اية زيادة تذكر بل تكون سالبة، فهي تمثل عبئا على المستثمر الزراعي، بسبب احتياجها للانفاق على ما تستهلكه عائلة المزارع في مختلف احتياجاتها الاستهلاكية.

[1] ربحي حسن قاسم ليلى، اثر الدور الحكومي على الاستثمار في القطاع الزراعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، 1996، ص16.

## المطلب الثالث: سياسات التمويل الزراعي:

تختلف سياسات التمويل الزراعي من بلد الى اخر، ولكن عمومًا، تهدف هذه السياسات الى توفير التمويل والدعم المالي للمزارعين والمنتجين الزراعيين، ولقد استخدمت الدولة العراقية سياسة الاقراض للمساعدة في تمويل المشاريع الزراعية من خلال البنك الزراعي التعأوني العراقي أو مبادرات وزارة الزراعة بالتعأون مع بعض الوكالات، وكان الهدف هو اشراك المزارعين وخريجي الكليات الزراعية والبيطرية من غير الموظفين الحكوميين في المشاريع[1]، وذلك من خلال كل من:

**1-المؤسسات والمصارف الاقراضية:** تفرض البنوك التجارية اسعار فائدة عالية، لذلك قدمت الحكومات قروضًا للمزارعين بمعدلات اقل بكثير، وبهذه الطريقة، يمكن للمزارعين تجربة الزراعة ومعرفة ما إذا كان ذلك شيئًا يريدون القيام به من اجل لقمة العيش، وقد تم تقديم هذه القروض في اطار برامج الاقراض بفوائد منخفضة من مجموعة متنوعة من المؤسسات الحكومية، مثل المنظمات التعأونية والبنوك التجارية ومصادر اخرى[2].

وساعد البنك الزراعي التعاوني العراقي في تمويل مشاريع التنمية في القطاع الزراعي خلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حيث قدم هذا البنك بشكل اساسي قروضًا متوسطة وطويلة الاجل، في حين شكلت القروض قصيرة الاجل نسبة اقل من اجمالي الاقراض.

وكانت سياسة البنك هي التسامح تجاه المقترضين المتعاونين، حيث تم اعتبارهم محصنين من الاجراءات القانونية في حالة التاخر في السداد، ومع ذلك تغيرت هذه السياسة بعد عام 2003، عندما بدات الحكومة العراقية في قمع المنظمات التعاونية.

ولقد شهدنا مؤخرا انخفاضًا كبيراً في اداء البنك، مما يعني ان البنك لن يكون قادراً على توفير نفس القدر من التمويل للشركات في القطاع الزراعي، مع العلم ان البنك الزراعي لا يعمل بالشكل الذي كان عليه من قبل، مما يعني ان البنك قد لا يكون قادرًا على تقديم نفس القدر من الدعم المالي للمزارعين[3].

---

[1] احمد الاحمد العليوي، مصدر سابق، ص191

[2] جميل السعودي، ادارة المؤسسات المالية المتخصصة، 2014، ص45.

[3] سمير امين واخرون، السياسات الزراعية، ط1،مكتبه جريدة الورد،2016، ص355

**2-المؤسسات الحكومية المختلطة:** أنشات الحكومات العربية مؤسسات اقراض متخصصة لمساعدة المزارعين على تمويل مشاريعهم الزراعية، فعلى سبيل المثال، تم انشاء البنك الزراعي التعاوني في العراق، ومع ذلك، في عام 1994، توقف البنك عن تقديم القروض لصغار المزارعين وبدا في استثمار راس ماله في الشركات.

وقد كان البنك موجودًا منذ فترة طويلة، وساعد في تمويل مجالات مختلفة من الحياة على مر السنين ومع ذلك في الماضي، لم تكن قرارات الاقراض تستند الى مبادئ سليمة، وكانت تميل الى افادة الاغنياء فقط، وفي الوقت الحاضر، يهتم البنك اكثر بمساعدة المحتاجين، ولا يشارك في اي ممارسات ضارة[1].

**3-المبادرة الزراعية:** تعرف المبادرة الزراعية بانها اتخإذ خطوات استباقية وسريعة من قبل الدولة للنهوض بواقع القطاع الزراعي بمختلف انشطته سواء كانت تتعلق بالثروة النباتية ام بالثروة الحيوانية من خلال توفير كافة التخصصات المالية والفنية التي يحتاجها هذا القطاع.

إذ توجد ثلاث جهات منفذة للمبادرة الزراعية وهي:

ا-وزارة الموارد المائية.

ب-وزارة الزراعة.

ج-المصرف الزراعي التعاوني.

إذ نجد ان المبادرة الزراعية هي عبارة عن قروض هدفها الرئيسي دعم الزراعة بصورة عامة وتوفير السلف التي تمكن المنتجين الزراعيين من انشاء المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ولمختلف الاغراض الزراعية من خلال تخصيص مبالغ وايداعها في صناديق متخصصة بالاغراض الزراعية الممنوحة لاجلها القرض، وتهدف المبادرة الزراعية الى دعم مشاريع وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية وذلك بتوفير السيولة النقدية للمنتجين الزراعيين

[1] فيرلي جونيور بوليت، دليل اكسفورد في الادارة العامة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،ط.1 بيروت، 2022، ص136.

بصورة قروض ميسرة بدون فوائد، فضلا عن النهوض بالواقع الزراعي وتحقيق تنمية مستدامة في القطاع الزراعي[1].

واللجنة المشرفة على المبادرة الزراعية (مكتب السيد رئيس الوزراء)حيث تتولى هذة اللجنة الاشراف على المبادرة الزراعية من خلال متابعة تنفيذ وزارة الموارد المائية ووزراة الزراعة والمصرف الزراعي التعأوني للمبادرة الزراعية[2].

وقد واجهت المبادرة الزراعية بعض المشاكل، فعلى سبيل المثال، لا يمكننا معرفة ما إذا كانت القروض التي نقدمها ستكون مربحة ام لا، ولم تتحلى بالشفافية بشان كيفية استخدام الاموال التي تقدمها المبادرة هل هي فعلا تنفق في المكان المناسب ام يتم انفاقها في مجالات اخرى غي القطاع الزراعي، وقد كان لسياسة التمويل هدف جيد يتمثل في مساعدة القطاع الزراعي، لكن تنفيذها لم يكن يسير على ما يرام لان هناك دراسات اظهرت ذلك، ولهذا السبب، تم اهدار الكثير من الاموال أو انفاقها بطريقة خاطئة، وكان هناك تشريع لحماية هذه الاموال، لكن الفساد لا يزال يمثل مشكلة.[3]

**ويرى الباحث** انه لا يزال هناك عدم اتفاق بشان افضل السبل لمساعدة صغار المزارعين، لان هناك الكثير من العوامل التي لا يمكن تغييرها بسهولة، وتشمل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية لصغار المزارعين، وكذلك السياسات والاجراءات المعمول بها لتقديم القروض للمزارعين.

## المبحث الثاني: مفهوم التنمية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة

## وفي هذا المبحث سيتم التطرق الى:

## المطلب الأول: التنمية الزراعية(المفهوم، الاهمية، المؤشرات...)

---

[1] جياس محمد عبد الواحد، ياثير الة المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي، رسالة مقدمة الى قسم الدرسات المالية، المعهد العالي للدرسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2012، ص152.

[2] ابراهيم الجزرأوي، تقويم اداء المبادرة الزراعية بالتطبيق بالمصرف الزراعي التعأوني، بحث مستل من رسالة ماجستير،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 19، العدد74،ص196.

[3] هاشم كوجر: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية الزراعية واهدافها، الحوار المتمدن، مجلد56 العدد31، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2010، ص22.

**يتناول هذا المطلب التنمية الزراعية من حيث مفهومها واهميتها ومؤشراتها وستراتيجياتها وعلى النحو الاتي:**

**أولا:مفهوم التنمية الزراعية:**

يرتبط مفهوم التنمية الزراعية ارتباطا وثيقاً بالمفهوم العام للتنمية الاقتصادية إذ يعد القطاع الزراعي مهما لكل النشاطات الاقتصادية في كثير من دول العالم، ولهذا القطاع دور رئيسي في تطوير الاقتصاد القومي لمعظم هذه الدول، ويختلف مفهوم التنمية في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، ففي الدول المتقدمة تهدف التنمية الى تعديل الأوضاع القائمة بهدف الوصول للافضل، اما في الدول النامية فانها تشمل ايجاد أوضاع وظروف غير موجودة[1] كذلك تشير بعض الكتابات الاقتصادية الى الاختلاف القائم بين النمو والتنمية فاصلاح النمو يشير الى الزيادة الثابتة أو المستمرة التي قد تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، اما اصطلاح التنمية فانه يعبر عن زيادة سريعة تراكمية ودائمية عبر مدد من الزمن، فالنمو هو تلقائي يحصل دون تدخل الانسان فيه، اما التنمية فهو يشير الى النمو المعقد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يجب ان يقوم بها الانسان لتحقيق اهداف معينة[2].

وتعرف التنمية الزراعية بانها تحقيق اعلى ناتجا ممكن من جميع مجلات القطاع الزراعي وما يرافق هذه المجلات من خدمات أو انشطة تعتمد هذه المجالات لزيادة هذا الناتج ويتم ذلك من خلال بناء علاقات انتاجية في جميع مجلات القطاع الزراعي. وتعرف بنها العملية التي تهيئ الظروف المناسبة لتحقيق امكاناتها الزراعية وتشمل هذه الشروط تراكم المعرفة وتراكم التكنلوجيا، فضلا عن تخصيص المدخلات والنتجات[3].

تعد التنمية الزراعية عملية تهدف الى تحسين القدرة على انتاج الغذاء والمحاصيل والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الزراعية، وتشمل التنمية الزراعية تحسين تكنولوجيا الانتاج والممارسات الزراعية، وتطوير البنية التحتية الزراعية والتسويقية، وتعزيز الوصول الى الموارد الطبيعية، وتحسين تعليم المزارعين والخدمات الزراعية والتمويل.

---

[1] علي جدوع الشرفات، مبائ الاقتصاد الزراعي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012،ص339.

[2] عادل فهمي واخرون، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية للطباعة، عمان، 1988،ص95-96.

[3] ريام مهدي حسن العقابي، اثر التخصيصات الاستثمارية للموازنة العامة في تطوير القطاع الزراعي في العراق للمدة (1990-2014)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط،2017،ص30.

ومن المهم التاكد من ان الانتاج الزراعي فعال قدر الامكان من اجل مساعدة الاقتصاد على النمو لاسباب عديدة، فهو يساعد البلدان النامية على تلبية معدلات النمو السكاني، كما انه يساعد على تلبية الطلب المتزايد على السلع من الصناعة ومن راس المال، من اجل تحقيق ذلك، هناك حاجة الى تطوير الزراعة بطريقة خاصة بكل بلد وتاخذ في الاعتبار احتياجاتها الخاصة، وهذا ما يعرف بالتنمية الزراعية.

وتسعى عملية التنمية الزراعية الى زيادة انتاجية الاقتصاد الزراعي حتى تتمكن الدولة من تحقيق تنمية اقتصادية اكثر شمولا، وذلك لان معظم برامج التنمية الزراعية موجهة نحو تحسين المؤشرات الاقتصادية مثل غلات المحاصيل والانتاج الزراعي والتنمية الريفية، وتعتمد التنمية الاقتصادية على زيادة الانتاج الزراعي، مما يعني تحسين مختلف جوانب القطاع الزراعي، مثل تقنيات الزراعة وانتاج المحاصيل.

**ثانيا: اهمية التنمية الزراعية:**

بعد بيان مفهوم التنمية الزراعية لابد من بيان اهميتها فالتنمية الزراعية مهمة للدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص ويمكن توضيح هذة الاهمية بما ياتي:

1-سد حاجة المجتمعات من المنتجات الزراعية، ومن ثم تقليل حجم الاستيرادات الزراعية من الخارج وتوفير النقد الاجنبي، وبالتالي القضاء على العجز في التجاري كون اغلب البلدان النامية تمتاز بانها مستوردة للغذاء[1].

2-توفير المواد الأولية المصنعة ونصف المصنعة للقطاع الصناعي، إذ تعتمد الكثير من الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية وتعتبر مصدر من مصادر تمويلها بالمواد الأولية.

3-عملية التنمية الاقتصادية تساهم في توفير العملات الاجنبية سواء اكان من تخفيض الاستيراد ام زيادة الصادرات الزراعية، وبعدها يتم توجيه هذه العملات الاجنبية لشراء المعدات التكلوجية الحديثة.

4-العمل على زيادة معدل تكوين راس المال الوطني وتكوينة، نتيجة القيام بالاستثمارات الزراعية المنتجة التي تستلزمها عملية التنمية الزراعية[1].

[1] ريام مهدي حسن العقابي، المصدر سابق، ص31.

5-يعاني القطاع الزراعي في البلدان النامية من ظاهرة االبطالة المقنعة لذا نجد التنمية تعمل على توفير القوى العاملة للصناعات الناشئة.

6- التنمية الزراعية ضرورية لتحقيق الامن الغذائي والحد من الفقر اذ نجد ان كثير من الناس يعتمدون على الزراعة كمصدر رزقهم، كما تسم التنمية في تعزيز التجارة الدولية

**ثالثا:مؤشرات الاهتمام بالتنمية الزراعية:**

تهدف التنمية الزراعية الى زيادة الانتاجية والدخل لدى المزارعين، وتوفير الامن الغذائي للمجتمعات، وتعزيز النمو الاقتصادي للمناطق الريفية، والحفاظ على الموارد الطبيعية والاستدامة البيئة، لذلك نجد بعض المؤشرات الاقتصادية التي تهتم بالزراعة في النقاط الاتية: [2]

1-انتاج المزيد من المحاصيل، وهذا يعني اما توسيع المساحة المستخدمة حاليًا للزراعة، أو جعل المحاصيل التي يتم زراعتها بالفعل اكثر انتاجية.

2-التاكد من ان كل فرد في القطاع الزراعي يمكنه كسب المزيد من المال حتى يتمكن من الحصول على المزيد من المال لشراء الطعام، ويتم القيام بذلك من خلال توسيع بعض المشاريع الحالية أو عن طريق بدء مشاريع جديدة اكثر انتاجية، بهدف امتلاك مجموعة متنوعة من المنتجات التي يكون كل منها مميزًا جدًا.

3-محأولة الحكومة خلق فرص عمل في القطاع الزراعي من خلال توسيع المشاريع الاستثمارية، مما سيساعد هذا في تقليل البطالة، أو حتى انهائها بالكامل، وإذا حدث هذا، فسوف يمنع الناس من الانتقال الى قطاعات اخرى من الاقتصاد، ويحافظ على الموارد التي لديهم.

4-انشاء مراكز الارشاد من اجل تزويد المزارعين بالمساعدة في اشياء مثل المشورة بشان المحاصيل والرعاية الصحية، واستخدام هذه المراكز لرعاية البيئة الريفية وسكان الريف لمنعهم من الهجرة الى المدن، وسيعتمد هذا على الموارد المتاحة للبلد، ونوعية النشاط الاقتصادي، والظروف الاجتماعية الموجودة للمساعدة في الاستعداد للنمو الاقتصادي[3]

---

[1] عزيز شاهو اسماعيل، سياسة التنمية الزراعية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1918،ص95.
[2] تقرير دول مجلس التعاون لدول الخليج، التنمية الزراعية، ط5، 2011، ص، 55.
[3] محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، التنمية الزراعية، الباب الحادي عشر، 2010، ص204.

**رابعا:ازمة التنمية الزراعية:** تعبر التنمية الزراعية عن التركيز على زيادة الانتاجية الزراعية من اجل تحسين الاقتصاد، ولا ينبغي ان تكون التنمية حول جني الاموال فقط، بل يجب ان يتعلق الامر ايضًا بافادة الناس ومساعدتهم، حيث ان الزراعة ليست مجرد اداة للتنمية، ولكنها بالنسبة لملايين المزارعين هي اسلوب حياتهم، ولكي تكون المزرعة ناجحة، يجب ان تاخذ في الاعتبار احتياجات الناس الذين يعيشون هناك، وليس فقط انتاجية الارض، وغالبا ما تتمثل الازمة الزراعية في ثلاث نقاط رئيسية:

1.عدم الاخذ في الاعتبار ان تؤثر ثورة التكنولوجيا الزراعية تاثيرًا كبيرًا على البيئة، فالدول بحاجة الى توخي الحذر حتى لا نتجاهل اثارها الاجتماعية والاقتصادية.

2. استسلام الحكومة لسياساتها الزراعية وقرارها التركيز بشكل اكبر على الاستجابة السريعة في المناطق الريفية بدلا من الاهتمام بالارض والاشخاص الذين يعيشون هناك. وقد ادى ذلك الى انخفاض التركيز على المجتمعات الريفية، مما يعني انها ليست مستعدة جيدًا للكوارث أو التغيرات المفاجئة في بيئتها.

3. سمحت السياسات التي تم وضعها للسماح لمزيد من الشركات الزراعية الدولية والعالمية بدخول السوق لبعض رجال الاعمال الانانيين بالدخول وكسب الكثير من المال[1].

**خامسا:استراتيجيات التنمية الزراعية:** غالبا مايتم قياس التطور الزراعي من خلال انتاجية الوحدة الارضية وانتاجية وحدة العمل المزرعي، إذ تعد الأولى دالة للعديد من العوامل اهمها طبيعة خصوبة الارض وامكانية الوصول الى التوليفة المثلى في وحدة الارض المزروعة، ولا سيما الموارد المتغيرة كالبذور والاسمدة ومياه الري ، اما الاسلوب المؤدي الى ارتفاع انتاجية وحدة الارض الزراعية هو الاسلوب العمودي في حين الاسلوب الذي يؤدي الى زيادة نصيب العامل الزراعي من المساحة الزراعية هو الاسلوب الافقي فذلك يؤدي الى استراتيجيتين للتطور الزراعي في الدول النامية، ومن اهم استراتيجات التنمية للقطاع الزراعي ماياتي[2]:

[1] محمد نبيل جامع المصدر سابق، ص1-3.
[2] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة فب اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988،ص152.

1-استراتيجية النمو المتوازن: ويقصد بها ان تكون برامج التنيمة الاقتصادية شاملة لكافة القطاعات الالقتصادية اي يتم توزيع الاستثمارات على جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة لان كل قطاع يمثل سوقا لناتج القطاعات الاخرى.

2-استراتيجية النمو غير المتوازن: ويقصد بها التركيز على قطاع رئيسي في الاقتصاد من قبل الدولة وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في الطاعات الاخرى، لذا يتم التركيز على قطاع واحد رائد يعمل على جلب القطاعات الاخرى في الاقتصاد نحو التنمية وبهذا تتحق التنمية لكافة قطاعات الاقتصاد.فالقطاع الزراعي يؤدي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص ولاسيما في اقتصاديات البلدان النامية ومنها العراق[1].

**سادسا:-استراتيجية بناء معلومات التنمية الزراعية:** من اجل مساعدة المزارعين في محاصيلهم، هناك حاجة لوجود قواعد البيانات الزراعية الى ايجاد طرق لمساعدتهم، ويتضمن ذلك انشاء طرق لتخزين وتبادل المعلومات حول المحاصيل والزراعة كالتالي:

ا-**استراتيجية المدى القصير:** وتتمثل الاستراتيجية قصيرة المدى في جمع البيانات من مصادر مختلفة لمعرفة كيف تتغير اسعار السلع الزراعية في الاسواق المختلفة، وسيساعد ذلك على فهم كيفية تسعير منتجاتنا وخدماتنا بشكل افضل[2].

**ب-استراتيجية المدى المتوسط:** وتتعلق الاستراتيجية على المدى المتوسط بجمع المعلومات حول انتاج السلع القابلة للتصدير، والسوق العالمي لهذه السلع، والمخزون المتاح من هذه السلع، وهذه المعلومات مهمة للمنتجين ان يعرفوها، من اجل تحديد المحاصيل التي يجب زراعتها والتجارة الخارجية التي يجب ان ينخرطوا فيها.[3]

**ج-الاستراتيجية طويلة المدى:** وهي خطة يتم وضعها بالتعأون مع الوكالات الاخرى ذات الصلة بالقطاع الزراعي. يحدد التوقعات لجميع القطاعات الانتاجية، بما في ذلك التسويق، ويربط تلك المعلومات بمعدلات السكان، ومعدلات الاستهلاك، والتوقعات المستقبلية. كما تركز على رفع كفاءة الانتاج والتسويق.

---

[1] خالد محمد حسين القيسي، استراتيجيات التنمية الاقتصادية الزراعية المنشودة لقليم كردستان، جامعة السليمانية، كلية الادارة والاقتصاد، بحث متاح على الموقع الالكتروني: ww.alitthad.com

[2] يوسف والي، منظومه البيئة والتنمية الزراعية المستدامة، 2004، ص9.

[3] يوسف والي، المصدر نفسة، ص9.

**ومن وجهة نظر الباحث انه** من خلال هذه الاستراتيجيات، يمكن تقدير تكلفة انتاج المنتجات الزراعية، ومكان توزيعها وتسويقها، وتحديد القنوات التسويقية المختلفة بدءًا من مرحلة الانتاج حتى وصولها الى المستهلك النهائي، ويجب ايضًا ان يكون هناك دراية باي مشاكل محتملة يمكن ان تحدث على طول الطريق، من اجل الحفاظ على حركة التجارة الزراعية بكفاءة.

**سابعا–طرق زيادة الانتاج الزراعي:**

هناك العديد من الطرق لزيادة الانتاج الزراعي، نجد انها غالبا ما تتمثل في العمليتين التاليتين:[1]

**1–التوسع الافقي:** حيث يتم فيها استخدام طريقة توسيع المساحة المزروعة عن طريق استصلاح الاراضي الجديدة لزيادة مساحة الارض المستخدمة للزراعة، إذا تم تجاهل المشكلات الاجتماعية التي يمكن ان تنجم عن عملية التوسع عن طريق اضافة مساحات جديدة وما يترتب على ذلك من انشاء مجتمعات جديدة، فيمكننا ان نجد انفسنا نواجه المشكلات الاقتصادية المرتبطة بعملية التوسع والتي يمكن ان تتمثل فيما ياتي:

ا–ضخامة الاستثمارات: يعتمد مبلغ المال الذي تحتاجه للاستثمار في شيء ما على مقدار الموارد التي تحتاج الى استخدامها لاقصى الامكانات، على سبيل المثال، يتطلب الامر الكثير من المال لاستعادة الارض من الماء. يتضمن ذلك استخدام الكثير من المياه لجعل الارض خصبة، ثم تخزين المياه بحيث يمكن استخدامها مرة اخرى في المستقبل.

ب–الاستثمارات التي نحتاج الى القيام بها في القطاع الزراعي كبيرة جدًا، وقد يستغرق الامر وقتًا طويلا لسداد القروض التي نحتاجها، هذا قد يجعل من الصعب علينا توسيع انتاجنا، وفي النهاية، قد يكلفنا الكثير، كما يمكن ان تختلف تكاليف الاستصلاح الزراعي حسب نوع التربة ومكوناتها وما إذا كانت تحتوي على املاح ضارة،عادة ما تكون هذه التكاليف اقل في الاراضي الخصبة والطينية، والتي لا تحتاج الا الى مياه الري والدرجات، وتوجد بعض الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية، التي لديها تكاليف استثمار زراعي عالية لان اراضيها ليست خصبة للغاية، من ناحية اخرى، يمتلك العراق اراضٍ اكثر خصوبة، لذلك من الاسهل

[1] امال عبد الله فوزي، الامن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، ص5 .

والارخص الاستثمار في الزراعة ج–امتداد وطول فترة الاستثمار: يعتمد طول الوقت الذي ستستغرقه لاسترداد اموالك على مقدار الاراضي الزراعية التي يتعين علينا استصلاحها وتوسيعها. قد تستغرق هذه العملية بعض الوقت، اعتمادًا على نوع التربة وكيف نخطط لاصلاحها.

**2–التوسع الراسي:** وهي تعنى بالتنمية الزراعية العمودية أو الراسية زيادة الغلة أو الطاقة الانتاجية لنفس مساحة الارض، دون اضافة ارض جديدة. هذا يختلف عن التنمية الزراعية الافقية، والتي تحدث عندما يوسع المزارع مزرعته من خلال الاستيلاء على ارض جديدة، التوسع في الزراعة يعني الحصول على المزيد من الغذاء من نفس مساحة الارض.

ويتطلب ذلك التوسع في الامدادات الغذائية الكثير من المال واستصلاح اراضٍ جديدة، لكننا نجد ان اهم شيء لزيادة انتاج الغذاء هو استخدام احدث التقنيات الزراعية. وهذا يتطلب استخدام الاسمدة والمبيدات الحشرية واستخدام المعدات الحديثة، يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة بطرق مختلفة، اعتمادًا على هويتك. على سبيل المثال، يستخدمه بعض الاشخاص لانتاج المزيد من الاشياء بسرعة وبتكلفة منخفضة، بينما يستخدمه اخرون لتحسين الجودة وتقليل التكاليف.

ويمثل هذا الجانب الاحتياجات والمتطلبات الاساسية التي يجب ان تكون موجودة من اجل حدوث انماط أو توسعات تكنولوجية اخرى في العمل الزراعي. يمكن ان تختلف هذه العوامل حسب نوع الانتاج الزراعي، مثل استخدام الاسمدة والمبيدات والمواد الكيميائية. بالاضافة الى ذلك، يمكن استخدام طرق الري الحديثة مثل المرشات المحورية، اخيرًا، يجب ان تكون الالات الزراعية في حالة عمل جيدة لتلبية احتياجات الصناعة الزراعية[1].

**ثامنا:معوقات التنمية الزراعية:** لم توفق العديد من خطط التنمية الزراعية العربية في تحقق اهدافها المتمثلة في زيادة الانتاج والانتاجية ورفع درجة الاكتفاء الذاتي وتحقق الامن الغذائي وتنمية الموارد الزراعية وتحسين ظروف المعيشة نتيجة لعدم انصاف القطاع الزراعي في الاستثمارات واعطاء تنميته موقعا متاخرا في سلم أولويات السياسات الاقتصادية. وبصورة عامة تواجه الزراعة العربية عدد من المعوقات تحول دون تطورها منها.

[1] علي عبد الرحمن علي، التكنولوجيا المعلوماتية واثرها على التنمية الزراعية، 2004، ص30.

- **المعوقات الطبيعية :** وتتضمن مجموعة المعوقات المرتبطة بالموارد وضعف البنية التحتية والمائية والمناخ اذ يعتبر المناخ من الامور المهمة في حياة الزراعة يشكل تهديد متزايد وعائق كبير للزراعة.
- **المعوقات الفنية :** تتضمن العوامل التي تتعلق بمستلزمات الانتاج الزراعي والعمليات المزرعية للحاصلات الزراعية التي تشمل اصناف البذور ومستلزمات الانتاج الزراعي والعمليات المزرعية وقوة العمل الزراعية والخدمات التكميلية للانتاج والتصنيع الزراعي.
- **المعوقات التنظيمية والمؤسسية :** تكمن هذه المعوقات في تقلبات الاسعار الزراعية مما يؤدي الى عدم المقدرة المالية للمزارعين وصعوبة التخطيط او الاستثمار والتسويق الزراعي والنظام الحيازي والادارة المزرعية.
- **محدودية فرص الحصول على التمويل :** التي تعد من اهم معوقات الانتاج الزراعي التي تتمثل في انخفاض نسبة الاستثمارات في القطاع الزراعي وتباين التوزيع النسبي للاستثمارات الزراعية وانخفاض نصيب قطاع انتاج الغذاء منها فضلا عن ضعف معدل التكوين الراسمالي في هذا القطاع وما قد ينجم عنه تدني معدلات النمو. وتؤكد منظمة الاغذية والزراعة العالمية بهذا الخصوص ان دول الشرق الادنى تواجه العديد من التحديات والعقبات والتي تعيق تحقق تنمية زراعية مستدامة فيها، وتتصل تلك التحديات والعقبات بمجموعات رئيسة تتعلق المجموعة الأولى بمحدودية موارد الاراضي والمياه والسكان، اما المجموعة الثانية فتتعلق بالانحياز للمدنية ونظم التخطيط شديدة المركزية واساليب اصلاح السياسات وتحريرها، وضالة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية ومشكلات الاستقرار السياسي والاجتماعي وحالات الطوارئ، والمجموعة الثالثة فتعالج الاستقرار والزيادة في انتاج الاغذية والدخل وضمان الامن الغذائي وتخفيف وطاة الفقر في الريف، اما في العراق فانه على الرغم من طرح العديد من خطط التنمية الزراعية المختلفة الا انه توجد العديد من المعوقات التي تحول دون تحقق اهداف التنمية الزراعية[1].

## المطلب الثاني: التنمية المستدامة:

### أولا:مفهوم التنمية المستدامة[2]:

ان الاهتمام بالتنمية المستدامة فقد برز في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي والتي طرحت على انها نموذج تنموي بديل ياخذ في اعتباراته قدرات النظام البيئي وامكانياته ،فمن

[1] علاء وجيه مهدي النعمة، دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق(محافظة نينوى انموذجا)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل،2005، ص11.

[2] عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (167) ، 1992 ، ص239 .

خلال تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر عام 1981 وتحت عنوان الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، عرفت التنمية المستدامة بانها (السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الاخذ بنظر الاعتبار قدرات وامكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة)

ويقصد ايضا بالتنمية المستدامة[1] بانها هي طريقة حياة تضمن حصول الناس على الموارد التي يحتاجونها الان وفي المستقبل دون الاضرار بالبيئة. ويركز على التاكد من ان النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية تؤخذ جميعها في الاعتبار، والاستدامة ايضا هي مصطلح يشير الى طريقة معيشية يمكن دعمها على المدى الثاني، ثم استخدامه لوصف الطريقة التي ندير بها مواردنا وبيئتنا، واصبح موضوعًا مهمًا في المناقشات حول مستقبل عالمنا.

وتعني التنمية المستدامة للمناطق شبه الحضرية العمل على تعزيز التنمية الزراعية من اجل ابطاء الهجرة الى المدن وبين المدن والمناطق الريفية.

ويمكن القيام بذلك عن طريق انشاء مساحات هجينة تجمع بين افضل جوانب المناطق الحضرية والريفية، وهي طريقة لتقديم الخدمات لكل من المناطق الحضرية والريفية دون الاضرار بالبيئة، في بعض الاحيان، يمكن ان يساعد ذلك في احياء المناطق التي تاثرت بالتنمية الاقتصادية، مثل الزراعة، التنمية المستدامة للمناطق شبه الحضرية تعني ان المدن يمكن ان تنمو دون الاضرار بالبيئة الطبيعية، انها طريقة جديدة للتفكير في تخطيط المدينة تاخذ في الاعتبار احتياجات الناس والبيئة.

وقد يتسبب نمو المدن الكبرى في حدوث مشكلات للاراضي المحيطة بها، بما في ذلك فقدان الاراضي الزراعية، والاضرار التي تلحق بالبيئة، وفصل المجتمعات الريفية عن المدينة، ونتيجة لهذه التغييرات، تغيرت نظم الانتاج الزراعي من حيث الحجم والتعقيد.

كما ان تحول الانتاج نحو المحاصيل القابلة للتلف (مثل الخضروات) والمنتجات الحيوانية (مثل اللحوم والبيض والحليب)، وشعور الناس بالقلق بشان الامن الغذائي، خاصة بالنسبة

[1] مامون احمد محمد النور، التنمية المستدامة، ط1، 2007، ص57.

لصغار المزارعين الذين يواجهون صعوبة في زراعة المحاصيل في المدن الكبرى، يسمى اختفاء الاراضي الخصبة في المناطق المجأورة والتغير في حجم الحيازات الاثر الاجتماعي والبيئي.

كما يمكن ان تكون التاثيرات ضارة بالناس والبيئة، لذا فان التنمية المستدامة تعني محأولة تعزيز التنمية الزراعية للمساعدة في ابطاء هجرة الناس الى المدن، وهناك بعض الاجراءات السياسية الخاصة التي يمكن اتخإذها للمساعدة في اصلاح الزراعة وتطوير تقنيات اقل ضررا بالبيئة عند حدوث التحضر.

لذا تم وضع الاهداف العالمية، أو اهداف التنمية المستدامة في عام 2015 من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. تهدف هذه الاجندة الى تقليل الفقر والصحة والقضايا ونقص التعليم وانخفاض النمو الاقتصادي وسط تغير المناخ العالمي.

ولمعالجة هذه القضايا، وضعت اهداف التنمية المستدامة المحددة بـ 17 هدفًا و169 غاية وهي تمثل "مخططًا لتحقيق مستقبل افضل واكثر استدامة للجميع". نظرًا لان الاهداف مترابطة، فان العديد من القطاعات والصناعات تؤثر على مجموعة من القضايا ضمن اهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الزراعة، والتي تلعب دورًا اساسيًا في تحقيق اهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 كما هو مخطط من قبل الامم المتحدة. وانتاج الغذاء له هدف التنمية المستدامة الخاص به، والذي يدعو الى "القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة". ومع ذلك، لا يمكن تحقيق اهداف التنمية المستدامة الاخرى بدون قطاع زراعي منتج ومستدام[1].

**الجدول(1) مركزية التنمية الزراعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة:**

| اهداف التنمية المستدامة | مدى الارتباط بالتنمية الزراعية |
|---|---|
| الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان | بما ان معظم الفقراء في العالم النامي يعتمدون على الزراعة، فان انهاء الفقر مرتبط بزيادة |

[1] Eric Benson, The role of agriculture in the sustainable development goals. 2021، p10 https://soilmate.medium.com/the-role-of-agriculture-in-sustainable-development-goals-94ee22c649e8

| | |
|---|---|
| | العائدات من الزراعة. المؤشرات الرئيسية هي الملكية والسيطرة على الاراضي والموارد الطبيعية ، وكلاهما من الركائز الاساسية لممارسة الزراعة. |
| **الهدف 2: القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة** | ترتبط مباشرة بالزراعة المستدامة |
| **الهدف 3: ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الاعمار** | لا يمكن تحقيقه الا من خلال الاغذية المغذية التي يتم انتاجها عن طريق الزراعة والقطاعات المرتبطة بها. |
| **الهدف 4: من اهداف التنمية المستدامة: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء** | تلعب النساء دورًا مهمًا ولكن غير معترف به الى حد كبير في الزراعة ؛ وتمكينهم في عملية الزراعة وتوفير الرعاية المناسبة لهم هي مسارات في الاستفادة من الزراعة من اجل التغذية |
| **الهدف 5: ضمان التوافر والادارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع** | زيادة كفاءة استخدام المياه عبر القطاعات ، والادارة المتكاملة لموارد المياه ، وحماية واستعادة النظم البيئية ذات الصلة بالمياه – جميعها لها تاثير على الزراعة |
| **الهدف 6 : ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة** | التقليل من اعتماد الزراعة على الوقود الاحفوري والتلوث الناتج عن ذلك |
| **الهدف 7: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع** | تُشرك الزراعة شريحة كبيرة من السكان العاملين وبالتالي لها تاثير على تحقيق العمل اللائق والنمو الاقتصادي |

| | |
|---|---|
| **الهدف 8: بناء بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل المستدام وتشجيع الابتكار، كذلك هذا الهدف يرتبط بالتنمية الزراعية.** | اذ تلعب التنمية الزراعية دور مهم في تحقيق هذا الهدف من خلال تحسين البنى التحتية الزراعية وتعزيز التصنيع الزراعي ودمج الابتكارات التكنلوجية في الممارسات الزراعية. |
| **الهدف 9: الحد من عدم المسأواة داخل البلدان وفيما بينها** | التفأوت في ملكية الاصول والاجور في الانشطة الزراعية |
| **الهدف 10: ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة** | الادارة المستدامة لجميع الموارد الطبيعية ، وانماط الانتاج المستدامة ، وتقليل الفاقد والمهدر من الاغذية |
| **الهدف 11: اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره** | تعزيز المرونة والقدرة على التكيف للزراعة مع اثار تغير المناخ ، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري دون التاثير على انتاج الغذاء |
| **الهدف 12: حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الارضية ، وادارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الاراضي وعكس اتجاهه ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي** | كل هذه هي المواد الأولية للانشطة الزراعية. ادى التوسع الزراعي العشوائي الى تدهور مساحة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي والافراط في استغلال الاراضي، مما ادى الى تدهورها[1]. |

**ثانيا:خصائص التنمية المستدامة:**[2]

لفهم ماهية التنمية المستدامة، نحتاج الى معرفة خصائصها الرئيسية وابعادها الفلسفية، تتميز هذه الخصائص بكونها ديناميكية ومتجددة، مما يعني انها يمكن ان تستمر في التحسن بمرور

[1]- Bhavani, Rampal, Harnessing agriculture to achieve the Sustainable Development Goals on poverty and zero hunger. ORF Issue Summary, 2020, p. 16

[2] مدحت ابو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها وابعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017،ص93.

الوقت، وتُعرف المرحلة اللاحقة من التنمية المستدامة بالنمو المستدام، ويمكن اجمال خصائصها على النحو التالي:

- تهدف التنمية الى شمول التقدم في جميع مجالات الحياة، مثل التعليم والخدمات الصحية. تحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية والحفاظ على التوازن البيئي.
- طريقة حدوث التنمية تعتمد على الاشياء المختلفة في العالم. هذه الاشياء، مثل الاشخاص والبيئة، يمكن ان تتحرك وتتغير بمرور الوقت، لكن هذا لا يعني ان احتياجات الناس اليوم ستضر باحتياجات الناس في المستقبل.
- الاستمرار في النمو وتجميع المعرفة حتى تتمكن البلدان النامية من البقاء في صدارة الدول المتقدمة من حيث التنمية الاقتصادية.
- الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية حتى لا تنفد.

**ثالثا:مؤشرات التنمية المستدامة:** [1]

تساعد المؤشرات الموجودة في التنمية المستدامة على تحديد الاماكن التي تتقدم فيها الدول والمؤسسات في جهودها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، ويمكن ان يكون المؤشر مفيدًا في توضيح ما وصلنا اليه، والى اي مدى وصلنا، واين نحتاج الى ذلك فنذهب من اجل تحقيق هدفنا على ان تكون كالتالي:

1. **المؤشرات الاجتماعية:** المسأواة الاجتماعية هي فكرة ان كل شخص يجب ان يحصل على نفس الفرص وان يعامل معاملة عادلة وهذا يشمل محاربة الفقر، عندما لا يكون لدى الناس ما يكفي من المال ليعيشوا حياة مريحة وتتمثل في:

ا-الضمان الاجتماعي يساعد الضمان الاجتماعي على حماية الناس من الوقوع ضحايا للجريمة.

ب-معدل النمو السكاني حيث تتمتع المناطق الحضرية بمعدل نمو سكاني اعلى من المناطق الريفية، وهذا النمو يؤدي الى اضافة المزيد من الاشخاص والمباني الى المنطقة

[1] شهدان عادل عبد اللطيف الغربأوي، التنمية المستدامة ما بين اطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي للنشر، 2020، ص105.

الحضرية كل عام. هذه الزيادة في عدد السكان والمباني لها تاثير كبير على مساحة الفرد التي يتمتع بها كل شخص يعيش في منطقة حضرية[1].

ج–التعليم حق اساسي من حقوق الانسان، ومن المهم ان يكون موجهًا نحو تنمية الجميع[2].

د–الرعاية الصحية للجميع هدف كبير لمجتمعنا. نريد ان نتاكد من حصول الجميع على رعاية جيدة، بغض النظر عن هويتهم أو مكان اقامتهم.

2.**المؤشرات الاقتصادية: وتشمل المؤشرات الاقتصادية في فيما يلي**[3]:

ا–**الهيكل الاقتصادي:** يعتمد الهيكل الاقتصادي على عدد من العوامل المختلفة، بما في ذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والميزان التجاري للدولة، ونسبة الدين الخارجي والداخلي الى دخل الدولة، ومقدار المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدولة، ونسبة الاستثمار الى دخل البلد.

ب– **انماط الانتاج والاستهلاك:** تستخدم معظم البلدان الموارد اكثر مما يمكن ان تحل محلها، وهذا يسبب مشاكل. على سبيل المثال، نستخدم الكثير من الطاقة لصنع الاشياء، وهذا يستهلك طاقة اكثر مما يمكننا الحصول عليه من الارض. نحن ايضًا ننتج الكثير من النفايات، وهذا يجعل من الصعب العثور على موارد جديدة. واخيرًا، نستخدم الكثير من السيارات للتجول، وهذا يستهلك وقودًا اكثر مما نحتاج اليه.

**3–المؤشرات المؤسسية:** وتتمثل في الاطار المؤسسي المتمثل مجموعة من القواعد والاجراءات التي تساعد على ضمان ممارسة التنمية المستدامة بطريقة مسؤولة. ويشمل ذلك تطوير استراتيجيات وطنية وتوقيع اتفاقيات مع دول اخرى لدعم التنمية المستدامة، كما يمكن للدولة ان تساعد في تحقيق التنمية المستدامة من خلال قدراتها العديدة، بما في ذلك مهارات البشر، وقوة العلم، وموارد الاقتصاد، والارادة السياسية للمسؤولين.

---

[1] سالم عبد السلام رحومه، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،2006 ، ص22.

[2] عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها، ط1، 2015، ص247.

[3] عبد الله بن عبد الرحمن البريدي،المصدر نفسة ،ص171.

4.**المؤشرات البيئية:** وتتلخص في قياس الطريقة التي يتغير بها الغلاف الجوي للارض بسبب الاحتباس الحراري وثقب الأوزون وتغير المناخ من خلال معرفة كمية ثاني اكسيد الكربون التي يتم اطلاقها، والتعامل مع تلوث الهواء، وتحسين جودة الهواء، والحفاظ على الاراضي للمساعدة في حماية البيئة من التدهور[1].

**رابعا: اسس التنمية المستدامة من منظور اسلامي:**[2]

ناقش الفكر الاسلامي ووضع ضوابط وتشريعات بيئية صارمة للعناية بالبيئة، وقد استند النهج الاسلامي في هذه الحدود الى التمسك بمبداين رئيسين:

**المبدا الأول:** هو محأولة منع الحاق الإذى بالاخرين وبالبيئة. لا نريد ان نسبب اي إذى لانفسنا أو للاخرين، لذلك نعمل على منعه.

**المبدا الثاني:** هو القيام بما هو افضل للمجتمع والعمل على تحقيق الاشياء الجيدة للجميع. يجب ان نحأول ايضًا ارضاء الله من خلال القيام بما نعتقد انه يرضي الله.

وتعتبر الاستدامة هي اسلوب حياة ياخذ في الاعتبار احتياجات الاجيال الحالية والمستقبلية، يقوم على مبادئ العدل والحرية والتكافل الاجتماعي، والمنظور الاسلامي للاستدامة مهم لانه يعكس الطريقة التي يجب ان نعيش بها كبشر على هذه الارض. نحن مسؤولون عن الحفاظ على بيئتنا، ويجب علينا القيام بذلك بطريقة عادلة وحرة وتحترم قيمنا الروحية والاخلاقية والثقافية، وبالتالي فهي تبنى على الاتي:

ا–الديمومة الاستدامة هي طريقة للعيش تسمح لنا بالاستمرار في استخدام الموارد (مثل الماء والطاقة) بطريقة لا تضر بها أو تستنفذها بمرور الوقت.

ب–الانسان مخلوق يساعد على محو اخطاء التنمية ويثق به خالقه لانه سيواصل عمل تطوير هذه الارض.

[1] عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، المصدر سابق، ص171.

[2] مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية وافاق التنمية المستدامة، 2015، ص8.

ج–تم تصميم الطبيعة لتلبية احتياجات الانسان. على سبيل المثال، نحتاج الى الهواء للتنفس، والمناخ لنبقى مرتاحًا، والماء للشرب والاغتسال، والبحر لتوفير الغذاء والمأوى، يجب علينا فقط استخدام الموارد بقدر ما هو ضروري لتلبية احتياجاتنا.

د–التنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بطريقة تتيح للاجيال القادمة الاستفادة ايضًا. لهذا السبب يدعمه القادة الدينيون منذ 14 قرنًا[1].

ودليل على ذلك القران الكريم والسنة الشريفة تحدثوا عن طرق مباشرة وغير مباشرة عن الاستدامة ومن اهمها نجد:

1. حماية الموارد وعدم الفساد والاسراف فيها لقوله تعالى: "ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها".
2. التجديد فيها حيث قال الرسول –صلى الله عليه وسلم "ما مِن مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أو يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَاكُلُ منه طَيْرٌ أو انسَان أو بَهِيمَةٌ، الَّا كان له به صَدَقَةٌ".

**المطلب الثالث:مفهوم التنمية الزراعية المستدامة(المفهوم، المقومات، المعايير....)**

وعلى الرغم من اهمية التنمية الزراعية فانة لم يعد من الممكن ان تهتم السياسات الزراعية باهداف الانتاج فقط ، إذ وجدت رؤية جديدة للتنمية في القطاع الزراعي ذات ابعاد اكبر من الانتاج والاستهلاك تولي الجانب البيئي اهتماما واسعا وتلبي احتياجات الجيل الحاضر واجيال المستقبل، وعلى ضوء تلك الرؤية تم **تعريف** التنمية الزراعية المستدامة (بانها ادارة وصيانة الموارد الطبيعية الاساسية، إذ تضمن المؤسسات، والتقنيات، والمتطلبات الانسانية الحالية والمستقبلية. ان هذه الاستراتيجية يجب ان تعمل على صيانة موارد الارض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية كما يجب ان تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع).[2]

اما تعريف اليونسكو للتنمية الزراعية المستدامة الذي جاء ضمن وثائقها، بانها على كل جيل ان يخلف وراءه موارد المياة والتربة النقية غير الملوثة كما كان

[1] عوده راشد الجيوسي، الاسلام والتنمية المستدامة، ط2، 2013، ص420.
[2] محمود الاشرم ،التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة،ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص50 .

حالها عندما وصلت الية وعلى ان يخلف وراءة عينات لكل الحيوانات التي وجدها على الارض [1] ، وعرفت ايضا على انها (مجموعة من السياسات والاجراءات التي تقدم لتغيير بنيان أو هيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الانتاج والانتاجية الزراعية ويهدف الى رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفع لافراد المجتمع في الاجيال المختلفة دون الاضرار بالبيئه) [2]

ومن منظور اشمل فان التنمية الزراعية المستدامة هي العملية التي يتم من خلالها[3]

1- ضمان تحقيق المتطلبات الغذائية الاساسية للاجيال الحالية والمستقبلية .

2- توفير فرص عمل مستمرة ودخل كافٍ ، بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالانتاج الزراعي .

3- رفع القدرات الانتاجية لقاعدة الموارد المتجددة والمحافظة عليها ،من دون الاخلال بدورات البيئة الزراعية الاساسية والتوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية، والتلوث البيئي .

**أولا: مقومات التنمية الزراعية المستدامة:**تساهم مقومات التنمية الزراعية المستدامة في بناء نظام زراعي يتصف بالديمومة والاستمرار، وتبنى على كلا مما ياتي:

1. **الاراضي الزراعية:** تتمثل الخطوة الأولى في انشاء نظام زراعي مستدام في استخدام الاراضي الزراعية بحكمة، عندما يتم استخدامها بشكل صحيح، ويمكن ان توفر الاراضي الزراعية الكثير من الطعام، والكمية المناسبة من المياه مهمة ايضًا للاراضي الزراعية، مثلها مثل الارض التي تم استصلاحها من البحر.[4]

---

[1] سالم توفيق النجفي، اياد بشير، البيئة والتنمية الاقتصادية مقاربات اقتصادية معاصرة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 25، العدد 73 ، 2003، ص40 .

[2] بهجت محمد ابو النصر، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، وقائع المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، 2003 ، الاردن ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2003 ، ص308

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "التقرير السنوي للتنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، ابو ظبي، صندوق النقد العربي، 2011، ص38.

[4] الطاهر شليحي، عامر تواتي، ابعاد واهداف التنمية المستدامة افاق 2030، مجلة البحوث والدراسات التجارية،2017، ص135.

2. **الموارد المائية:**حيث يعد الماء بكل انواعه سواء اكان سطحي ام جوفي من العوامل المهمة فهو ضروري لكل من الزراعة والحياة اليومية، نستخدمه لري المحاصيل وتنظيف الاشياء، كما نستخدم المياه لتشغيل اشياء مثل المصانع والمنازل وفي في بعض الاحيان نستخدم الكثير من الماء، وفي احيان اخرى نسيء استخدامه ونحأول الاهتمام بالمياه حتى تكون متاحة لاحتياجاتنا لسنوات عديدة قادمة.
3. **التقنية الزراعية:** تعد التقنية الزراعية جزءاً مهماً من تطوير القطاع الزراعي، وتساعد على زيادة انتاجية الارض والاشخاص المعنيين من المهم بناء الاسس اللازمة للزراعة المتقدمة، وهذا ما نحأول القيام به باستخدام تقنيتنا، والمكنة الزراعية هي جزء كبير من القطاع الزراعي، لذلك يجب استخدامها بشكل صحيح حتى تكون فعالة. لهذا السبب، يحتاج العلماء الى تقدير مقدار المكنة المطلوبة بعناية واكتشاف افضل الطرق لاستخدامها، لا تكمن المشكلة الاساسية في عدد الالات، بل في كيفية استخدامها لتحقيق افضل النتائج للبلد، هذا سوف يساعد على تقليل التكاليف الزراعية والى زيادة الكفاءة العملية وزيادة الانتاج الامر الذي ينعكس على مجمل النشاط.

**4- القوى العاملة في القطاع الزراعي:** تشكل القوى العاملة الزراعية جزءًا كبيرًا من سكان الريف، حيث يعيش الكثير من الاشخاص الذين ليسوا في القوى العاملة (الاطفال وطلاب المدارس وكبار السن والمعوقون، الخ) في المناطق الريفية، ومن الممكن ان نفترض انه إذا قمنا بتوسيع اراضينا الزراعية، فسنحتاج الى المزيد من العمال للعمل عليها، نحن في اشد الحاجة الى المزيد من الاشخاص للعمل على المدى القصير بسبب وجود العديد من الالات في القطاع الزراعي التي تتميز بالكفاءة العالية على المدى الطويل، يعتمد على فكرة اننا سنحتاج الى عدد اقل من الاشخاص الذين يعملون في الزراعة لان الالات جيدة جدًا في القيام بالمهمة، وسنحتاج الى تحويل العديد من العاملين في الزراعة الى صناعات اخرى لانهم اكثر انتاجية.

**5-الحيازات الزراعية:**ويشير حجم الحيازة الزراعية الى مقدار الانتاج الذي يمكن انتاجه على الارض، مما قد يؤدي الى توفير التكاليف. تميل الحيازات الكبيرة ايضًا الى ان تكون اكثر كفاءة من الحيازات الاصغر، مما يجعلها اكثر ربحية. لا يمكن للمزارع الصغيرة استخدام الالات أو الاساليب الحديثة، مما يعني انها لا تحقق الكثير من النجاح. من ناحية اخرى، تتمتع المزارع

الكبيرة بفرص اكبر للاستفادة من التقنيات والاساليب الحديثة. هذا يؤثر على علاقة المزارع بارضه بشكل كبير، وهناك ثلاثة انواع من الاراضي الزراعية: ملكية مبادلة وتاجير للمستثمرين، وتوزع على الفلاحين وفق قوانين الاصلاح الاقتصادي. حيازات راسمالية كبيرة الحجم، والتي تعود بالنفع على المجتمع لان لديها وفورات الحجم، والممتلكات الراسمالية الصغيرة، التي لا يستطيع المستثمر السيطرة عليها ويمكن ان تكون محفوفة بالمخاطر[1].

## ثانيا:معايير التنمية الزراعية المستدامة :

ان المشاكل الكبيرة التي تواجه السكان في معظم دول العالم الزيادة المستمرة في اعداد الجياع و الفقراء ، فبسبب الزيادة المستمرة في اعداد السكان و محدودية الموارد الطبيعية و السعي الدائم من قبل الدول لتامين احتياجات السكان و خاصة تامين امدادات الغذاء و تحقيق الامن الغذائي، ودفع هذا التوجه معظم المنظمات العالمية و خاصة المنظمات التي تعتني بالقطاع الزراعي واستدامة الموارد و المحافظة على البيئة الى وضع مجموعة من المعايير للتنمية الزراعية المستدامة فتذهب منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة ( FAO ) الى وضع ثلاث قواعد اساسية و هي كالاتي[2]

**الأولى العدالة:** يتم توزيع ما يحصل علية من التنمية الزراعية المستدامة بشكل عادل بين الاجيال كافة. **الثانية المرونة** : اي قدرة الجهاز الانتاجي على بنيته ونمإذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية، وهذا يتطلب القدرة على التكيف وهو امر يختلف عن الاستقرار البيئي الذي ينطوي على قدرة النظام في المحافظة على توازنه في استجابة للتغيرات الطبيعية في البيئة . ان هذا المفهوم ذو اهمية خاصة للزراعة حيث يستخدم لتعريف استدامة النظام الزراعي على انه القدرة في المحافظة على انتاجيته في مواجهة الازمات أو الصدمات الخارجية .

**الثالثة مبدا الكفاءة** تعني الاستخدام الامثل للموارد ومن اجل تحقيق هذا الهدف يتوجب على صانعي القرار استخدام مجموعة من الاليات في التوزيع والتي تشمل الاسعار، والضرائب واليات

[1] فلاح جمال معروف العزأوي،التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، (ط.1) دار دجله للنشر والتوزيع، 2016 ، ص56.

[2] دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة (دمشق، المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعأون مع منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة و اخرون، 2003 ،ص63.

المراقبة المالية، كما يتوجب عليهم تنظيم استخدام الموارد مع تقدير التكاليف وفوائد الاجراءات القانونية .

ان عملية استخدام هذه القواعد و تحويلها الى قائمة معايير سوف تؤدي الى النتائج التالية[1] :

1- تحقيق متطلبات التغذية الاساسية لجميع الاجيال من الناحية الكمية والنوعية .

2- توفير فرص العمل الدائمة والدخل الكافي ومستوى المعيشة الملائم لجميع العاملين في قطاع الزراعة.

3- العمل على تعزيز القدرة الانتاجية لقاعدة الموارد بشكل عام وطاقة التجدد لدى الموارد المتجددة بشكل خاص دون الاخلال بالنظام البيئي .

## ثالثا:اهداف التنمية الزراعية المستدامة:

تحقق التنمية الزراعية المستدامة لها دورا مهما واهمية خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و دعم الاقتصاد و ذلك عن طريق التنوع في الصادرات، وعدم الاعتماد على مصدر واحد في توليد الدخل القومي، كما ان القطاع الزراعي يلعب دور اساسيا في تلبية الاحتياجات الاساسية للسكان ومواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، و الحفاظ على التوازن البيئي[2] عن طريق تخليص الهواء من نسبة كبيرة من ثاني أوكسيد الكاربون الذي تستخدمه النباتات في عملية التمثيل الضوئي ( تكوين الغذاء) ومن ثم طرح الأوكسجين المفيد للكائنات الحية كافة، فضلا عن استيعابه الجزء الاكبر من المشتغلين كونه نشاطا اقتصاديا كثيف العمل، وتمثل الصادرات الزراعية مكانة بارزة في التجارة الخارجية وبخاصة إذا استبعدنا اثر الصادرات النفطية في الدول النامية المصدرة للنفط[3] .

ان الزراعة المزدهرة تمثل المحور الاساسي في القضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية و التعجيل بالنمو الاقتصادي،كما ان للقطاع الزراعي دورا اساسيا في تامين مسالة الامن الغذائي للسكان ، ولذلك ينبغي ان تكون هناك استراتيجية واضحة للتنمية الزراعية المستدامة و اهداف يطمح للوصول اليها ممكنة التحقيق من خلال ما متوفر

---

[1] فلاح جمال معروف العزأوي، المصدر سابق،ص64.

[2] البنك الدولي، العولمة الاشتمالية و المستدامة، التقرير السنوي، واشنطن، البنك الدولي، 2008، ص16.

[3] البنك الدولي، الزراعة من اجل التنمية، تقرير عن التنمية الزراعية في العالم 2008، واشنطن، البنك الدولي ،2008، ص4.

من موارد متاحة ، ولابد من الاشارة هنا الى ان عملية الوصول الى الاهداف المرجوة قد تختلف من دولة الى اخرى في ضوء العديد من المتغيرات، كطبيعة ونوعية النشاط الاقتصادي ،وطبيعة المرحلة الاقتصادية والظروف الاجتماعية، وبصورة عامة فان البرامج التنموية الزراعية تهدف الى تحقيق المتغيرات الاتية[1]:

1- زيادة اجمالي الناتج الزراعي بصورة عامة وفقا لطبيعة الطلب على المحاصيل الزراعية المختلفة و متطلبات التجارة الخارجية سواء من خلال التوسع في الرقعة القائمة ام زيادة انتاجية المشروعات القائمة من خلال تطويرها .

2- الارتقاء بمستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي من خلال تطوير وسائل الزراعة .

3- العمل على زيادة انتاجية الموارد الاقتصادية الزراعية المستخدمة وخاصة كفاءة العمل الزراعي. إذ غالبا ما يتسم العمل الزراعي في الدول النامية بانخفاض كفاءته مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة .

4- الاهتمام بالبيئة الريفية من خلال توفير البنى التحتية فيها والخدمات الاساسية كافة.

5- تطوير الثروة الحيوانية و زيادة منتجاتها و تطوير وتصنيع المنتجات الحيوانية و النهوض بواقعها[2].

**ويرى الباحث ان** التنمية الزراعية المستدامة مهمة حتى يتمكن القطاع الزراعي من المساهمة باكبر قدر ممكن في الناتج المحلي الاجمالي للبلد. هذا يعني اننا يجب ان نتاكد من توفير الغذاء للمجتمع، بدلا من الاعتماد على الواردات، حيث تعتمد الصناعة التحويلية على مجموعة متنوعة من المواد الخام الزراعية لانتاج منتجات مثل المنسوجات والاغذية والادوية والجلود، وتساعد التنمية الزراعية على ضمان حصول الناس على ما يكفيهم من الطعام، وتحأول منع

[1] فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الاردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص 118.
[2] سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، الموصل، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، 1987، ص190-192

الشركات من امتلاك الكثير من الاراضي، كما انه يساعد البيئة من خلال تحسين نوعية الحياة، كما ان الاسلام كان سباقا في التنمية المستدامة حفاظا على البيئة والبشر وسائر المخلوقات، ولضمان معيشتها على اكمل وجه.

## المبحث الثالث: الاهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي

## وسنحاول تقسيم هذا المبحث الى مايلي

### المطلب الأول: القطاع الزراعي(المفهوم، الخصائص...)

**وتم دراسة هذا المطلب كما يلي:.**

**أولا: مفهوم القطاع الزراعي**

وهو البنيان الاقتصادي الزراعي أو الكون الزراعي، اي هو صناعة أو مهنة استخدام الموارد الارضية والحيوانية والمائية والبشرية في وحدات انتاجية لانتاج المحاصيل النباتية والحيوانية اللازمة لاشباع حاجات الانسان اما مباشرة أو بعد تحويلها الى مواد اخرى، كما انها صناعة استخراجية غير اسفاديه تمد المعامل بالمواد الأولية ومع استطاعتها انتاج مواد عضوية داخل المعامل الا ان الكائنات الحية النبات والحيوان هي المصدر الرئيسي لغذاء العنصر البشري.[1]

ويمكن تعريف القطاع الزراعي انه المصدر الرئيسي للدخل للعديد من الافراد العاملين بالقطاع الزراعي، سواء عاملين في عملية الانتاج الزراعي بشكل مباشر، كالمزارعين

[1] صلاح الدين مهدي واخرون، دور القطاع الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا وافاقة المستقبلية خلال المدة (2000-2016)،عدد 32، 2020، ص309.

أو منتجي الادوية والاسمدة الزراعية والادوات المستخدمة في الانتاج الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني.[1]

كما انه مجموعة من الافكار والاراء والتطبيقات الزراعية التي تستهدف السيطرة على القوى الاقتصادية الكامنة في صناعة الزراعة المستهدفة وتعظيم اكبر قدر من حجم الناتج وذلك عن طريق تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية والزراعية ،وتاتي العلاقة مع علم الاقتصاد الزراعي كونه يقوم بتطبيق المعارف الاقتصادية في مجال الزراعة، ويسعى لايجاد الحلول والمشاكل الاقتصادية الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، مما دفع عدد من الاقتصاديين للبحث عن حلول لازمات الاقتصاد الزراعي وبذلك يعد من العلوم الحديثة.[2]

## ثانيا: خصائص القطاع الزراعي:

1- العمل الزراعي عمل موسمي، اي ان العلميات الانتاجية الزراعية المختلفة ترتبط بمواسم معينة سواء كان ذلك بالنسبة الى مواعيد الزراعة أو مواعيد الحصول على الدخل الزراعي ، ومن ثم فان دورة راس المال في القطاع الزراعي يعد الى حد ما بطيئة إذا ما قورنت بغيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى .

2- القطاع الزراعي يتسم بضخامة عنصر المخاطرة بالمقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية، وتاتي هذه الخاصية من كون الزراعة صناعة بيولوجية، تتاثر بشدة بالعوامل الطبيعية والمناخية مثل الحرارة والرطوبة وغيرها، فضلا عن قابليتها للتلف السريع ، وكذلك ان منتجاتها تتاثر بالاسعار والتكاليف وعدم مرونة عرض تلك المنتجات للاستجابة لاي متغيرات غير متوقعة . ولاشك ان تحمّل مثل هذه المخاطر لابد من وجود ضمانات كبيرة تقلل من عبء تحمّل تلك المخاطر، وهذه يتطلب وجود مصادر توفير رؤوس اموال بإذ تساعد على مواجهة المخاطر الغير المتوقعة .[3]

3-ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة الزراعية في اجمالي التكاليف.

4- الزراعة تكون شديدة التنافس، اي لا يمكن تحقيق سوق منافسة كاملة الا بتوافر شروط معينة في صناعة الزراعة منها:

ا- كثرة عدد الوحدات الاقتصادية التي تتعامل في السوق من بائعين ومشترين.

ب- تجانس السلع المنتجة ومتماثلة تماما.

---

[1] علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص25-26.

[2] سوران العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر، عمان، الاردن، 2005، ص9.

[3] اسامة كمال توفيق، التمويل الزراعي في ظل التحرر الاقتصادي في محافظة المنيا، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الزراعة جامعة المنيا ،مصر، 2002،ص22.

ج- لـديها القـدرة علـى انتقـال عناصـر الانتـاج جغرافيـا ووظائفيـا، وعـدم احتكـار عناصـر الانتاج من قبل ارباب العمل وحرية لدخول وخروج المنتجين الى الصناعة.

د- ضـرورة المعرفـة الكاملـة بـاحوال السـوق، مـن اسـعار واجـور وتكـاليف وان هـذا الشـرط متوفر بالدول المتقدمة اكبر من الدول النامية.[1]

## ثالثا: اثر القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي:

يعتبر القطاع الزراعي من اهم المحأور الاساسية الخاصة بالنشاط الاقتصادية، ودفع عجلتها في معظم دول العالم، وذلك من خلال مساهمة القطاع الزراعي فيما يلي:

### 1- توفير المواد الغذائية اللازمة لافراد المجتمع:

تمثل الزراعة المصدر الرئيس لغذاء افرد المجتمع، ويحتل القطاع الزراعي مكانة متميزة في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك نتيجة لقدرته على توفير المستلزمات الاساسية بما يحقق التنمية الاقتصادية، ويربط بعض الاقتصاديين ان زيادة الاهمية النسبية للقطاع الزراعي تمثل بارتفاع نسبة مستوي دخل الفرد، ويعتقد البعض ان الزراعة يمكن ان تؤدي الى انخفاض مستوى معيشة السكان، وذلك بسبب اعتمادها على العوامل الطبيعية اكثر من جهود السكان الزراعين، وسد حاجات المجتمع من المنتجات الزراعية، ومن ثم تقليص حجم الاستيرادات الزراعية[2] وتعد الزراعة احد النشاطات الاقتصادية الرئيسية التي تسـهم في الاقتصاد الوطني، كما يسهم في نهوض القطاع الزراعي بتنويع الاقتصاد وتخفيف وطاة الفقر وتحسين الميزان التجاري لمعظم القطاعات المرتبطة به بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ويساهم في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد وتطور ونهوض المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني ، فضلا عن ان المنتج المحلي يكون اكثر امانا على السلامة الصحية للمستهلك مقارنة بالمستورد، وان تطور القطاع الزراعي ينعكس ايجابيا على تحسين الواقع البيئي.[3]

### 2- توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي:

تمثـل الصـناعات الزراعيـة (التصـنيع الغـذائي ) الخطـوة الأولـى علـى طريـق التصـنيع فـي الـدول الناميـة، وتسـاهم الزراعـة فـي تنميـة الصـناعة عـن طريـق تـوفير المـواد الخـام، إذ تشـكل جـزءا رئيسـا مـن تكـاليف التصـنيع ، وترجـع اهميـة التصـنيع الزراعـي الـى عـدة

[1] علي جدوع الشرفات، المصدر سابق ، ص28.

[2] حياة احمد كامل موسى ، واقع القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين وافاق تطويره للمدة (2005-2014) ، بحث دبلوم عالي ،جامعة تكريت،2017 ،ص11.

[3] نغم حسين نعمة ،اثر القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ، مقالة منشورة على منصة اربد،2020 ،ص1.

عوامل منها: امتصاص فوائض الانتاج مما يساهم في تقليل الفاقد من الانتاج بعد الحصاد ، تنظيم الانتاج والاستهلاك ، رفع اسعار المحاصيل للمزارعين ، تحسين المستويات الغذائية للسكان نظرا لتوفر المنتجات الزراعية على مدار العام، وزيادة القيمة المضافة للسلع المصدرة ومن ثم زيادة عائدات العملة الصعبة، والاستخدام الكثيف نسبيا للعمالة بما في ذلك العمالة غير المدرّبة والحاجة المحدودة نسبيا الى راس المال، وامكانية اقامة الصناعات الزراعية في المناطق الريفية ومساهمتها في انشاء صناعات اخرى مرتبطة بها مثل مواد التعبئة والتغليف.[1] كما يوفر القطاع الزراعي السلع الغذائية والموارد العلفية ومواد الخام للصناعات التحويلية، ومن ثم رفع الانتاجية الزراعية بقصد تخفيف وطاة الفقر والتنمية الريفية المستدامة وتمكين الصناعات من المنافسة[2] .

**3- مساهمة القطاع الزراعي في توفير فرص العمل:**

تهدف تنمية القطاع الزراعي الى توفير العمل للمشتغلين بالقطاع وفي مجال اختصاصها، ولها تاثير كبير بزيادة الدخل للعامل والمجتمع، ولاسيما إذا كانت العمالة الزراعية مدرّبة ولها معرفة باستخدام وسائل وحوافز العمل، وتتم عملية اضافة فرص العمل بالتوسع الافقي في زراعة اراضي جديدة واقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفع انتاجية العامل عن طريق التدريب واكتساب التقنيات الحديثة، كما يمكن استفادة القطاعات الاخرى عن طريق حصول حاجاتها من عنصر العمل من فائض القوة البشرية العاملة في الزراعة.[3] بسبب استمرار الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ، وذلك لضعف مستوى الاداء الخدماتي للمواطن في الريف بالمقارنة مع نظيره في المدينة ( تعليم ، صحة ، مياه وغيره) ،اي البحث عن الاستقرار والرفاهية، وكذلك ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للانتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية ، ومن ثم ترتفع معدل البطالة خاصة في الزراعة المطرية و يمكن تبرير نزوح العمالة الى المدينة بانخفاض العائد من النشاط الفلاحي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الاخرى ، ولهذا سعت الحكومة الاستجابة لسوق العمل والقيام بالاصلاحات الزراعية والتي شهدتها تلك المدة، وكذلك التسهيلات التي تمنحها الدولة

---

[1] احمد شكري الريمأوي واخرون، مقدمة في الارشاد الزراعي ،دار الحنين للنشر والتوزيع ،عمان الاردن،1996، ص20.

[2] رحمن حسن علي ،وبيداء جواد، دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،جامعة المستنصرية ،العدد(26)،2017،ص11.

[3] خير الدين معطى الله، وسفيان عمراني، اثر الدعم الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000-2018، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد 7، عدد 11، 2019، ص265.

للفلاحين وصغار المستثمرين، الا انها في كل مرة تثبت ان العمل في القطاع الزراعي يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الامطار، ويشير هذا الى ان اغلب العمال مؤقتين ويتاثرون بالتقلّبات التي يشهدها القطاع من سنة لاخرى، وبالرغم من بعض الزيادات تبقى نسبة القوى العاملة في الزراعة متدنية مقارنة بالقطاعات الاخرى.[1]

## رابعا: الخصائص الاقتصادية العامة للزراعة الحديثة:

## هناك خصائص تتصف بها الزراعة الحديثة نذكر منها:

**1-التركيب التنافسي لصناعة الزراعة:** يعتبر النشاط الزراعي منافسًا لوجود العديد من وحدات الانتاج الزراعي وكل وحدة صغيرة، يتم انتاج المحاصيل الزراعية بتناسق كبير، لذلك يسهل على المزارعين الدخول والخروج من السوق.

هذا يعني ان المزارع لا يمكنه التحكم في سعر محاصيله، ولا يضطر المستهلك الى دفع سعر اعلى من المتوسط للحصول على السلعة التي يريدها.[2]

**2-ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة الزراعية من اجمالي التكاليف:** يشكل راس المال الزراعي الثابت، الذي يشمل الارض والمعدات، حوالي 75٪ من التكاليف الاجمالية للمزارع، وعندما تكون الامور صعبة، يحأول المزارعون غالبًا تقليل تكاليفهم الثابتة قدر الامكان من اجل البقاء في العمل، يمكن ان يضر هذا بالقطاع الزراعي اثناء الركود، لانه يجعل من الصعب على المزارعين جني الاموال، بالاضافة الى ذلك، قد تخرج بعض الشركات غير الزراعية من عملية الانتاج الزراعي اثناء الازمة هذا يمكن ان يؤدي الى خسارة كبيرة للقطاع الزراعي.

**3-الموارد الاقتصادية الزراعية غير متعددة الاستخدام:** حيث تعتبر معظم الموارد متخصصة للغاية ويمكن استخدامها للعديد من الاغراض المختلفة غير الزراعة، يستخدم الناس هذه الموارد لصنع اشياء مثل السيارات والادوات والمنازل.

---

[1] زين الدين شروقي، مؤشرات قياس التنمية الزراعية في الجزائر، الملتقى العلمي حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، الجزائر، 2018،ص7.

[2] اهمية الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي (دراسه تجربه البرنامج الطارئ للامن الغذائي العربي)- خلال الفترة 2011-2017، ص549.

**4-التقدم التكنولوجي شديد الاثر في الزراعة:** حيث يعتبر بعض انواع النبات مقأوم للامراض وله انتاجية عالية ونوعية جيدة. يتم ذلك باستخدام التقنيات الحديثة، مثل الري بالتنقيط والمحاصيل الدائمة.

**5-التخصص الانتاجي والتخصصي العمالي:** فبعض المناطق لديها مناخات تجعل من الصعب على محاصيل معينة ان تنمو، ولكن في مناطق اخرى، يكون التخصص بين العمال اكثر شيوعًا، مما يعني ان العمال لا يبقون في وظيفة محددة لفترة طويلة جدًا، وخلال فترة زراعة المحصول، يكون هناك الكثير من التخصص بين العمال، بحيث لا يُسمح لبعضهم بالعمل في المزرعة على الاطلاق[1].

**6-موسمية الانتاج الزراعي:** والموسمية هي عندما ياكل الناس المحاصيل التي نمت في الماضي، وسبب تاثر الزراعة بالمتغيرات الطبيعية هو انها عملية بيولوجية، هذا يعني ان طريقة عملها تعتمد على اشياء مثل الطقس. ونتيجة لذلك، فان الطريقة التي تتم بها يمكن ان تتاثر بطريقة تفكيرنا،والزراعة هي عمل تجاري كبير ولها تاثير كبير على البيئة الطبيعية، تتمثل احدى الطرق التي يحدث بها هذا في ان المحاصيل المختلفة تُزرع في أوقات مختلفة من العام لانها تؤثر على مقدار الاموال التي يمكن للمزارعين جنيها وعدد الوظائف المتاحة في الصناعة الزراعية.

**7-ضعف المرونة السعرية والدخيلة للسلع الزراعية:** حيث ان سعر السلع الزراعية منخفض، مما يعني ان الناس لا يستجيبون بشكل كبير للتغيرات في اسعار هذه المنتجات، والخضار هي نوع من الطعام ياكله الناس عادة بكثرة، وهي ضرورية لانظمتنا الغذائية ومع ذلك، فهي ليست النوع الوحيد من الطعام الذي يمكننا تتأوله، كما ان السلع الزراعية هي الاشياء التي تستخدم في صنع الغذاء. عادة ما تكون باهظة الثمن، لذلك لا يمتلك الناس في البلدان المتقدمة الكثير منها عادةً. لكن في البلدان المتخلفة، حيث لا يملك الناس ما يكفي من الغذاء، تعتبر السلع الزراعية مهمة للغاية. يتفق معظم الناس في هذه البلدان على انها ضرورية[2].

[1] هاشم علوان السامرائي، ادارة الاعمال المزروعة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2008، ص101.
[2] محمد عبد الواحد خليل، الاقتصاد الزراعي العربي، دار المطبوعات الجديدة، 2008،ص55.

**8-صعوبة التحكم في كمية الانتاج:** وذلك لان المزارعين في كثير من الاحيان لا يملكون سيطرة كبيرة على البيئة وكمية المحاصيل التي ينتجونها، مما يؤدي الى مشاكل متعددة على مستوى السياسة الزراعية والاقتصادية، ومن الصعب وضع خطة زراعية، سواء للمزرعة أو للقطاع باكمله، ودرجة التنبؤ وعدم اليقين تختلف بشكل كبير، كما تمتلك الزراعة المطورة سيطرة اكبر على كمية الانتاج من تلك المتخلفة، مما يؤدي الى اختلاف في درجة كمية الانتاج التي يمكن ان تنتجها.

**9-المخاطرة وصعوبة التمويل المزرعي:**[1]

حيث تعد الزراعة من الصناعات التي تتسم بدرجة عالية من المخاطرة واللايقين وذلك لارتباطها بعمليات بيولوجية تتحكم فيها الظروف الطبيعية كالمناخ ومعدل الامطار وتوزيعها، ومن هنا يتاتى السبب في صعوبة تمويل الزراعة، إذ فضلا عن هذه السمة فان راس المال المستثمر يتسم بالضخامة وطول الفترة التي يستغرقها راس المال حتى يغطي عوائده التمويل الذي تحتم توفيره كما تعد التقلبات السعرية وما تتسم به المنتجات الزراعية من سرعة التلف وانخفاض مرونة الطلب أو العرض.

**ويرى الباحث ان** الزراعة الحديثة تحظى بالانتاجية العالية التي تسمح التقنيات والادوات الحديثة بتحقيقها، مما يؤدي الى زيادة الانتاج وتحسين كفاءة الانتاجية، كما تعتمد الزراعة الحديثة على استخدام التقنيات الحديثة والعلوم الزراعية المتطورة، مما يؤدي الى تحسين جودة المحاصيل والحفاظ على الموارد الطبيعية بشكل اكبر.

## المطلب الثاني: استراتيجية التنمية الزراعية وبعض السياسات الاقتصادية ذات العلاقة:

تعد استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية افضل خطة لمساعدة القطاع الزراعي على النمو وتحسين اقتصاده، وتشمل برامج لمساعدة القطاع على التواصل مع اجزاء اخرى من الاقتصاد، بحيث يصبح اكثر نجاحًا واستدامة، وتعتبر استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية مهمة لانها احد القطاعات الرئيسية للاقتصاد في العديد من البلدان، ومن المهم زيادة دخل المزارعين حتى

[1] محمد عبد الواحد خليل ،المصدر سابق،ص70.

يتمكنوا من الحصول على مستوى معيشي مرتفع، كما تساعد استراتيجية التنمية الزراعية الناس على فهم الاشياء الجديدة وتجربتها حتى يتمكنوا من تحسين الطريقة التي تتم بها الامور في القطاع الزراعي، حيث يساعد هذا في التاكد من ان افضل الافكار توضع موضع التنفيذ، وان الناس يمكن ان يتعلموا من بعضهم البعض، وقد تركز استراتيجية التنمية الزراعية الجهود على الحد من ازدواجية المشروعات والتعارض بين المبادرات المختلفة، ويمكن تعزيز التعأون بين اصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات المانحة والحكومة والقطاع الخاص والمزارعين، وتبر اهمية استخدام استراتيجية التنمية الزراعية من خلال ما يلي:[1]

**أولا: استراتيجية التنمية الزراعية والسياسات السعرية:**

حيث تعتبر اسعار المنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات من التغييرات الهامة في السياسات التي يتعين على العديد من البلدان النامية القيام بها من اجل التحرك نحو التنمية الصناعية، وهذا لانه من خلال الحفاظ على اسعار المنتجات الزراعية منخفضة، يسهل على الناس في البلدان النامية الحصول على الغذاء بتكلفة منخفضة.

كما يفيد هذا القطاع الصناعي، اذ ان ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية يشجع الناس على الاستثمار في هذه الصناعات في المقابل، فان انخفاض اسعار المنتجات الزراعية يساعد المزارعين وغيرهم في القطاع الزراعي على كسب المزيد من المال، وعندما تغير الحكومة اسعار الاشياء مثل المحاصيل والبذور، يمكن ان يكون لذلك تاثير سلبي على ربحية القطاع الزراعي، مما قد يثني الناس عن العمل في القطاع الزراعي ويجعله اقل انتاجية، كما تحأول الحكومات في كثير من الاحيان تعويض ذلك عن طريق دعم اسعار بعض المدخلات الزراعية، ولكن هذا يمكن ان يؤدي الى استنزاف كبير للموارد الحكومية، ومن اهم الاشياء التي يمكن ان تفعلها الحكومات لمساعدة الصناعة الزراعية هو مراجعة سياساتها.

كما ان هناك العديد من انواع السياسات المختلفة التي تُستخدم للتحكم في الاسعار في الاقتصاد. تم تصميم بعض السياسات لابقاء الاسعار منخفضة بالنسبة لافقر الناس، بينما تهدف

[1] سعاد ابراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، 2020، ص148.

سياسات اخرى الى مساعدة الفقراء في الحصول على الطعام الذي يحتاجونه دون الحاجة الى انفاق الكثير من المال.[1]

**ثانيا: استراتيجية التنمية الزراعية وسياسة الاستثمار الزراعي:**

يعتبر الاستثمار الزراعي مهما لتنمية القطاع الزراعي والنهوض باهداف الاستثمار، حيث تشمل بعض اسباب الاستثمار في الزراعة الاسباب الاجتماعية الحد من الهجرة الريفية، والاسباب الاقتصادية، مثل الحفاظ على الاستقرار السكاني.

كما تستثمر الحكومة في البرامج المصممة لمساعدة الاشخاص الذين يعانون من مشكلة معينة، مثل المشاكل المالية، وهذه البرامج لها عوائد منخفضة على المدى القصير، ولكن عادة ما تكون هناك فوائد طويلة الاجل ايضًا، لهذا السبب تفعلها الحكومات.

وهناك انواع عديدة من هذه الاستثمارات، بما في ذلك تلك التي تركز على زيادة عدد دورات الانتاج للحبوب والاشجار المثمرة، وكذلك تلك التي تهدف الى الحفاظ على السلع ذات المزايا التنافسية في الاسواق العالمية، كما تعتبر الاستثمارات في المحاصيل ذات العوائد الاقتصادية الجيدة والتي تهدف الى تحقيق الربحية شائعة في الزراعة.[2]

**ويرى الباحث ان** استراتيجية التنمية الزراعية تهدف الى تطوير القطاع الزراعي لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، ويتضمن ذلك تطوير البنية التحتية الزراعية وتوفير المياه وتحسين التكنولوجيا الزراعية، بالاضافة الى تطوير البذور والمحاصيل لتحسين الانتاجية وجودة المحصول، كما تعمل الاستراتيجية على تحسين وتنويع الانظمة الزراعية وتشجيع المزارعين على اعتماد ممارسات زراعية مستدامة.

[1] عبد الغفور احمد، نظره اقتصاديه لمشكله العراق في الغذاء، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص230.
[2] رواء ذكي الطويل ،التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديموقراطية وحقوق الانسان، ط.1، دار زهران للنشر والتوزيع،2010 ، ص115

## المطلب الثالث: دور السياسات الاقتصادية الكلية في تنمية القطاع الزراعي

**وتم تقسيم هذا المطلب الى مايلي:**

**أولا. مفهوم السياسة المالية وانواعها:**

تُعد السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية للدولة، وتحدد السياسة المالية مصادر الايرادات العامة للدولة بكل اشكالها المختلفة، وتحدد الكيفية التي يتم بواسطتها توجيه تلك الايرادات لتمويل الانفاق الحكومي لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

**1. تعريف السياسة المالية**

وهناك تعاريف عدة للسياسة المالية نذكر منها:

تعرف السياسة المالية بانها ( مجموعة الاجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من اجل خدمة اهداف اقتصادية معينة كمعالجة التضخم والبطالة )[1].

وتعرف السياسة المالية بانها ( برنامج الحكومة لاجراء تغييرات تقديرية في نمط ومستوى الانفاق، والضرائب والاقتراض من اجل تحقيق اهداف اقتصادية معينة مثل النمو الاقتصادي، والعمالة، والمسأواة في الدخل، واستقرار الاقتصاد على مسار النمو)[2].

**ثانيا. ادوات السياسة المالية :**

ان السياسة المالية تستطيع التاثير في الاقتصاد القومي عبر ادواتها لمواجهة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد عن طريق التاثير في حجم الطلب الكلي، وتستخدم الحكومة اداتين لتوجيه السياسة المالية وهما النفقات العامة، والايرادات العامة، وتعتمد عليهما في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

[1] دردوري لحسن، ولقليطي الاخضر، اساسيات المالية العامة، ط1، دار حميثرا للنشر، مصر، القاهرة، 2019، ص 11.

[2] D. Dwivedi, Macroeconomics: Theory and Policy, Third edition, Mcgraw hill education private limited, India, New Delhi, 2010, P 601.

**1. النفقات العامة:**

تعرف النفقة العامة على انها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بصرفها بهدف اشباع الحاجات العامة خلال فترة زمنية محددة، ويقوم بها شخص معنوي عام لتحقيق اهداف السياسة المالية المرتبطة بدورها بالاهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[1]،

وقد ادى تطور دور الدولة الى تطور مفهوم النفقات العامة التي كانت في اطار الفكر التقليدي تنحصر في تحقيق الاهداف التي تحددها الوظائف التقليدية للدولة الحارسة، وبعدها تطور المفهوم مع الانتقال الى مرحلة الدولة المتدخلة وبعدها الدولة المنتجة[2]،

وتقسم النفقات العامة عادةً الى قسمين رئيسيين، التقسيم الأول هو التقسيم العلمي للنفقات العامة، والتقسيم الثاني هو التقسيم العملي للنفقات العامة، وهي متعددة وتختلف باختلاف الزأوية التي ينظر منها اليها ويمكن استعراضها كما ياتي :

**التقسيم الأول**. التقسيم العلمي للنفقات العامة [3]

ا. تقسم النفقات من حيث انتظامها الى نفقات عادية وهي التي تتكرر باستمرار، مثل رواتب الموظفين، ونفقات غير عادية التي لا تتكرر بل تحدث في فترات زمنية غير منتظمة، مثل نفقات الحروب.

ب. تقسم النفقات من حيث اثرها الى نفقات حقيقية وهي النفقات التي تساهم في زيادة الانتاج القومي بشكل مباشر مثل الانفاق على التعليم والمشاريع الاستثماري، ونفقات تحويلية وهي النفقات التي تؤدي الى اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات محدودة الدخل ولا تؤدي الى زيادة مباشرة في الانتاج القومي[4].

**2. الايرادات العامة :**

[1] خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2016، ص 69.
[2] عادل عامر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي، ط1، دار حروف منثورة للنشر الالكتروني، 2016، ص 181.
[3] محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 65.
[4] سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة للنشر ، عمان، 2011، ص 63.

تُعد الايرادات العامة اداة من ادوات السياسة المالية، والتي يتم توجيهها لتحقيق اهداف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية، وهي مصدر تمويل النفقات العامة بكل اشكالها، وقد صاحب تطور دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي تطور مصادر الدولة في الحصول على الايرادات العامة، كما زادت الاهمية النسبية لبعض هذه المصادر، ففي حين كانت الايرادات العامة تنحصر في الفكر التقليدي في تمويل النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظائفها التقليدية، فان مفهوم الايرادات العامة في الوقت الحاضر اتسع ليشمل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية[1]، ويمكن تقسيم الايرادات العامة على النحو الاتي :

أ. الضرائب : تعرف الضريبة على انها " استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدرتهم التكليفية، بطريقة نهائية وبدون مقابل بقصد تغطية الاعباء العامة للدولة ولتحقيق تدخل الدولة [2]. وتُعد الضرائب بجميع انواعها موردا مهما من موارد الايرادات العامة في الدول المتقدمة التي تمتلك جهاز ضريبي متطور على عكس الجهاز الضريبي في الدول النامية، إذ نجد في الدول النامية هنالك تهرب من قبل الافراد عن دفع الضرائب وان ارتفاعها بشكل كبير يؤثر على الاستثمارات بصورة عامة ومن ضمنها الاستثمار الزراعي.

ويبين منحنى لافر العلاقة بين الايرادات الضريبية ومعدلات الضريبة، وقد عد لافر ان الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي - اي الوزن الضريبي – تدفع قطاع العائلات و قطاع الاعمال) المؤسسات الى خفض من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. إذن فمنحنى لافر يثبت – في الحقيقة - بان كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، و لكن فقط الى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة والتي بعدها تؤدي اي زيادة في الضغط الضريبي الى انخفاض في الحصيلة.

مخطط (1) منحنى لافر:

[1] حسام ناجح مزهر، تحليل الاثار المالية والنقدية لظاهرة الدولرة في اقتصاديات مختارة مع اشارة للعراق رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2021 ص26 .

[2] حامد نور الدين، اثر اصلاح النظام الضريبي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، 2016، ص 13 – 14.

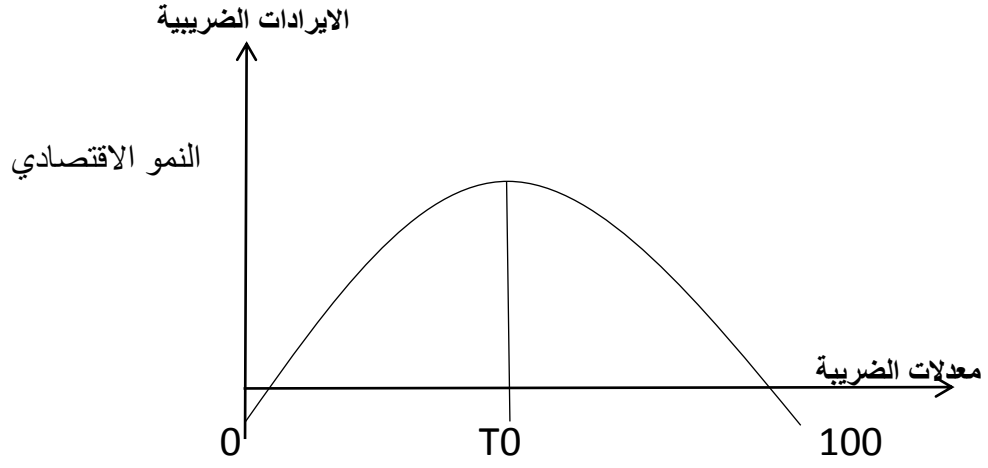


**المصدر : مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ، ترجمة ( محمد ابراهيم منصور) ، دار المريخ - الرياض،2010، ص354 .**

حيث عند النقطة (0) لا توجد ايرادات ضريبية، وكذلك عند النقطة (100) % فان الافراد يفقدون الحافز على الانخراط في النشاط الاقتصادي ومن ضمنها السياحي حيث إذ تصبح مكافاتهم حقا للحكومة ومن ثم تعود الايرادات الضريبية مرة اخرى الى الصفر، وبذلك تنتهي عند المحور الافقي . وفيما بين معدلات الضريبة (0) و (100) ياخذ المنحنى شكل الحرف U مقلوب حيث تكون الايرادات الضريبية في اقصاها عند النقطة T0 .

وبذلك فان الضرائب تؤثر على ميل الاستثمار من خلال تاثيرها على الربح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الارباح، فالتاثير السلبي للضرائب على الارباح بتخفيض معدلاتها يؤدي الى خفض الاستثمارات، و يظهر هذا الاثر جليا بالنسبة للاستثمارات الحديثة حيث تحول الضريبة دون استخدام اكثر الاساليب الفنية حداثة في الاستثمار.

ب. ايرادات املاك الدولة[1]: يطلق لفض الدومين على كل ما تمتلكه لدولة، سواء كان نوع الملكية خاص أو عام، والدومين العام يتمثل بكل ما تمتلكه الدولة ومعد للاستعمال العام، ولخدمة المرافق العامة مثل الطرق والجسور والمطارات وغيرها، والدومين الخاص يتضمن ممتلكات الدولة غير المعدة للاستخدام الخاص، وينقسم الدومين الخاص الى الدومين الزراعي والعقاري والدومين الصناعي والتجاري والدومين المالي.

[1] محمد سلمان سلامة، المصدر سابق، ص 100.

ج. الرسوم **:** تُعد الرسوم من ايرادات الدولة التي تحصل عليها بشكل اعتيادي، وظهر تقريبا مع ظهور الثورة الصناعية وتطور حركة الاقتصاد العالمي وظهور الحاجة الى تدخل الدولة من اجل تقديم خدمات متنوعة، ويعرف الرسم بانه مبلغ من المال تحصل علية الدولة أو احدى هيئاتها العامة من الافراد بشكل اجباري مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم[1].

د. القروض العامة: يعرف القرض العام بانه عقد بمقتضاه يقرض احد الافراد أو البنوك مبلغا من المال للدولة أو لشخص معنوي عام، مقابل تعهد بفائدة محددة ضمن فترة محددة، وهناك تقسيمات عدة للقروض حسب المعيار الذي يستند اليه التقسيم تتمثل فيما ياتي: [2]

التقسيم الأول : حسب مصدر القرض، و تقسم الى قروض داخلية واخر خارجية.

التقسيم الثاني : حسب حرية الاكتتاب في القروض العامة، وتقسم الى قروض اختيارية واخر اجبارية.

التقسيم الثالث : حسب معيار الزمن، وتقسم القروض العامة الى قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل.

**خامسا: انواع السياسة المالية:.**

**هنالك انواع عدة للسياسة المالية نذكر منها:**

1- **السياسة المالية التوسعية:** يستخدم هذا النوع من السياسة المالية لتعزيز النشاط الاقتصادي خلال فترات انخفاض النمو الاقتصادي أو الركود وتزيد الحكومة انفاقها على البنية التحتية أو للنهوض بالقطاع الزراعي داخل البلد أو غيرها من اشكال الاستثمار العام لتحفيز النمو الاقتصادي[3]. بدلا من ذلك، يمكن للحكومة خفض الضرائب لوضع المزيد من الاموال في جيوب الناس، ومن ثم زيادة انفاقهم وزيادة الطلب على السلع والخدمات الزراعية المنتجة محليا يستخدم هذا النوع من السياسة لتحفيز النمو الاقتصادي في أوقات الركود أو التباطؤ الاقتصادي، وينطوي على زيادة الانفاق الحكومي أو خفض الضرائب لزيادة الطلب الكلي وتحفيز النشاط

[1] رائد ناجي احمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، ط1، كلية القانون،جامعة الانبار، 2017، ص 47.
[2] خالد خليفة، دليل ابرام العقود الادارية في القانون الجزائري الجديد، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2017، ص 126.
[3] منصور الرأوي، اقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979، ص60-61.

الاقتصادي. غالبًا ما تُستخدم السياسة المالية التوسعية لمكافحة البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي والانكماش وتتم خلال زيادة الانفاق الحكومي لتقديم حسومات ضريبية للافراد والشركات لتحفيز النشاط الاقتصادي[1].

**2-السياسة المالية الانكماشية:** يستخدم هذا النوع من السياسة المالية لابطاء النمو الاقتصادي وكبح جماح التضخم عندما يكون الاقتصاد تضخمي، تقلل الحكومة من انفاقها على البنية التحتية والاستثمار الزراعي أو غيرها من اشكال الاستثمار العام لتقليل الطلب على السلع والخدمات[2]، بدلا من ذلك، يمكن للحكومة زيادة الضرائب لتقليل الدخل المتاح وتقليل الانفاق الاستهلاكي ويستخدم هذا النوع من السياسة لابطاء الاقتصاد خلال مدد التضخم المرتفع أو الانهاك الاقتصادي، وينطوي على خفض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب لتقليل الطلب الكلي والسيطرة على الضغوط التضخمية. غالبًا ما تستخدم السياسة المالية الانكماشية لمنع الاقتصاد من الانهاك والسيطرة على التضخم[3]. ونستنتج من ما تقدم اعلاه يتم استخدام كلا النوعين من السياسة المالية من قبل الحكومات لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي.

**سادساً:السياسة المالية والتنمية الزراعية المستدامة:.**

تمارس السياسة المالية تاثيرها في البعد الاقتصادي للتنمية الزراعية المستدامة من خلال توزيع الدخل واعادة توزيعه عبر قنوات رئيسة متمثلة بالانفاق الحكومي والضرائب وكما ياتي :

1 – اثار الانفاق الحكومي على التفأوت في توزيع الدخل: تستخدم الدولة الانفاق الحكومي كاحد ادوات سياساتها المالية من اجل تادية وظائف معينة لبلوغ اهداف وغايات اقتصادية واجتماعية محددة ويعد تخفيض معدلات الفقر من ابرزها، ويمارس الانفاق الحكومي دوره في تخفيض معدلات الفقر من خلال تاثيره في كل من النمو

[1] نداء الصوص واخرون، العجز المالي واثره على الاقتصاد الاردني، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة البلقاء، العدد21، 2021، ص29.

[2] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ص433 .

[3] بشار احمد العراقي، السياسة المالية واليات تاثيرها في معدلات الفقر، مجلة الدراسات الاقليمية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 10، العدد30، 2019، ص170 .

الاقتصادي والتفأوت في توزيع الدخل القومي[1] . إذ يعتبر الانفاق الحكومي من الخيارات المتاحة امام الحكومة لتحسين توزيع الدخل وتخفيف الحالات المتطرفة من الفقر باعتباره يشكل نسبه مهمه من الدخل القومي، الا ان البيانات الحديثة تؤكد بان الحصة التي تحصل عليها الفئات الفقيرة من هذا الدخل هي نسبة قليلة ، وعليه فان تغير اتجاه الانفاق العام يمكن ان يكون له تاثير هام في التوزيع الحقيقي للمجموعات ذات الدخول المنخفضة من السكان، ويمكن استخدام الانفاق الحكومي لزيادة استهلاك السلع والخدمات المحددة مثل الانفاق على الصحة والتعليم والاسكان وباقي الخدمات الاجتماعية والرامية الى زيادة استهلاك مثل هذه السلع بمعدلات اكبر من المستويات التي تحددها قوى العرض والطلب في السوق والتي تعرف بسياسات اشباع الحاجات الاساسية وهذه هي اهم أوجه الانفاق التي تستهدف اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ، الا ان مدى نجاح سياسة الانفاق العام من حيث قدرتها في دعم الفقراء يعتمد على الطبيعة التوزيعية لتلك النفقات وقدرتها على الحد من المخاطر والصدمات وتقلبات الدخل[2].

وينبغي الاقرار بان الانفاق الاجتماعي هو المؤثر الاكبر في اعادة توزيع الدخل من بين مكونات الانفاق الحكومي، ومن ذلك فان الانفاق على التعليم والصحة والزراعة، هو الاساس في السياسات الاجتماعية الهادفة لايجاد مجتمعات اكثر عدالة في توزيع الدخل، ولان الوقت والتعليم والتدريب يعد المفتاح الاساس للخروج من دائرة الدخل المنخفض، والتعليم هو الاداة الرئيسة لتطوير راس المال البشري وزيادة انتاجيته، كما انه الوسيلة الرئيسة لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.

2 – اثر السياسة الضريبية على التفأوت في توزيع الدخل: تعد الضرائب من ادوات السياسة المالية المهمة في تخفيض حدة عدم المسأواة في توزيع الدخول حيث حأولت الدول النامية والمتقدمة في استعمال الضرائب كاداة لتقليل التفأوت في توزيع الدخول الناتجة عن اقتصاد السوق، وينظر للضرائب التصاعدية المفروضة على الاغنياء واعادة توزيعها عن طريق تمويل الخدمات العامة ومنح اعانات البطالة والتي يستفاد منها اصحاب الدخول المنخفضة على انها اكثر عدالة من الضرائب التنازلية والنفقات

[1] بشار احمد العراقي ، المصدر سابق ، ص176.
[2] عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 166-167.

لانها تاخذ بنظر الاعتبار المقدرة التكليفية للممول ، ويتطلب مبدا العدالة ان تفرض الضرائب على اساس القدرة على الدفع والتي تقاس بالدخل والاستهلاك والثروة إذ ان الافراد ذوي الدخل المرتفع اكثر قدرة على دفع الضريبة وكذلك يمثل الاستهلاك معيارا للقدرة على الدفع اكثر من معيار الدخل وبناء على هذا المبدا تفرض الضرائب على ما ياخذه الافراد من المجتمع (الاستهلاك ) وليس على ما يقدمه الافراد للمجتمع (الدخل ) ، وكذلك يمكن استخدام الثراء النسبي كمقياس للقدرة على دفع الضرائب[1] ، إذ ان للاثرياء قدرة على دفع الضرائب اكبر من قدرة الافراد ذوي الدخول المحدودة ومن ثم تقوم الدولة بنقل هذا الجزء من الاموال بصوره أو باخرى الى الطبقات الفقيرة اما على شكل اعانات اجتماعية نقدية أو على شكل خدمات عينية مجانية أو خدمات تباع للفقراء باقل من نفقاتها وتمولها الدولة .

**ثانيا مفهوم السياسة النقدية وادواتها:**

و السياسة النقدية تُعد احدى السياسات الاقتصادية المهمة إذ تؤدي دورا كبيرا في التاثير على الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم بالمتغيرات المكونة له [2] .

السياسة النقدية هي الاجراءات التي يقوم بها البنك المركزي لكي يدير عرض النقود حتى يبلغ اهداف السياسة الاقتصاد الكلية ويستهدف بذلك الاستخدام الكامل ، واستقرار الاسعار ، معدلات الفائدة طويلة الاجل [3] .

**أ-ادوات السياسة النقدية**

**1-عمليات السوق المفتوحة:** ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية الخاصة والحكومية بهدف تقليص أو زيادة حجم المبالغ السائلة أو الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية والتاثير على مقدرتها في خلق الائتمان وبالتالي تغيير كمية التدأول النقدي بما ينسجم ومستوى النشاط الاقتصادي ويتوفق نجاح سياسة السوق المفتوحة على سوق نقدية ومالية متقدمة تتدأول فيها كميات

[1] فهد مغيمش حزيران، قياس وتحليل اثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة(1990-2013)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2015، ص46.
[2] عبد الحسين جليل الغالبي ، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، مؤسسة النبراس للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1 ، النجف الاشرف ، العراق،2015، ص171.
[3] R.Glenn Hubbard,A. Macroeconomics،Pearson,.(2012),P:456.

ملائمة من الأوراق المالية الخاصة والحكومية[1]، اما الهدف من استخدام هذه الاداة يتجسد في بعدين اساسيين وهما:

أ-التاثير على حجم الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف التجارية بالزيادة أو بالنقص مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار وبالشكل الذي يتناسب مع الاهداف الاقتصادية للدولة.

ب-المحاولة لايجاد علاقة مستمرة بين سعر الفائدة بين السوقين النقدي وسوق راس المال بحيث يتم تحركهما بطريقة متسقة في حالة الانخفاض والارتفاع، وذلك لتاثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي ومن ثم التاثير على حجم الاستثمار في الدولة[2]، فعلى سبيل المثال إذا واجهت الدولة حالة من حالات **التضخم** فان البنك المركزي يستدعي التدخل لمقاومة الضغوطات التضخمية عن طريق وقف التوسع في عرض النقد فان يقوم بتقييد حجم الائتمان المصرفي فيدخل البنك **كبائع** للأوراق المالية الى الافراد والمشروعات والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى، اما في **الانكماشية** فنجد ان البنك المركزي سوف يعمل على ضرورة زيادة الانفاق النقدي لزيادة الانتاج أو الدخل ورفع مستوى الفعاليات الاقتصادية فانه يدخل السوق النقدية والمالية كمشتري للأوراق المالية من الافراد والمشروعات والبنوك التجارية، وفي هذه الحالة سيضخ البنك المركزي كمية اضافية من النقود داخل الاقتصاد مما يرفع من الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية ويزيد من مقدرتها على منح الائتمان. لذ نجد ان البنك المركزي ومن خلال هذه الاداة التاثير في السوق بصورة مباشرة على السيولة النقدية داخل الاسواق وذلك حسب حالة السوق إذا كانت انكماشية أو تضخمية من خلال التاثير في سعر الفائدة ارتفاعا أو انخفاضا هذا بدورة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للمصارف وبالتالي يؤثر علي القروض الممنوحة للمستثمرين فيتاثر حجم الطلب على الاستثمار سلبا وكذلك يوثر على القروض الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة[3].

[1] لؤي خلف دلف، صابر محمد زهو، الادوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004-2019)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد17، العدد2021،55،ص29.

[2] صبحي حسون عباس، اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة(2004-2020) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد73، 2020، ص232.

[3] لؤي خلف دلف، صابر محمد زهو، المصدر سابق، ص30.

**2-سعر اعادة الخصم:** يعتبر من الادوات التي يلجا اليها البنك المركزي ليؤثر في حجم الائتمان المصرفي وبالتالي يؤثر على حجم المعروض النقدي وذلك في اطار الاهداف المرسومة للسياسة النقدية، وسعر اعادة الخصم وقصد به الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي من البنوك التجارية عند لجوئها الى اعادة خصم الأوراق التجارية أو المالية القصيرة الاجل التي بحوزتها أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية، وعادة ما تلجا البنوك التجارية الى اعادة خصم بعض اصولها لدى البنك المركزي بوصفة المقرض الاخير عندما تكون بحاجة الى سيولة نقدية تستخدمها في تقديم القروض الى الافراد والمشروعات، ويعتمد تحدي سعر اعادة الخصم على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية، إذ نجد ان البنك المركزي هوه الاداة الفعالة في تحديد سعر الفائدة على القروض وهذا بدورة يسهم في التاثير على الائتمان الذي يمنح الى المشاريع الاستثمارية ومنها الزراعية[1].

**3-نسبة الاحتياطي القانوني:** تتبلور فكرة نسبة الاحتياطي كاداة للسياسة النقدية في مطالبة السلطة النقدية المصارف التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي وبدون مقابل، ويتحدد هذه القدر بصورة اساسية من اجمالي ارصدة الودائع تحت الطلب التي يقوم العملاء بالاحتفاظ بها لدى المصرف التجاري، وتاتي مقدرة البنك المركزي في التحكم بحجم الائتمان وادرة السياسة النقدية باستخدام هذه الاداة عن طريق التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني (انخفاضا أو ارتفاعا) وحسب الحالة إذا كانت تضخمية أو انكماشية بما يؤدي الى زيادة أو نقصان بحجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية مما يؤثر على قدرت المصارف على الاقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتاثر بذلك الطلب على القروض الممنوحة للمستثمرين بصورة عامة وعلى الائتمان والقروض الممنوحة للقطاع الزرعي بصورة خاصة[2] .

**ب-السياسة النقدية واليات تاثيرها في النشاط الاقتصادي والتنمية الزراعية:**

ان التنفيذ الناجح للسياسة النقدية يتطلب اجراء تقييم دقيق لمدى سرعة انتشار تاثيرات تغييرات السياسة في اجزاء اخرى من الاقتصاد وحجم هذه التاثيرات، وهذا

[1] عبد الجبار السامرائي، تحليل اثر السياستين المالية والنقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011.
[2] لؤي خلف دلف، صابر محمد زهو، مصدر سابق، ص31.

يتطلب فهمًا للالية التي تؤثر عن طريقها السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، وان العملية التي تصف كيفية انتشار التغييرات في السياسة النقدية الى اجزاء اخرى من الاقتصاد تسمى الية انتقال السياسة النقدية، فهي تصف كيف تنتقل التغييرات في السياسة عن طريق النظام المالي، عبر الاسعار والكميات المالية الى الاقتصاد الحقيقي مما يؤثر على قرارات الانفاق الكلي ومن ثم اجمالي الطلب والتضخم والاستثمار الزراعي وبالتالي تؤثر على التنمية الزراعية المستدامة.

تؤثر السياسة النقدية على حجم الرصيد النقدي وعلى معدل الفائدة، وهذه بدورة يؤثر على قيمة وتكلفة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي والقطاعات الاخرى وبما يتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي. وتتاثر المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الانتاج الزراعي والعمالة والاسعار بدورها بالموقف النقدي عن طريق، قنوات عديدة مثل سعر لفائدة وقناة الائتمان وقناة اسعار الصرف وقناة اسعار الاصول وقناة التوقعات.

قد تختلف اهداف السياسة النقدية وفقًا لمستوى النمو الاقتصادي للاقتصاد المعني، الا انها دائما ما تسعى لتحقيق استقرار الاسعار، والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وتعزيز العمالة، ونمو الناتج القومي، والتنمية الاقتصادية والزراعية المستدامة. وبغض النظر عن نوع الاقتصاد فان هذه الاهداف بالغة الاهمية لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وفي النهاية تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وهذا يفسر سبب وجود مؤسسات متخصصة مثل البنك المركزي لصياغة وتنفيذ السياسات النقدية المناسبة لتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي[1].

**ج-دور السياسة التجارية في التنمية الزراعية المستدامة:**

**أولا:مفهوم السياسة التجارية الخارجية**

تعبر السياسة التجارية عن توجه الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية عبر تعاملاتها مع العالم الخارجي، ولقد تم تعريفها بالعديد من التعاريف ولكنها جميعا تنم عن فهم مشترك ،إذ تم تعريفها بانها ( مجموعة من الاجراءات والتدابير التي يتخذها طرف أو مؤسسة رسمية عامة أو متخصصة بشؤون التبادل التجاري الدولي بهدف رعاية مصالح الدولة أو البلد المعني بذلك ازاء الاطراف الاجنبية المتبادل معها.[2]

---

[1]علي عايد ناصر، اثر التباطؤات للسياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي، تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2032، ص57.

2محمد احمد الدوري، في التجارة الخارجية ، دار شموع الثقافة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، 2007 ، ص126

فـي حـين عرفهـا اخـرون علـى انهـا ( مجموعـة الاجـراءات التـي تطبقهـا الدولـة فـي مجـال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الاهداف.[1]

وعرفـت ايضـا بانهـا (مجموعـة الاجـراءات التـي تتخـذها الدولـة فـي نطـاق علاقتهـا التبادليـة مع الدول الاخرى ، وبهدف تحقيق اهداف معينة.[2]

## ثانيا:اهداف السياسة التجارية :

ان اهداف السياسة التجارية يمكن ان تنقسم الى اربع مجموعات رئيسة وهي:

**1- الاهداف الاقتصادية وتشمل على ما ياتي[3] :**

أ- حمايـه الصـناعات المحليـة الناشـئة مـن منافسـة السـلع الاجنبيـة المتطـورة التـي تهـدد بقـاء الصناعة المحلية.

ب- تحقيـق التـوازن الـداخلي والخـارجي مـن خـلال حمايـة الاقتصـاد الـوطني مـن المـؤثرات الخارجيـة مثـل الانكمـاش والتضـخم المسـتورد الـذي يـؤثر علـى الاقتصـاد المحلي بشكل مباشر.

ت- حمايـة منتجـات الاقتصـاد الـوطني مـن الاغـراق ، والـذي يعـرف علـى انـه بيـع السـلعة بسـعر اقـل مـن سـعر تكلفـة الانتـاج المحلـي أو اقـل مـن السـعر الـذي تبـاع بـه فـي الدولـة المصـدرة أو اقـل مـن السـعر المتعـارف عليـه عالميـا . ممـا يـؤدي الـى خـروج السـلع المحليـة من السوق بسبب عدم قدرتها على الاستمرار .

ث- تشـجيع وتطـوير الصـادرات السـلعية (الصـناعية والزراعيـة) للقـدرة علـى منافسـة السلع الاجنبية .

ج- توسـيع دور القطـاع الخـاص فـي الانتـاج ليكـون المحـرك الاساسـي لعمليـة التنميـة الشاملة والمحافظة على التوظيف والعمل على زيادته .

**2- الاهداف الاجتماعية وتشمل على ما ياتي [4] :**

---

1 خالد احمد فرحان المشهداني ،التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم ، دار الاريام للنشر والتوزيع ، ط1،عمان ، 2017 ، ص392

2 رعد حسن الصرن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، دار الرضا للنشر والتوزيع ، ط1، القاهرة ، 2000 ، ص271.

3 السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ط1 ،عمان ، 2011، ص69.

4 رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا للنشر، دمشق-سوريا، الجزء الثاني ط1، 2001، ص273.

أ- حماية مصالح بعض فئات المجتمع مثل (المزارعين و المنتجين ) تلك الفئات التي تنتج سلعا معينة تعتبر ضرورية واساسية لاقتصاد الدولة من ناحية توفير السلع ،واستيعاب اكبر قدر ممكن من العمالة

ب- اعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة لافراد المجتمع إذ يعد هذا الهدف احد الاهداف الحيوية للسياسات التجارية في اي مجال لتحقيق التوافق بين النسيج الاجتماعي .

**3- الاهداف المالية وتشمل على ما ياتي [1]:**

أ- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة عبر الحصول على الاموال من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة أو المصنعة لتغطية النفقات العامة للدولة .

ب- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ويتم ذلك باستخدام اجراءات معينة عبر التحكم باسعار الصرف والرقابة على العملة الاجنبية .

**ثالثا: تاثير السياسة التجارية على التنمية الاقتصادية والزراعية المستدامة :**

هنالك تأثير للسياسة التجارية على التنمية الاقتصادية والزراعيةالمستدامة نذكر منها:

1 -ان تاثير السياسة التجارية على التنمية الاقتصادية يكون عن طريق ادواتها التعريفية والغير تعريفية إذ لا تزال معظم الحكومات تفرض بعض سياسات الحماية بهدف دعم التوظيف المحلي والقطاع الخاص والقطاع الزراعي ، ومن هذه السياسات هي تطبيق التعريفات الجمركية على الواردات أو الضرائب على الصادرات ، ومن الحواجز الاخرى التي تعيق التجارة هي فرض حصص للتوريد والضرائب والحواجز غير الجمركية كالتشريعات التنظيمية ، اي ان تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال فرض نظام صارم على العرض الاجنبي والرقابة على القرارات وفرض نظام الحصص على المستوردات وفرض ضرائب مرتفعة على الواردات وذلك لغرض الحد من تدفقات السلع الاجنبية وحماية السوق الوطنية و الصناعة الوطنية والزراعة المحلية لتحسين المناخ الاستثماري امام القطاع

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1، عمان ، 2007، ص230 .

الخـــاص الـــوطني وتـــوفير خـــدمات البنيـــة الاساســـية وتشـــجيع التنميـــة الاقتصـــادية المستدامة [1].

2-يحتـل قطـاع التجـارة الخارجيـة اهميـة كبيـرة فـي الاقتصـاد الـوطني ويعـود ذلـك لعوامـل عديـدة تتعلـق فـي مجملهـا بتـاثير هـذا القطـاع علـى الفـروع الاقتصـادية الانتاجيـة وسـوق العمـل وميـزان المـدفوعات ومسـتويات الاسـعار مـن ناحيـة ودورهـا الاساسـي فـي تـوفير احتياجـات السـوق المحليـة مـن مسـتلزمات الانتـاج والسـلع الاسـتهلاكية وتسويق المنتجات ذات الارتباط الوثيق بالاسواق الخارجية من ناحية اخرى.

3- هنالـك ارتبـاط وثيـق بـين السياسـة التجاريـة والقطـاع الخـاص بعـده طـرق اهمهـا تحريـر التجـارة والانفتـاح الـذي يحفـز بـدوره التوجـه نحـو تحسـين فـرص الوصـول الـى الاسـواق عـن طريـق تشـجيع القطـاع الخـاص ، إذ يـتم دخـول الاسـواق بفضـل خلـق نمـط انتاجي متنوع هدفه التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة[2].

1 عباس كاظم الفياض ،الخصخصة وتاثيرها على الاقتصاد الوطني ، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1 ،عمان ، 2014، ص115.

2 عبد الفتاح نصر الله ، التجارة الخارجية الفلسطينية ،تحليل و رؤية نقدية ،ادارة الدراسات والتخطيط ، 2003 ،ص57.

## الفصل الثاني

## القطاع الزراعي في العراق الواقع والتحديات

- **المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في العراق**
- **المبحث الثاني: الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في العراقي والتحولات الاقتصادية المتعلقة بذلك**
- **المبحث الثالث: الاستثمار والانتاج في القطاع الزراعي في العراق**

**تمهيد:**

يمارس القطاع الزراعي في العراق دورًا حيويًا في الاقتصاد، فهو يوفر الغذاء الاساسي للسكان ويسهم في توفير فرص العمل والدخل للمزارعين والعمال، ويساهم ايضًا في تحسين التوازن التجاري وتقليل الاعتماد على واردات الغذاء، كما انه يمثل قاعدة للصناعات التحويلية المختلفة التي تعتمد على المواد الخام الزراعية مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والكيماوية، وبالإضافة الى ذلك، يسهم القطاع الزراعي في الحفاظ على البيئة وتحسين جودة المياه والهواء، ويمكن استخدامه كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية.

ومن خلال زيادة انتاج الزراعة وتحسين جودته، يمكن ايضًا توفير الغذاء الكافي للسكان والحد من الجوع والفقر في البلدان النامية، وبالتالي يمكن ان يكون القطاع الزراعي عاملا رئيسيا في تحسين معيشة الفئات الفقيرة، ويمكن ايضا ان يساعد القطاع الزراعي ايضًا في تحقيق الامن الغذائي الوطني وتخفيف التبعية عن المستوردين، كما يمكنه ان يدعم الصادرات ويزيد من الايرادات النقدية للدولة، وبشكل عام، يمثل القطاع الزراعي جزءًا اساسيًا من الاقتصاد الوطني ويتوقع ان يؤدي الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المختلفة.

**المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في العراق:**

**يتناول هذا المبحث القطاع الزراعي من حيث الواقع وسياسات التنمية المستدامة له والموارد الاقتصادية وعلى النحو الاتي:**

**نبذة تاريخية عن واقع الاقتصاد العراقي**

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد ناميا يعتمد على النفط كمورد رئيسي لتكوين الدخل، فهو يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية لسد احتياجاته المحلية، مما أدى إلى تراجع القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة ، وهذا يعود إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وسوء التخطيط وادارة الاقتصاد العراقي كغيره من الاقتصاديات النامية، الذي يعاني من مشكلات موروثه عمقت ارتباطه بالأسواق العالمية، وذلك لكونه اقتصاد احادي الجانب ويعتمد على مورد واحد في تمويل الموازنة العامة للدولة، مما أدى إلى تشوه الاقتصاد العراقي وأصبح أكثر عرضةً للصدمات الخارجية بسبب التغيرات التي تتعرض لها اسعار النفط العالمية، عن طريق متابعة ما مر به تاريخ العراق الاقتصادي والسياسي وتحديدا في عقد السبعينات من القرن العشرين، إذ نجد انه استطاع ان يحقق معدلات نمو مرتفعة ناجمة عن دور الدولة في تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل عمليات التنمية الزراعية ، لذلك اعتبر العراق في هذه المدة من الدول المتوسطة الدخل، الا أن كان له آثار سلبية متمثلة بتحول الدولة إلى دولة ريعية وتقليل اعتماد الدولة على الإيرادات الأخرى[1] أما في عقد الثمانينات فقد عاش العراق حرب الخليج الأولى التي استمرت (1980-1988) مما أدى إلى استنزاف موارد الدولة و جميع الاحتياطات الاجنبية، فضلا عن الاضرار التي لحقت مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أما في عقد التسعينات فقد خاض العراق حرب الخليج الثانية التي ادت إلى دمار اقتصادي واجتماعي شامل وتعرض الشعب العراقي على اثرها إلى خسائر بشرية وتدهور البنى التحتية وتراجعت مستويات المعيشة، إذ بلغت الخسائر التي تكبدها العراق على اثر فرض عقوبات اقتصادية وتعويضات مالية حسب التقديرات بما يقارب 200 مليار دولار، وهذا أدى إلى تعاظم الكتلة النقدية وتدهور قيمة العملة الوطنية، وارتفاع معدلات التضخم بوتيرة متصاعدة، أما في عام 2003 فقد تعرض العراق إلى الاحتلال ألامريكي الذي أدى إلى تدمير ما تبقى من البنى التحتية الا انها لم تكن بمنأى عن اختلالات وتشوهات متولدة من سياسات خاطئة تعود إلى النظام السابق، لقد كانت مجمل الأحداث التي عاشها الاقتصاد العراقي من العقوبات الاقتصادية والحروب، لها تأثير سلبي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والاسعار وتدني سعر صرف العملة

[1] ثامر عبد العالي كاظم، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 7،العدد1 ،2017،ص86.

المحلية تجاه العملة الأجنبية تشوه الهيكل المالي ولاسيما الضرائب وانخفاض مستوى الادخارات وقد تفاقمت هذه المشاكل وبقوة بعد عام 2003. [1]

**المطلب الأول: واقع القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق**

يتمتع العراق بمناخ دافئ وأراضٍ خصبة كثيرة، حيث كان الناس يزرعون هناك لمدة طويلة، ويعتقد بعض الخبراء أن بلاد ما بين النهرين هما أقدم الأماكن على وجه الأرض حيث قام الناس بزراعة المحاصيل، كما يعد قطاع النفط مهمًا جدًا لأنه يساعد في إنشاء الاقتصاد الكلي للبلاد. عندما تم حظر صناعة النفط في عام 1991، وكان للزراعة تأثير كبير على الاقتصاد الكلي للبلاد، وبعد الحرب الأخيرة، لم يعد القطاع الزراعي قادرًا على تلبية احتياجات السكان، كان هذا بسبب الإشعاع والملوثات من الأسلحة التي استخدمها الأمريكيون واستخدام النظام السابق للأسلحة الكيماوية[2].

ويمتلك العراق كثير من الإمكانات الزراعية، لكنه يحتاج إلى المزيد من الأموال والموارد حتى يتمكن من استخدامها، اذ تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 48 مليون دونم في العراق، ومع ذلك وبسبب التكنولوجيا الحديثة وطرق الإنتاج الحديثة، والتحسينات الأخرى في الزراعة، فإن هذا العدد آخذ في الازدياد، وعلى سبيل المثال، في عام 1990، كان العراق أول دولة في العالم تنتج 550 ألف طن من التمور سنويًا، وحقق هذا النشاط 25 مليون دولار للحكومة العراقية، وإذا تم الحصول على مزيد من الاستثمار في القطاع الزراعي، فسيساعد ذلك في جعل العراق منتجًا للأغذية مرة أخرى. وحتى لو جاء الاستثمار من الخارج، فسيظل هذا يحدث فرقًا كبيرًا لأنه سيزيد من الإنتاج الزراعي.[3]

كما يساهم القطاع الزراعي في محاربة البطالة وتقليل الاستيرادات وتنمية المجتمع وتقوية الاقتصاد الوطني. فضلاً عن ذلك، يعتبر المنتج المحلي أكثر أمانًا لصحة المستهلك من المنتج المستورد، مما يؤدي إلى زيادة اهتمام الناس بصحتهم لأن الكثير من الأمراض لدى كبار السن مرتبطة بالغذاء والوجبات الغذائية. كما أن تطوير القطاع الزراعي يعود بالفائدة على البيئة.

---

[1] اديب قاسم شندي، حيدر كامل نعيم، تأثير السياسة النقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1970-2008) مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد1 ،العدد5، 2011، ص3.

[2] باسل يوسف استراتيجية التدمير، آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية -الهوية الوطنية- السياسات الاقتصادية) ط1، دار المطبوعات الجديدة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص123.

[3] إبراهيم موسى الورد، تحليل واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق، الندوات العلمية للاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد،2005، ص 135-145.

**اولاً: خصائص القطاع الزراعي العراقي:**

هناك عدة خصوصيات يتميز بها القطاع الزراعي العراقي عن غيرة من الدول المحيطة، نذكرها على النحو التالي:[1]

1-يتعامل مع كائن حي (نبات وحيوان) ولكي يتم الوصول إلى العمر الإنتاجي هناك حاجة إلى وقت طويل.

2-ارتباطه بظروف بيئية ليست مضمونة تؤثر في الإنتاج والإنتاجية بصور مباشرة.

3-وزارة الدولة مسؤولة عن الكثير من الأشياء المهمة، مثل الأمن والكهرباء والنفط والصناعة والتجارة والبيئة والموارد المائية. وكما هو الحال مع معظم الوزارات، فإنها تعمل أيضًا في القطاع الخاص.

4-رأس المال الذي يحتاج إليه يكون كبير وينمو بشكل بطيء جدا عندما مقارنة بالقطاعات الأخرى.

**ثانياً: دور القطـاع الخـاص فـي تنمية النشاط الـزراعي في العراق**

تعتبر وزارة الزراعة هي المسؤولة عن مساعدة المزارعين على كسب المزيد من المال ولهم دور أكبر في اقتصاد البلاد، يفعلون ذلك من خلال القيام بأشياء مثل إجراء البحوث الزراعية، وتوفير الإمدادات، وتدريب المزارعين، وأكثر من ذلك.

وتعتبر الأعمال التجارية الخاصة مهمة في القطاع الزراعي العراقي لأنها تساعد في تطوير اقتصاد البلاد وتساعد الناس في الحصول على وظائف، سيكون تطوير ودعم القطاع الخاص مهمًا في مساعدة العراق على أن يصبح أكثر تنوعًا وازدهارًا.

[1] عطارد عوض عبد الحميد الشريفي، الولايات المتحدة الأمريكية هدر الفرصة السائحة، شركه دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص92.

ومن الممكن أن نحقق المساهمة الفعالة لتنميه القطاع الخاص وتشجيعه من خلال الآتي[1]

1-إدخال بعض الصناعات المهمة للقطاع الزراعي وهي تصنيع الأسمدة والمبيدات الحشرية وأنظمة الري بالرش والري بالتنقيط والنايلون الزراعي والبيوت البلاستيكية.

2-الدخول بالصناعات الزراعية مثل صناعة التعليب والألبان ومعجون الطماطم وتعزيز صناعة وتجارة التمور والحبوب وغيرها.

3-العمل على تقليل خسائر ما بعد الحصاد أو الحصاد حتى يتمكن المستهلك من الحصول على أفضل نوعية ممكنة من الغذاء، ويتم تطوير استراتيجيات التسويق الزراعي التي تشمل النقل المبرد والمجمد لنقل المحاصيل الزراعية ومرافق المستودعات الحديثة والمبردة والمجمدة، الاهتمام أيضًا للتعبئة والتصنيف والتخزين والتسويق والتصنيع لحماية كل من المنتج والمستهلك.

4- تأسيس مجمعات زراعية-صناعية، ونستخدم الدورات الزراعية والقيام بتوسيع رقعة المساحات المخصصة لإنتاج الأعلاف.

5-العمل على مساعدة المزارعين على زيادة إنتاجهم من المحاصيل من خلال توسيع عملياتهم الزراعية إلى أراضٍ أكثر خصوبة وصالحة للزراعة. أخيرًا، يساعد وكلاء الإرشاد المزارعين على استخدام الري بشكل أكثر فاعلية والحفاظ على أراضيهم الزراعية في حالة جيدة من خلال توجيههم للتركيز على التوسع الرأسي في الزراعة، وعلى تطوير محاصيل جديدة عالية الغلة يمكن زراعتها في مناطق غير مناسبة حاليًا الزراعة.

6-العمل على تسهيل الاستثمار في القطاع الزراعي على الشركات الخاصة من خلال إصلاح وتحسين البنية التحتية التي تدعمه، مثل محطات الأبقار والجاموس والدواجن ومصانع الأسمدة والمستلزمات البيطرية والمخازن المبردة والمجمدة ومصانع البذور، والماكنة الزراعية، نخطط أيضًا لإنشاء خرائط استثمارية بناءً على القواعد والمبادئ حتى تعرف الشركات ما هو متاح وكيف تبدأ.

7-عمل وكلاء الإرشاد لمساعدة المزارعين على استخدام أحدث التقنيات والأدوات لزراعة المحاصيل بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية، باستخدام بذور ذات جودة أفضل مقاومة للجفاف والمشاكل الأخرى.

[1] محمود جاسم عباس، مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق(1972-2010)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد43، 2014، ص125.

8-تأسيس شركات للتأمين الزراعي حتى يتم العمل بنظام التأمين الزراعي. خلال بناء مصانع لإنتاج الحليب ومنتجات الألبان الأخرى واللحوم والأسماك، تضمن الحكومة أن هذه المنتجات أقل عرضة للتلف، وأن الأموال التي تُنفق عليها ستكون مربحة أكثر، وهذا يشجع السكان على زيادة الاستثمار في الثروة الحيوانية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة دخل الناس الذين يعيشون في الأهوار.

**ثالثاً: اسباب التي أدت إلى تخلف القطاع الزراعي في العراق:**

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تخلف الزراعة في دولة العراق، ومن أهمها:

1-اعتبر الاقتصاد العراقي النفط هو المصدر الوحيد للثروة وهو خيار آني وليس استراتيجي وقام بإهمال القطاعات الأخرى والتي منها القطاع الزراعي[1].

2-ندرة المياه وزيادة الطلب عليها ولم يكن هناك الكثير من الأمطار لأن الطقس أصبح أكثر دفئًا. وقد تسبب هذا في تصحر الأرض.

3-تتبع دول الجوار سياسة الحد من تدفق المياه إلى العراق. كان لذلك تأثير كبير على كمية المياه التي تصل العراق[2].

4-تكمن المشكلة في أنه عندما يبدأ الناس في بناء منازل على أرض زراعية، يصبح من الصعب زراعة المحاصيل هناك بسبب عدم وجود مساحة كافية، وبما أن الحكومة ليس لديها أي سيطرة على كيفية استخدام الناس للأرض، فمن المرجح أن تستمر هذه المشكلة.

5-عدم وجود الأسمدة الكيمياوية الحديثة من قبل الدولة للفلاح وان وجدت تباع بأسعار عالية غير مدعومة.

6-لم تكن الدولة صديقة للفلاحين، ولم تقدم لهم الدعم الذي يحتاجونه، ولم تستمع لآرائهم. أدى ذلك إلى انهيار منظمات الفلاحين، التي أصبحت الآن مجرد علاقات دون الكثير من العمل[3].

7-بسبب نقص الأموال من الحكومة للمساعدة في دعم جميع جوانب الصناعة الزراعية من الصعب على المزارعين القيام بوظائفهم.

---

[1] الأمن الغذائي العربي، في الوحدة العربية وقضايا المجتمع العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2010، ص179

[2] علاء هاشم البدران، واقع المياه في البصرة، مشاكل وحلول، مؤتمر تهديدات الواقع المائي في العراق، وزارة التخطيط،2009، ص2.

[3] مرتضى سليمان عبدالرحمن، القطاع الزراعي في العراق: الواقع والتحديات 1990-2017، مجلة القلزم العلمية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، عدد19، السودان، 2022، ص 98-100.

8-كان الوضع الزراعي في العراق سيئاً لأن الحكومة لم تكن مهتمة به وكانت البلاد تستورد المحاصيل من دول أخرى، وكان العراقيون في الأساس مستهلكين وليسوا منتجين[1].

9-لا يستطيع المزارعون في بعض البلدان منافسة الواردات من دول أخرى، الأمر الذي جعل الكثير منهم يتركون مهنة الزراعة[2].

10-لا يوجد عدد كاف من المتخصصين في الهندسة الزراعية الذين يعملون في الأقسام الزراعية والمرشدين الميدانيين في معظم المحافظات، مما يعني أن عملية الإنتاج الزراعي بأكملها تتباطأ[3].

11-هناك بعض القوانين التي لا تتطابق بشكل جيد مع كيفية استخدام الأراضي للزراعة، وأحد هذه القوانين هو القانون 177. يحكم هذا القانون تأجير الأراضي، وهو لا يتوافق مع كيفية عمل قوانين الملكية. هذا يعني أنه يتعين على المزارعين وملاك الأراضي في كثير من الأحيان التعامل مع قوانين مختلفة عندما يتعلق الأمر بتأجير أراضيهم، الأمر الذي قد يكون صعبًا ويستغرق وقتًا طويلاً.

12-يعتقد الخبراء أنه من الضروري تفعيل قانون حماية الإنتاج الزراعي في أسرع وقت ممكن لمساعدة القطاع الزراعي على التحسن. ومع ذلك، في الوقت الحاضر، لا يتم تفعيله لأن هناك حاجة إليه.

**رابعاً: اهداف السياسات الزراعية في العراق:**

تسعى السياسات الزراعية إلى تحقيق مجموعة من الاهداف الاتية[4]:

1-تحقيق الكفاءة الانتاجية في اطار الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الامثل دون ان يتعارض مع شروط التنمية الزراعية المستدامة.

2-تحقيق نوع من العدالة في المنافع الاقتصادية بين المنتج الزراعي والمستهلك من خلال تحقيق الاشباع لمستهلكي السلع الزراعية وتعظيم الربح للمنتجين الزراعيين.

---

[1] ابراهيم حربي ابراهيم، دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق للفترة (1990-2008)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد41، 2014، ص419.

[2] مجذاب بدر العناد، اصلات التنمية الاقتصادية في العراق واثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة النفط والتنمية، العدد4، 1989، ص41.

[3] رائد الهاشمي، الواقع الزراعي في العراق، 2021، https://m.ahewar.org/s.asp?aid=736651&r=0

[4] عبد الامير رحيمة، القطاع الزراعي واقعة مشاكل افق تنميته، بحث منشور على الانترنيت، ص11.

3-تكوين نوع من النظام المتكامل في ادارة القطاع الزراعي بعيداً عن العشوائية وفي اطار التنمية الزراعية المستدامة[1].

**ويرى الباحث أن** القطاع الزراعي العراقي يشكل جزءًا هاما من الاقتصاد الوطني، إذ يسهم بشكل كبير في توفير الغذاء وتحسين الأمن الغذائي للمواطنين العراقيين. يعتمد القطاع الزراعي في العراق بشكل أساسي على الزراعة البعلية، وتتمثل المحاصيل الزراعية الرئيسية في الحنطة والشعير والأرز والذرة والحبوب الأخرى، كما يتم زراعة الخضروات والفواكه والأعشاب الطبية بشكل واسع، ومع ذلك، يواجه القطاع الزراعي في العراق عدة تحديات تؤثر سلباً على نموه وتطوره، من بينها قلة الموارد المالية والتقنية، والتحديات الأمنية والسياسية، وتدهور البنية التحتية وقلة الخبرة والمعرفة الزراعية. ويسعى العراق إلى تطوير القطاع الزراعي من خلال الاستثمار في التقنيات الزراعية المتقدمة والتدريب والتعليم الزراعي، وتحسين بنية التحتية الزراعية وزيادة المساحات المزروعة وتوفير المزيد من الدعم للمزارعين.

## المطلب الثاني: واقع الموارد الاقتصادية للقطاع الزراعي في العراق:

## وفي هذا المطلب تم دراسة واقع الموارد الاقتصادية وسياسات استخدام الاراضي الزراعية وعوامل نجاح هذا السياسات وعلى النحو الاتي:.

**أولا :واقع الموارد الزراعية في العراق**

يقتضي التحليل عن واقع التنمية الزراعية المستدامة التعرف على طبيعة الموارد الزراعية المتاحة ،والتي غالبا ما ترتبط بأهداف طموحة ،وأيا كانت الأساليب التي تستخدم في الوصول إلى الأهداف التنموية المنشودة سواء بالاعتماد على آلية السوق أم حتى من خلال الاعتماد على الأساليب التخطيطية ،أو دمج كلا النموذجين معا ، فانه لايمكن أن تتحقق الأهداف المراد الوصول أليها إذا كانت غير واقعية .ولذا تقتضي الضرورة أن تتسم برامج التنمية الزراعية المستدامة بان تكون ممكنة التحقيق من خلال الموارد المتاحة والممكن توفيرها وهذا ما سوف يبحث بالشكل التالي:

### 1-الأراضي الزراعية :

[1] محمد بدوي حسين، واقع السياسات الزراعية وفاعليتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق، بحث مستل من اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات الزراعية، قسم الارشاد الزراعي والتنمية الريفية،2020،ص329.

تعد الأرض احد عناصر الإنتاج المهمة في العملية الإنتاجية ،على الرغم من ازدياد دور العمل والإدارة ،والمعارف العلمية ،والمدخلات الزراعية الحديثة في النشاط الزراعي ،فلا تزال الأراضي الزراعية ببعديها الكمي (المساحة) والنوعي (الخصوبة الطبيعية و المكتسبة )،تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي ،أن الأراضي الزراعية ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة كافة.

حيث تبلغ المساحة الكلية للأراضي العراقية حوالي 435000 كليو متر مربع[1]، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة11.1مليون هكتار ،يتميز4.4 مليون هكتار منها بأنه عالي الخصوبة و4.7مليون هكتار منها متوسطة الخصوبة ،في حين يعد 2 مليون هكتار منها قليل الخصوبة ،وبنسبة 25.6 % من المساحة الكلية للعراق .وتشكل نسبة الأراضي الزراعية التي تعتمد مياه الري حوالي 50 % من المساحة الكلية للأراضي للزراعية في حين تعتمد النسبة المتبقية 50 % على الأمطار وأنماط الزراعة المعتمدة ،والتي يزرع نصفها سنويا تقريبا ويترك الأخر[2] . وهناك مجموعتان من العوامل تؤثران على استغلال الأرض الزراعية، **المجموعة الأولى** تؤثر ايجاباً و تؤدي إلى زيادة استغلال المساحة وهي (التوسع الأفقي في ارض خصبة بكر و استصلاح أراضٍ صحراوية و شبه صحراوية ،و تجفيف مستنقعات) .

أما **المجموعة الثانية** تؤثر سلباً يمكن أن تؤدي إلى تدهور أو تآكل أو تصحر الأرض الزراعية ، و بالتالي انحسار مساحتها ( التوسع العمراني، و الاستغلال التجاري، والانجراف و التعرية، و التملح ) . و على محصلة المجموعتين من العوامل تتوقف بالنهاية على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة .

أن الأراضي الزراعية في العراق تعرضت إلى الكثير من الإهمال و التلوث و ارتفاع تراكيز الملوحة فيها ، و الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية و المبيدات و التي تذهب النسبة الكبيرة منها إلى التربة و الماء و الهواء ولا يصل إلى النبات منها سوى 10 % [3]، كذلك تشير البيانات المتوفرة أن هناك تهديداً آخر للأراضي الزراعي التي تآكلت بسبب الزحف الصحراوي باتجاه المناطق الزراعية ، و تقدر المساحات المتصحرة بالعراق حوالي 167000 كليو متر مربع وبنسبة مئوية مقدارها 38.4%، أما الأراضي المهددة بالتصحر فتبلغ مساحتها حوالي 238000 كيلو متر مربع وبنسبة مئوية مقدارها 54.7% ،و بذلك تبلغ مساحة

---

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،ابو ظبي، الصندوق النقد العربي،2005،ص267

[2] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات "التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2007، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2008، ص26

[3] حسن احمد حسن ،التلوث البيئي و أثره على النظام الحيوي والحد من أثاره، مصر، دار المعارف، 2001 ، ص22.

الأراضي المتصحرة و المهددة بالتصحر حوالي 405000 كليو متر مربع وبنسبة مؤية مقدارها 93.1% من مجموع الأراضي العراقية[1].وتقدر وزارة الزراعة في العراق أن حوالي100000 دونم سنويا من الاراضي الزراعية الصالحة يتدهور بسبب ارتفاع المياه الجوفية والملوحة والتصحر والناتجة عن سوء الإدارة واستخدام الأنماط التقليدية في الزراعة. لقد تعرض العراق لثلاثة حروب، استخدمت فيها شتى أنواع الأسلحة الكيماوية و البيولوجية و اليورانيوم المنضب المعروف في تلويثه للبيئة ، كذلك أدت الفوضى و سرقة ممتلكات الدولة إثناء و بعد الحرب الأخيرة عام 2003 إلى انتشار المواد المشعة و الملوثة ووقوعها بأيادٍ لا تعرف مدى خطورتها ، مما دفع إلى زيادة التلوث في البيئة العراقية .

أن الحروب أدت إلى تخريب الطبقة السطحية و أنسجة التربة و هو ما تسبب في القضاء على مساحات واسعة كانت مغطاة بالنباتات الطبيعية ، كما أدت الحروب إلى تدمير مساحات واسعة من المناطق المزروعة بالأشجار وعدد كبير من البساتين ، حيث بلغت نسبة التدهور في المساحات الخضراء و إزالة الغابات زهاء23 % من المساحة الكلية للأراضي الزراعية . و أتلفت الأمطار الحامضية المحملة بالمواد الكيماوية نحو1250000 هكتار من الأراضي الزراعية و4500 هكتار من مساحة الغابات ، و اثر ذلك سلبياً على الثروة الحيوانية و النباتية[2] .

**2-المناطق الزراعية الأيكلوجية * :**

نجد طبيعة مناخ العراق يمتاز بتنوعه ، فهو بارد نسبيا في فصل الشتاء في بعض المناطق وخاصة في المحافظات الشمالية ، ومعتدل البرودة في المحافظات الوسطى والجنوبية ، ويتميز فصل الصيف بالجفاف الشديد و الحرارة العالية ، وهو بهذا يعد من المناخات القارية شبه الاستوائية ، ويتسم سقوط الأمطار بالمتقطعة عموماً[3] .

أن التنوع في مناخ العراق يتيح زراعة محاصيل مختلفة من الفواكه والخضر والأشجار الدائمة الخضرة، مثلاً يتم زراعة التفاح في شمال العراق لأنه يتطلب أن يكون المناخ بارداً.

---

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مصدر سابق، ص267.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، ط1 ، البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، 2008 ، ص79-80 .

* المناطق الزراعية الأيكولوجية : تعني مناطق البيئة الزراعية .

[3] عبد الله سالم عبد الله، جغرافية العراق، جامعة البصرة، 2007، ص2 .

والتمور التي تحتاج إلى مناخ صحراوي حار، لذا تتم زراعة النخيل في وسط و جنوب العراق، ويزرع هذان المحصولان بنجاح في العراق .

أما فيما يخص المناطق الأيكلوجية فهناك أربع مناطق متميزة في العراق هي[1]

أ - **المنطقة الأولى** : و تتسم بمناخ البحر المتوسط و يسود هذه المناطق فصل شتاء زراعي لمدة 9 أشهر تقريباً و أمطار سنوية تزيد عن400 ملم سنوياً. و فصل صيف معتدل دافئ و هي المنطقة التي تشمل المحافظات الشمالية، من بين المحاصيل الرئيسة لهذه المنطقة القمح و الشعير و الأرز و الحمص ، كذلك تنتج هذه المنطقة محاصيل حقلية أخرى بكميات صغيرة و يتم الري فيها من الينابيع و النهيرات و الآبار الجوفية والأمطار .

ب - **المنطقة الثانية** : منطقة السهب ذات الشتاء الممطر بمعدلات تتراوح ما بين 200-400 ملم سنوياً و هي شديدة الحرارة في الصيف و باردة في الشتاء و تقع هذه المناطق ما بين منطقة البحر المتوسط و منطقة الصحراء و تشمل مناطق زراعة شعير الأعلاف و قدر محدد من أنتاج القمح .

ج- **المنطقة الثالثة** : المنطقة المروية التي تقع ما بين نهري دجلة و الفرات شمال بغداد حتى مدينة البصرة في الجنوب و تضم أكثر من 40 % من الأراضي الصالحة للزراعة في العراق. غير أن رداءة الصرف و الملوحة يشكلان أخطار بالغة على هذه المناطق ، و هي مصدر لإنتاج مجموعة كبيرة و متنوعة من الخضروات و دوار الشمس و الأرز و التمور.

يتضح مما سبق أن تنوع مناخ العراق و خصوبة أراضيه تتيح له الفرصة الكبيرة في تنوع الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني و النباتي ، ولكن تحت شروط الاستخدام الكفوء و المستديم لهذه الموارد خدمة لجميع الأجيال .

---

[1] فهمي بشاي، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق التحول من المعونات الإنسانية الأعمار إلى التنمية"، منظمة الأغذية و الزراعة، الأمم المتحدة ، 2003، ص14.

**3-الموارد المائية :** ان المياه تمثل العنصر الاساسي في الزراعة وتحتل 92% من استخدامات المياه في العراق ونجد ان السياسة المائية التركية تؤثر على الواردات المائية الداخلة للعراق السنوية لمياه نهر دجلة والفرات ومن ثم ارتفاع نسبة الاملاح فيها متجاوزة بذلك النسب الاعتيادية مما اثر على ملوحة الارض وعلى نمو الانتاج والانتاجية الزراعية في العراق بشكل سلبي وذلك لما افرزته هذه السياسة من مشاكل على كمية ونوعية المياه الواصلة للأراضي العراقية[1]

وتنحصر الموارد المائية في العراق في ثلاثة مصادر مهمة هي :الموارد السطحية المتمثلة في نهري( دجلة والفرات وروافدهما) ، ومياه الأمطار ، والمياه الجوفية ، وتسقى الأراضي الزراعية في المنطقتين الوسطى والجنوبية سيحا أو بالواسطة بالاعتماد المباشر على نهري دجلة والفرات وروافدهما، ويقدر أجمالي ما يسقط في ارض العراق من أمطار حوالي 50-60 مليار متر مكعب ولكن القسم الأعظم منه يفقد بسبب التبخر والتسرب وخصوصا أن موسم الجفاف في العراق طويل يصل نحو6-7 أشهر وخاصة المناطق الوسطى و الجنوبية[2] .

**4- الموارد البشرية :**يعد حجم السكان وتطور إمكانياتهم وقدراتهم العلمية والفنية احد الأسس المهمة في دراسة حالة الموارد البشرية في القطاع الزراعي العراقي، حيث أنهم يشكلون حوالي33.5 % من مجموع السكان في العراق. وفي هذا المجال لابد من دراسة العلاقة بين السكان الريفيين والأراضي الزراعية وعادة ما يؤخذ مؤشر نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية حيث يوضح هذا المؤشر مدى كثافة السكان في المناطق الريفية .

---

[1] احمد كامل حسين الناصح، اثر الساسة التركية على التنمية الزراعية بالعراق للفترة من (1990-2006)،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2008، ص180.

[2] منذر خدام ،الأمن المائي العربي الواقع والتحديات ، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية،2001، ص177.

## المطلب الثالث: سياسات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق

### اولاً: سياسة الانتاج الزراعي:

تعد سياسات الإنتاج الزراعي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية* المحور المهم لأنها تشكل القوة المحركة لغرض إحداث تغيرات سريعة على منظومة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وذلك من خلال زيادة كفاءة الزراعة المطرية والزراعة المروية [1] واستخدام نظام الري التكميلي في الزراعة المطرية مما يؤدي إلى تعظيم العائد الاقتصادي وتنويع النظام المحصولي وذلك لغرض أنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل الغرض منها التصنيع والتصدير بعد أن تسد الحاجة المحلية، ولذلك لابد من إدخال أساليب التكنولوجيا الحديثة المناسبة والملائمة لظروف العراق المناخية والطبيعية، لذا نجد ان تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لا يمكن أن يتحقق إذ لم يكن مبنيا على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والموارد الطبيعية، والتصور الواضح لدى متخذي القرار الاقتصادي في كيفية وضع هذه الموارد وذلك من خلال المعرفة الدقيقة بالإمكانيات والقدرات الوطنية والعمل على استغلالها والتي تمثل القدرة على وضع السياسات والتشريعات المناسبة والقدرات الفنية اللازمة لتحقيق المستوى المستهدف من التنمية، كذلك نجد من ابرز المشاكل هو ضعف الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما انعكس اثر ذلك على قصور القطاع الزراعي في تلبية الحاجات الأساسية للسكان، ولذلك لابد لمتخذ القرارات في الحكومة أن يتبنى سياسات الإنتاج الزراعي من خلال اختيار نمط الزراعة الكثيفة في مناطق زراعية تعتمد كعينة، وفي حال نجاحها، تعمم على أنحاء القطر كافة وبخاصة في الريف وذلك لان البلد يعاني من مشاكل عديدة كان من أبرزها البطالة بصفة عامة، والبطالة المقنعة والموسمية في القطاع الزراعي بصفة خاصة.

أن البلد يستطيع أن يصل إلى مراحل متقدمة من الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال الاعتماد على برامج وسياسات إنتاجية ناجحة وصولا إلى تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم تقليل الاعتماد الكبير في الاستيرادات على الخارج من اجل سد الحاجة المحلية، وبخاصة محاصيل الحبوب وذلك من خلال تبني الدولة مجموعة من البرامج والسياسات ومن ضمنها سياسات الإنتاج، فكما مر بنا من خلال عرض التجارب

---

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ابو ظبي ،صندوق النقد العربي ،2009،ص300 .

* الكفاءة الاقتصادية الزراعية = نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي / نسبة القوة العاملة الزراعية إلى القوة العاملة الكلية ، ويعتمد ارتفاع الكفاءة لاقتصادية الزراعية على متغيرين مهمين :
أ- هبوط عدد العمال الزراعيين.
ب- زيادة الإنتاج الزراعي .

الدولية أن هذه الدول مرت بأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية ولكنها استطاعت من خلال الإدارة الاقتصادية الناجحة أن تصل إلى مبتغاها وهو تحقيق الأمن الغذائي لسكانها وتقليل الاعتماد على الخارج مع حرصها الشديد على سلامة البيئة. أي وبعبارة أخرى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ولذلك فإنها استخدمت البدائل الناجحة التي تحافظ على سلامة البيئة ونظافتها من التلوث وهي بذلك قد سعت إلى تحقيق مطلبين أساسيين:

1- زيادة الإنتاج المحلي من خلال التوسع الأفقي والعمودي وذلك من اجل تحقيق التنمية في القطاع الزراعي وخلق الاستقرار في المجتمعات الريفية.

2- إنتاج سلع زراعية تستطيع أن تنافس مثيلاتها في السوق الدولية، وذلك لأنها خالية من التلوث بالمبيدات وبقايا الأسمدة الكيماوية .

## ثانيا: سياسة استخدام الأراضي الزراعية:.

لغرض الوصول إلى سياسات ناجحة في استخدام الأراضي الزراعية يجب أن نتعرف أولا على أماكن الضعف والخلل التي قادت إلى تدهور هذه العنصر الأساسي في الإنتاج الزراعي ولذلك فأن الأمر يتطلب تسليط الضوء على ماجرى لنظام استخدام الأراضي الزراعية في العراق من خلال القراءة الموجزة لقانون الإصلاح الزراعي لعام 1958،حيث أن المادة الأولى من القانون نصت بان لايزيد الحد الأقصى للملكية الزراعية عن1000 دونم من الأراضي المروية أو بالواسطة،و2000 دونم من الأراضي غير المروية، ويعطي القانون الحق للمالك (الإقطاعي) باختيار الأرض التي يريدها ،كما لم يعطِ القانون الحق للمالك في نقل قسم من ملكية الأراضي إلى أزواجه وأولاده، وتستولي الحكومة خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بالقانون على مايزيد عن الحد الأعلى للملكية، ويجب على المالك الاستمرار في زراعة الأرض الخاضعة للاستيلاء إلى حين الاستيلاء عليها [1].

يتضح مما سبق أن العراق يمتلك أراضي خصبة كبيرة لكن سوء الإدارة الاقتصادية قادت إلى إهمال القطاع الزراعي بصورة عامة والأراضي الزراعية بصورة خاصة، ولغرض استعادة مكانة القطاع الزراعي في العراق كأحد القطاعات السلعية المكونة للدخل القومي والقادر على سد الطلب المحلي من المنتجات الزراعية، فان دراسة حديثة حول مستقبل الزراعة في العراق أوضحت بأنه يجب إعطاء الأولوية للأخذ بنظام الدورات الزراعية المعتمدة على

[1] منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، ط1، لبنان، 2001، ص57.

أحزمة القمح في المناطق الشمالية من البلاد، أما في مناطق وسط وجنوب العراق فيجب ايلاء الأولوية القصوى للدورات الزراعية القائمة على زراعة الأرز[1].

إذ نجد أن أماكن الخلل تجسدت في سياسات استخدام الأراضي الزراعية في العراق وعلى رأسها نظام تفتيت الأراضي الزراعية إلى حيازات صغيرة أدت إلى إهمال هذه الأراضي وارتفاع في تكاليف الإنتاج وصعوبة في توفير الخدمات لها من مشاريع الري والبزل، فضلا عن تعدد القوانين والتشريعات والتعليمات التي قادت إلى تحديد مساحة متواضعة للحيازات الزراعية ومنها قانون أيجار أراضي الإصلاح الزراعي للشركات والإفراد عام 1983،وقانون تأجير الأراضي المستصلحة، وقانون تأجير الأراضي للخريجين الزراعيين عام 1985، وقانون الاستثمار رقم13لسنة2006 [2]، وبالمقابل كانت هناك تجربة ليبرالية في المملكة العربية السعودية، قامت على تمليك الأرض الزراعية لانزع ملكيتها، وعلى زيادة المساحة المملوكة للأفراد لتفتيت الحيازات الكبرى، ولذلك فان الأمر يتطلب أن يتبع البلد برنامجا خاصا لتقسيم البلاد إلى مناطق زراعية في مقاطعات كبيرة من خلال دمج الحيازات الصغيرة وتوحيد الإدارة فيها، فيكون لكل مقاطعة زراعية أدارة واحدة مع احتفاظ الملاك الأصلين بملكية أراضيهم وإقناعهم في العمل فيها تحت ظل الإدارة الموحدة وهو أسلوب اتبعته اندونيسيا من خلال تشجيع الملايين من المزارعين للاشتراك في البرنامج القومي لزيادة أنتاج الأرز مع تركيز هذا البرنامج على صغار المزارعين أكثر من أصحاب الأراضي الكبيرة .

## ثالثاً: سياسات التسويق والتجارة

يعد التسويق الزراعي من أهم مجالات التسويق المعاصرة وذلك لأهميته الاقتصادية لدى معظم دول العالم، فمن المعروف أن موضوع التسويق الزراعي يشمل أطرافا منها المزارعون، والمؤسسات التسويقية، والتصنيعية، والمستهلكون، ويهدف التسويق الزراعي إلى تسهيل تبادل السلع الزراعية بين الأطراف المعنية بها، بالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة، وبناء على ذلك فأن التسويق الزراعي يعني ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأسعار والنوعيات المناسبة

---

[1] ضياء جعفر، الدروس المستفادة من تجارب أعادة الأعمار السابقة وبرنامج النفط مقابل الغذاء خلال المدة1991-2002 ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاسكوا، الأمم المتحدة،2003 ، ص37.

[2] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية 2010-2014،مصدر سابق،ص64 .

والمقبولة من الأطراف المعنية كافة،(المستهلكون والمنتجون)[1].أن السياسة التسويقية الزراعية في العراق مرت بعد عام 1968 بمرحلتين مهمتين:

**المرحلة الأولى**: اتسمت المرحلة الأولى التي بدأت منذ عام 1969 وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي[2] بالتدخل الحكومي المباشر والشامل في النشاط التسويقي وذلك لغرض السيطرة على عمليات البيع والشراء في داخل البلد، أو التصدير إلى الخارج وعلى اثر ذلك انشىء العديد من المخازن المبردة وأسطول للنقل وأخذت بعض المؤسسات والهيئات على عاتقها أجراء عملية التوازن بين العرض والطلب على السلع في الأسواق المحلية واستيراد بعض المنتجات من الخارج.

**المرحلة الثانية**: فقد انسحبت الدولة من الكثير من الأنشطة الاقتصادية وتحت ضغط التدهور الاقتصادي الذي أصاب البلد نتيجة تضخم أجهزة الدولة الإدارية وانتشار الفساد المالي والإداري في جميع مفاصل الدولة، وزيادة الأعباء المالية والديون الخارجية التي أرهقت الميزانية الحكومية ،حينها بدأت حكومة النظام السابق بالانسحاب من نشاط البيع المباشر وإعادة هيكلة أجهزة التسويق بشكل جذري، ولذلك فسحت الدولة المجال أمام القطاع الخاص في الدخول إلى هذا النشاط الاقتصادي في سبيل تنشيطه من خلال بيع أو تأجير المشاريع الزراعية الإنتاجية التابعة لها آنذاك.

**رابعاً: العوامل التي تؤدي إلى نجاح سياسات التسويق والتجارة في العراق:.**

هنالك عوامل عدة ادت الى نجاح سياسات التسويق والتجارة في العراق نذكر منها :

**1- تنويع الإنتاج والصادرات:**

إن الاعتماد الشديد على عدد قليل من المنتجات يترتب عليه عدد من النتائج المهمة فهو يُعرِّض المزارعين دون مبرر للمتاعب الناتجة عن التقلبات المناخية، والآفات والأمراض، والتقلبات السعرية، ويؤدي إلى تفاوت في الدخل الزراعي والإيرادات الحكومية ويسهم في تدهور الظروف البيئية[3].

وهناك حاجة واضحة إلى تنويع قاعدة الإنتاج والصادرات (أفقياً ورأسياً) والتوسع في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية. وهنا يكمن التحدي في الإقدام على تنويع الإنتاج والصادرات والمحافظة على قوة الدفع حتى يمكن تحقيق الإمكانيات الكبيرة التي لاشك في وجودها.

---

[1] محمد عبيدات، التسويق الزراعي، عمان، دار وائل للطباعة والنشر،ط1، 2000، ص17

[2] منى رحمة، مصدر سابق، ص281.

[3] تقرير أقل البلدان نموا - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، UNCTAD،2020، ص3.

وسيكون من اللازم الإقدام على العديد من التدابير على مختلف المستويات، وأهمها: المحافظة على استقرار البيئة الاقتصادية الكلية والبيئة السياسية والقدرة على التنبؤ بما يمكن أن يطرأ عليها من تغيرات وإقامة إطار تنظيمي يتسم بالإنصاف والانفتاح وتحسين كفاءة المؤسسات المالية ودعم البحوث والإرشاد من أجل استنباط وتبني التكنولوجيات المناسبة وتحسين الخدمات الريفية؛ والنهوض بمرافق التسويق والنقل والاتصالات وتنمية الموارد البشرية.

وينبغي انتقاء المجالات والسلع التي يجب أن تركز عليها برامج التنويع، استناداً إلى احتمالات نجاحها وإمكانية استدامتها من الناحية الفنية. ومن اللازم هنا اتباع منهج متعدد التخصصات أو شامل بالنسبة لجميع جوانب عملية التنويع بحيث لا تقتصر فقط على تنويع الإنتاج، بل الحصول على مستلزمات الإنتاج وخدمات المشورة الفنية، والتخزين، وينبغي أن يكون المنهج المطبق في ذلك شاملاً لضمان مراعاة جميع القضايا الرئيسية التي تؤثر على عملية التنويع بطريقة متكاملة[1].

وقد أظهر البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي تنفذه المنظمة أن كثيراً من البلدان الأقل نمواً ومنها العراق تتمتع بإمكانيات كبيرة من حيث تنويع الإنتاج والصادرات من المحاصيل الشجرية، ومنتجات الأسماك، وتربية الحيوانات الصغيرة والصناعات الزراعية. ويمكن أن يشمل تنويع الإنتاج:

**أ.** إدخال تربية الأحياء المائية وتنمية المصايد الحِرَفية، وتربية الحيوانات الصغيرة (الدواجن، والأغنام، والماعز، والخنازير، وغيرها) والمحاصيل الشجرية وتحميل زراعة الأشجار على المحاصيل الحقلية.

**ب.** التدريب على الاستفادة من مخلفات المحاصيل في الأعلاف الحيوانية.

**ج.** إدخال طرق منخفضة التكلفة لمكافحة الأمراض الحيوانية.

**د.** دعم الأنشطة التالية للإنتاج من أجل التشجيع على توليد الدخل.

**ه.** والنهوض بالصناعات الزراعية.

وعلى جانب التجارة، ينبغي تشجيع التنويع من أجل إنتاج منتجات جديدة لاسيما المنتجات التصديرية عالية القيمة، كلما كان ذلك ممكناً. ويستطيع العراق المساهمة في ذلك بالإبقاء على المعاملة التفضيلية في نفاذ هذه الصادرات إلى أسواقها، وخفض التعريفات التصاعدية على المنتجات الزراعية المصنعة التي يكون من الممكن تصديرها.[2]

---

[1] عدنان حسين الخياط، التنويع الاقتصادي وضروراتهُ التنموية لتغيير واقع الاقتصاد الريعي في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء، 2022، ص 26-30 .

[2] عادل إبراهيم، دور التمويل في تطوير وتنمية القطاع الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد 12، عدد 48، الكويت، 1986، ص 200-202.

**2- زيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة:**

هناك إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاجية الزراعية في العراق. ويمكن أن تكون مجالات النجاح هذه في البلدان الأخرى.

وقد أظهرت البحوث أن معدلات التبادل التجاري الداخلية للمنتجات الزراعية، وكذلك تركيبة مستلزمات الإنتاج الرأسمالية تعد من العوامل الرئيسية المُحددة للإنتاجية الزراعية والقدرة على المنافسة. ومن العناصر المهمة في هذا الصدد، تنمية مرافق البنية الأساسية الريفية وتعزيز خدمات البحوث والإرشاد، والعناية برأس المال البشري في المناطق الريفية عن طريق توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وتمكين المزارعين من الحصول على الموارد الإنتاجية؛ والمحافظة على قدرة الموارد الطبيعية والبيئة على دعم المنجزات الإنتاجية.

ورغم أن يركز في الإصلاحات الحالية أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات السعرية، فمن المطلوب تحقيق زيادات جوهرية في الاستثمارات الزراعية، سواء من جانب القطاع العام أو الخاص، للتغلب على جوانب القصور في هذه السياسات[1] .

**ولتحقيقاً هذه الهدف لابد من، من اللازم توافر العناصر التالية وحسن ترتيبها :**

**أ-**وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة ومستقرة داخل العراق.

**ب-**الأخذ بالأساليب التكنولوجية التي تساعد على زيادة الإنتاج وتكون قادرة على الصمود في الظروف الزراعية السائدة.

**ج-**وجود بيئة مؤسسية قوية.

**د-**إقامة بنية أساسية للاتصالات والتسويق وترتيبات مؤسسية تمكن المزارعين من الحصول على التمويل الموسمي وطويل الأجل، وكذلك الحصول على مستلزمات الإنتاج وتوفير حوافز سعرية قوية لهم.

وينبغي على صانعي السياسات زيادة الاهتمام بفهم وتشجيع العمليات التي تعزز النمو الزراعي والاهتمام بالبحوث اللازمة لمعالجة المشاكل التي تواجه المزارعين في المناطق التي لا تستطيع تحقيق ثورة خضراء. وهناك حجج قوية تطالب بتعزيز دور الدولة في تشجيع الترتيبات المؤسسية الفعالة اللازمة لمساعدة المزارعين في الحصول على التمويل الموسمي والحصول على مستلزمات الإنتاج والوصول بمنتجاتهم إلى الأسواق.

---

[1] حيدر حسين آل طعمة، السياسة المالية في سياق خطة التنمية الوطنية 2018 – 2020، مركز الدراسات الاستراتيجية –جامعة كربلاء،21-5-2021، متاح على الرابط : :
https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/12301

حيث يوفر تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل للفئات الفقيرة. تؤدي معالجة المنتجات الأولية في المناطق الريفية إلى زيادة الدخل المتولد وفرص العمل من خلال إضافة القيمة، كما أن الأنشطة غير الزراعية تمكّن صغار المزارعين من تحسين الدخل، على الرغم من محدودية توليد الدخل من تحسين إنتاجية الأراضي (باستثناء الحالات التي تؤدي فيها إصلاحات الأراضي إلى التوسع في المساحات المزروعة). وفي الحالات التي لا توجد فيها أراضي كافية نتيجة للنمو السكاني، قد يكون توليد الدخل من مصادر غير زراعية أو العمل بعيدًا عن المنزل مناسبًا.[1]

**3- النفاذ إلى الأسواق الخارجية :**

من أهم ما يحرص عليه العراق والبلدان الأقل نمواً في المفاوضات الحالية الخاصة بالزراعة ضمان أن تسفر المفاوضات عن تحسن ملموس في نفاذ صادراتها إلى الأسواق، وخصوصاً الصادرات التي توجد أمامها إمكانيات كبيرة للنمو. ورغم ترحيبها بالتوافق في الرأي الذي بدأ يظهر في منظمة التجارة العالمية بشأن إلغاء الرسوم والحصص على منتجاتها، فإنها ترى أن هذه الالتزامات ينبغي أن تكون مُلزِمة وأن تطبق على جميع منتجاتها. وتقول هذه البلدان إن أي امتيازات تحصل عليها فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق ينبغي أن يكون من الممكن التنبؤ بها وألاً تكون عرضة للتغيير من جانب واحد.

وتستطيع البلدان النامية الأخرى، بالإضافة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تحسين قدرة العراق على النفاذ إلى أسواق المنتجات الزراعية بطرق عدة، منها[2]:

أ- خفض التعريفات الجمركية وخفض أو إلغاء دعم الصادرات.

ب- خفض التعريفات التصاعدية.

ج-وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان الأقل نمواً لتحسين نقل التكنولوجيا والمعارف.

[1] عزت عبدالحميد، إمكانيات فرض ضريبة على الدخل الزراعي الصافي بين التشريعات القائمة و تطور القطاع الزراعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مجلد 2، عدد 3، 1992، ص 255-258.

[2] فاديا محمد عبد السلام ، دراسة الاسواق الخارجية و سبل النفاذ إليها، المجلة المصرية للتنمية وللتخطيط، مجلد11، عدد 2، 2003، ص33.

## المبحث الثاني: الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في العراقي والتحولات الاقتصادية المتعلقة بذلك وكمايلي:

### المطلب الاول: دور القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي

كان العراق خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي يعد من البلدان الزراعية التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي، وتصدير المنتجات الفائضة عن الحاجة إلى الخارج، وكان يمثل سلة الغذاء المتنوعة بالنسبة إلى دول الخليج العربي إذ يعد القطاع الزراعي من الاقطاعات الاقتصادية المهمة في اكثر البلدان وله مكانة مهمة عن طريق مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، إذ ان اكثر الموارد الاقتصادية المتاحة تستخدم في النشاط الانتاجي الزراعي ويمثل مصدر من مصادر الدخل القومي. أما في الوقت الحالي يعد الواقع الزراعي في العراق معقداً بسبب العديد من العوامل المختلفة التي أثرت عليه على مر السنين. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في العراق، والآن يستورد البلد معظم احتياجاته الغذائية، ويعد الاقتصاد في العراق مثقل بعدة عوامل، من بينها نقص القدرات في القطاع الزراعي وقد أدى ذلك إلى تراجع الإنتاج الزراعي، الأمر الذي تسبب بدوره في العديد من المشاكل للبلد. لتحسين الوضع، يجب على الحكومة توفير الموارد والدعم اللازمين لمساعدة الزراعة على النمو وتوفير الغذاء للناس.

### اولا- الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

### وتمثلت الدراسة على النحو الاتي:.

### 1- نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP :

الناتج المحلي الاجمالي يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في البلد في مدة زمنية عادة ما تكون سنة، ومن الجدول(2) يلاحظ ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تعرض لصدمات اقتصادية تسببت بتذبذبات كبيرة سواء كانت ارتفاع او انخفاض بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد على صادرات النفط الذي تتحدد سعرها عالميا على وفق العرض والطلب. فنلاحظ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية عام 2005 بنسبة (33.4%) واستمرت هذه الزيادة لغاية عام 2008 حيث وصلت النسبة إلى (44.6%) ويعود سبب ذلك إلى استفادة العراق من ارتفاع اسعار النفط العالمية مما ادى إلى زيادة العوائد المالية للعراق بعد التغيير الذي حصل بعد العام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية والسماح له بتصدير النفط،

الا ان معدل النمو انخفض في عام 2009 إلى (-10.6%) وذلك بسبب الازمة العالمية وما رافقها من انخفاض في اسعار النفط العالمية، ثم عاود بالارتفاع في الاعوام اللاحقة إلى ان وصل في عام 2013 إلى (7.6%)، وفي عام 2014 انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى (-2.6) استمرت تلك التذبذبات حتى عام (2021) وذلك بسبب انخفاض وارتفاع اسعار النفط العالمية. وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي إذ وصلت مساهمة هذه القطاع إلى (5%)في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لعام (2021) وزارة التخطيط العراقية ،عام (2021). لتكون نسبة مساهمة الناتج الزراعي (الزراعة والصيد والغابات) أذ ان طيلة هذه السنوات نرى ان اعلى نسبة مساهمة كانت للناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في عام (2004)، حيث بلغت نسبة المساهمة (6.9) وهي اعلى نسبة مساهمة في مدة الدراسة لتنخفض إلى ادنى نسبة لها عام(2018) لتكون (2.6%) وبشكل اكثر تفصيل للجدول نرى بعد عام 2004 اخذت بالتراجع واستمرت بالتراجع حتى عام (2008) ثم اخذت بالارتفاع بنسبة قليلة عام (2009) حيث بلغت (4.4)، ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف الزراعة في هذه السنة وزيادة الدعم المقدم من قبل الدولة مما شجع الفلاحين على زيادة انتاجهم وبالتالي زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ،إذ نجد بصورة عامة ان انخفاض انتاجية القطاع الزراعي بسبب انخفاض قدرات الدولة المتمثلة بوازرة الزراعة على مكافحة الآفات الزراعية التي اصحبت منتشرة بشكل كبير في اغلب المناطق الزراعية وكذلك شحت المياه وارتفاع الاسمدة الكيمائية وقلة دعم الدولة للفلاحين وهذه بطبيعة الحال تؤدي إلى انخفاض انتاجية هذه القطاع بشكل مستمر وكذلك انخفاض نسبة مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي كانت منخفضة جداً ولاتعكس حجم الموارد والمقومات المتوفرة بالاقتصاد العراقي وسبب ذلك هي مجمل الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

## جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 - 2021)

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(مليون دينار) | معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي % | الناتج الزراعي المحلي مليون (دينار عراقي) | نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي % |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 47959000 | — | 3309171 | 6.9 |
| 2005 | 64000000 | 33.4 | 3840000 | 6 |
| 2006 | 77367000 | 20.8 | 4487286 | 5.8 |
| 2007 | 107828000 | 39.3 | 5283572 | 4.9 |
| 2008 | 155982000 | 44.6 | 5716000.8 | 3.6 |
| 2009 | 139330000 | -10.6 | 6132000.7 | 4.4 |
| 2010 | 159253000 | 14.2 | 8366000.2 | 5.2 |
| 2011 | 212254000 | 33.2 | 8808000.6 | 4.1 |
| 2012 | 254225490 | 19.7 | 10404000.6 | 4.0 |
| 2013 | 273587529 | 7.6 | 10742000.4 | 3.9 |
| 2014 | 266332655.1 | -2.6 | 13128622.6 | 4.9 |
| 2015 | 194680971.8 | 26.9 | 8160769.7 | 4.1 |
| 2016 | 203869832 | 4.5 | 7629377.4 | 3.7 |
| 2017 | 221665709.5 | 8.7 | 6247695.3 | 2.8 |
| 2018 | 268918874 | 21.3 | 7220904 | 2.6 |
| 2019 | 277884869 | 3.3 | 10017410.7 | 3.6 |
| 2020 | 220034041 | -21.5 | 6137585.2 | 2.7 |
| 2021 | 301666670.2 | 37.1 | 9220915.4 | 3.0 |

المصدر: وزارة التخطيط العراقية (2004-2021) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية

الشكل(2) يوضح الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية للمدة(2004-2021)

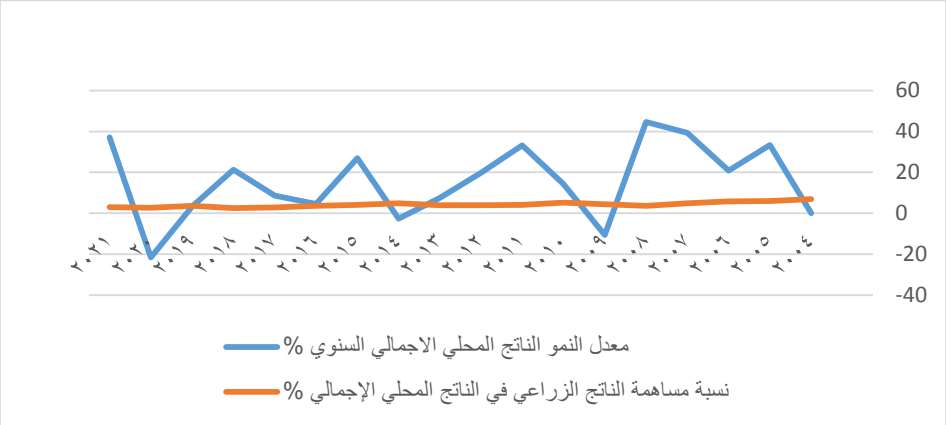


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

## 2- نسبة مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق

يوضح الجدول (3) نسبة مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي في العراق للمدة (2004 – 2021):

**جدول (3) نسبة مساهمة المنتجات الزراعية والحيوانية في الناتج الزراعي في العراق للمدة (2004 - 2021)**

| السنة | الناتج الزراعي المحلي (مليون دينار) | منتجات النباتية (مليون دينار) | نسبة مساهمة المنتجات النباتية في الناتج الزراعي % | المنتجات الحيوانية | نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية في الناتج الزراعي % | منتجات الغابات (مليون دينار) | نسبة مساهمة الغابات في الناتج الزراعي % | منتجات الأسماك | نسبة مساهمة الاسماك في الناتج الزراعي % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 3309171 | 1952411 | 59 | 661834.2 | 20 | 463283.9 | 14 | 231642 | 7 |
| 2005 | 3840000 | 1843200 | 48 | 422400 | 11 | 1036800 | 27 | 537600 | 14 |
| 2006 | 4487286 | 2153897 | 48 | 717965.8 | 16 | 987202.9 | 22 | 628220 | 14 |
| 2007 | 5283572 | 2483279 | 47 | 845371.5 | 16 | 1373729 | 26 | 581192.9 | 11 |
| 2008 | 5716000.8 | 2629360 | 46 | 857400.1 | 15 | 1657640 | 29 | 571600.1 | 10 |
| 2009 | 6132000.7 | 2759400 | 45 | 1042440 | 17 | 1778280 | 29 | 551880.1 | 9 |
| 2010 | 8366000.2 | 3764700 | 45 | 1422220 | 17 | 2426140 | 29 | 752940 | 9 |
| 2011 | 8808000.6 | 3963600 | 45 | 1497360 | 17 | 2378160 | 27 | 968880.1 | 11 |
| 2012 | 10404000.6 | 4681800 | 45 | 1768680 | 17 | 2913120 | 28 | 1040400 | 10 |
| 2013 | 10742000.4 | 4833900 | 45 | 1826140 | 17 | 3007760 | 28 | 1074200 | 10 |
| 2014 | 13128622.6 | 5907880 | 45 | 2231866 | 17 | 3676014 | 28 | 1312862 | 10 |
| 2015 | 8160769.7 | 3672346 | 45 | 1387331 | 17 | 2285016 | 28 | 816077 | 10 |
| 2016 | 7629377.4 | 3433220 | 45 | 1296994 | 17 | 2136226 | 28 | 762937.7 | 10 |
| 2017 | 6247695.3 | 2811463 | 45 | 1062108 | 17 | 1749355 | 28 | 624769.5 | 10 |
| 2018 | 7220904 | 3249407 | 45 | 1299763 | 18 | 2094062 | 29 | 649881.4 | 9 |
| 2019 | 10017410.7 | 4207312 | 42 | 1903308 | 19 | 3105397 | 31 | 801392.9 | 8 |
| 2020 | 6137585.2 | 2761913 | 45 | 1227517 | 20 | 1841276 | 30 | 306879.3 | 5 |
| 2021 | 9220915.4 | 4426039 | 48 | 1751974 | 19 | 2489647 | 27 | 553254.9 | 6 |

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2004-2021)

**الشكل(3) يوضح نسبة مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي للمدة (2004-2021)**

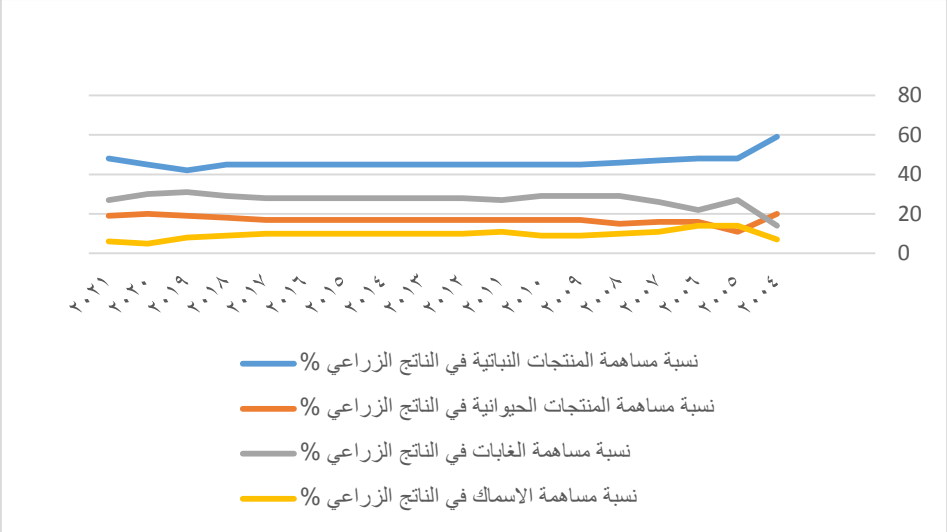


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)،ص88.

**أ. نسبة مساهمة الانتاج النباتي في الناتج الزراعي:**

تشير نتائج الجدول (3) إلى ان نسب مساهمة المنتجات النباتية في الناتج الزراعي منذ عام (2004) حيث كانت نسبة **59%** ثم تراجعت إلى **48%** إلى عام 2006 واستقرت عند **45%** خلال المدة (2009) ولغاية عام 2018 إذ يمكن سبب ذلك في الانفتاح الاقتصادي للعراق على العالم الخارجي منذ عام 2003 واعتماده بشكل كبير على الاستيراد الاجنبي رافق ذلك عدم مقدرة المنتوج المحلي من منافسة المنتجات الزراعية الاجنبية بسبب طبيعة سعر صرف العملة العراقية المغالاة بها ، ذلك رفع اثره في رفع معدلات التضخم إلى الحد الذي رفع تكاليف الانتاج الزراعي المحلي وذلك ادى إلى توقف العديد من المزارعين عن العمل وترك اراضيهم والبحث عن اعمال اخرى ذات مردود عالي ولاسيما في القطاع الصناعي او الوظيفي.

**ب. نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية في الناتج الزراعي:**

تشير نتائج الجدول (3) إلى ان نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية في الناتج الزراعي قد بلغت النسبة عام 2004إلى 20% وهي تمثل اعلى نسبة من بقية السنوات ويعود السبب إلى تزايد اعداد الثروة الحيوانية الذي تعتمد اساليب التربية والاكثار الحديثة فلا عن اعتماد وسائل الرعاية البيطرية والتغذية الصحيحة ثم تناقصت إلى 11% عام 2005 إذ يعود سبب ذلك إلى في نقص التغذية وانتشار العديد من الامراض التي تصيب الحيوانات ومنها الحمى القلاعية وذلك عكس اثره في تناقص النسب المذكورة

فـي النـاتج الزراعـي العراقـي ومنـذ عـام 2006 تزايـدة هـذه النسـب ووصـلت إلـى 16% الا انهـا هبطـت قلـيلاً إلـى 15% عـام 2008 واسـتقرت عنـد 17% خـلا المـدة 2009-2017 إذ يكمـن سـبب ذلـك فـي نقـص الاعـلاف وعـدم تـوفر المختبـرات اللزمـة لا جـراء الفحوصـات المختبريـة البيطريـة وقلـة الامصـال والادويـة واللقاحـات البيطريـة واهمـال موضـوع التركيـب الوراثيـة للحيوانـات خـلال تلـك الفتـرة ثـم ازدادت النسـبة فـي عـام 2018 حتـى عام 2020 والسبب هو قلة الامراض ودعم الدولة للثروة الحيوانية خلا تلك الفترة.

**ج. نسبة مساهمة منتجات الغابات في الناتج الزراعي**

تشـير نتـائج الجـدول(3) إلـى ان نسـبة مسـاهمة منتجـات الغابـات فـي النـاتج الزراعـي قـد بلغـت 14% ثـم ازدادت النسـبة إلـى 29% عـام 2010 إذ يكمـن سـبب ذلـك فـي تحسـين مسـتوى الاداء الزراعـي والتركيـز علـى اسـتخدام مـدخلات انتاجيـة حديثـة فـي غابـات العـراق وتطبيـق نتـائج البحـوث واعتمـاد توصـيات المرشـدين الـزراعيين فـي مجـال التوسـع فـي زراعـة وانتـاج اشـجار الغابـات ومنـذ عـام 2012 ثبتـت نسـبة المسـاهمة عنـد 28% إلـى عـام 2017 وهـذا يعنـي ان غابـات العـراق لـم تشـهد اي تحسـن يـذكر خـلال المـدة المـذكورة وذلـك بسـبب احـلال ادوات محـل اشـجار الغابـات فـي المجـال الصـناعي ومنافسـة المنتـوج الاجنبـي المناضـر لأشـجار ومنتجـات الغابـات العراقيـة الامـر الـذي عكـس اثـره فـي قلـة التخصصـات الاسـتثمارية اللازمـة للغابـات العراقيـة ثـم ارتفعـت النسبة بعد ذلك حتى عام 2020.

**د. نسبة مساهمة الاسماك في الناتج الزراعي**

يوضـح الجـدول(3) إلـى ان نسـبة مسـاهمة الاسـماك فـي النـاتج الزراعـي منـذ عـام 2004 فـذ بلغـت 7% ثـم اخـذت النسـبة المـذكورة بالتزايـد حتـى وصـلت ال14% علـم 2006 إذ يعـود سـبب ذلـك إلـى ان السياسـات الحكوميـة عملـت علـى تشـجيع القطـاع الخـاص فـي اقامـة مـزارع كبيـرة لتربيـة الاسـماك وعمـدت فيهـا اسـاليب حديثـة بالتربيـة والاكثـار والرعايـة البيطـري وذلـك عكـس اثـره فـي تزايـد النسـبة المـذكورة فـي الزراعـي العراقـي الا انهـا عـادت بـالهبوط إلـى 10% عـام 2008 ثـم إلـى 9% للأعـوام 2009,2010 واسـتقرت عنـد 10% خـلال المـدة 2012 لغايـة 2016 ثـم انخفـض مـرة اخـرى حتـى عـام 2020 إلـى 5%إذ يكمـن سـبب ذلـك فـي منافسـة المنتـوج الاجنبـي المنـاظر مـن حيـث النوعيـة والسـعر يرافـق ذلـك تـدني مسـتوى الكفـاءة العلميـة والفنيـة للصـيادين وعـدم اهتمـام الدولـة بفـتح

دورات لتأهيل الصيادين وقلة قنوات التمويل الميسر اللازم لدعم صغار الصيادين وعدم وجود اتحاد حكومي ينظم عمل الافراد في هذا المجال لذا اصبحت مهنة الصيد تتم من قبل افراد غير مؤهلين لهذا العمل .

**ثانياً- زيادة الاهمية النسبية للقطاع القومي**

اصبح من الضروري جدا ايجاد مصادر اخرى للدخل القومي وتطوير القاعدة الاقتصادية الانتاجية في العراق بالاعتماد على جميع قطاعات الاقتصاد .

وتعرف سياسة التنويع لمصادر الدخل بانها: زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية بهدف ايجاد قاعدة اقتصادية قادرة بمقوماتها الذاتية على تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة.

ان تحقيق التنويع الاقتصادي ينصب بالدرجة الاولى على تنويع مصادر الدخل، الا ان حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والانتاج ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لا بد ان يرافق التنويع في الفعاليات الانتاجية مع تنويع في متغيرات اخرى مرتبطة بالدخل والانتاج كالصادرات، الواردات، ايرادات الدولة، العمالة، واجمالي تكوين راس المال.

ومن اهم الاسباب الموجبة لتنويع مصادر الدخل هو التقلب المستمر بأسعار النفط، وتذبذب ايرادات دخل الدولة وانفاقها العام، لذى يجب تطوير القطاع الزراعي باعتباره احد واهم القطاعات التي تساهم في تكوين الدخل القومي في ضوء ما يمتلكه من امكانيات المتمثلة بالموارد الارضية والمائية والبشرية، حيث انه يمكن من خلال تطوير القطاع الزراعي تطوير القطاعات الاخرى وسد احتياجاتها من المواد الخام الاولية التي يوفرها القطاع الزراعي مثل الصناعات التحويلية[1] .ولكن نلاحظ ان القطاع الزراعي في العراق رغم توفر الامكانيات الطبيعية من حيث الارض والمياه والتربة الا ان الاعتماد على القطاع الزراعي من اجل تنويع مصادر الدخل القومي يواجه صعوبات كثيرة حيث اهملت مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية وعانت الاراضي الزراعية من ارتفاع نسبة الاملاح وشحة المياه وزيادة زحف السكان نحو الاراضي الزراعية، إذ نجد ان زيادة الاقبال على شراء السلع المستوردة ادى إلى انخفاض الانتاج الزراعي إذ نجد العرض لا يغطي الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض الارباح الزراعية ومن ثم انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الدخل القومي.

ونلاحظ من الجدول (4) ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الدخل القومي تنخفض مع تقدم السنوات فبعد ان كانت نسبة المساهمة(7.05%) في عام 2004 انخفضت نسبة المساهمة

[1] سلام منعم زامل الشمري، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد18، جامعة واسط، 2015، ص2.

إلى(5.83%) بسبب قلة التمويل للقطاع الزراعي وقلة الانتاجية بسبب انخفاض قدرات الدولة المتمثلة بوازرة الزراعة على مكافحة الآفات الزراعية التي اصبحت منتشرة بشكل كبير في اغلب المناطق الزراعية وهذه بطبيعة الحال تؤدي إلى انخفاض انتاجية هذا القطاع بشكل مستمر كذلك عدم وجود مختبرات زراعية متطورة يمكن من خلالها تطوير نمإذج جينية للبذور او غيرها مما ساهم في بتذبذبات بارتفاع وانخفاض بصورة بسيطة خلال مدة الدراسة بنسبة مساهمة (4.71%) حتى عام 2021 .

**جدول (4)الناتج الزراعي ونسبة مساهمته بالدخل القومي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 – 2021)**

| السنة | الناتج الزراعي | الدخل القومي | نسبة المساهمة% |
|---|---|---|---|
| 2004 | 3309171 | 46923315.7 | 7.05 |
| 2005 | 3840000 | 65798566.8 | 5.83 |
| 2006 | 4487286 | 85431538.8 | 5.25 |
| 2007 | 5283572 | 100100816.6 | 5.27 |
| 2008 | 5716000.8 | 174641254.0 | 3.27 |
| 2009 | 6132000.7 | 120429277.2 | 5.09 |
| 2010 | 8366000.2 | 146453468.5 | 5.71 |
| 2011 | 8808000.6 | 192237070.3 | 4.58 |
| 2012 | 10404000.6 | 22722185.2 | 4.78 |
| 2013 | 10742000.4 | 243518658.5 | 4.41 |
| 2014 | 13128622.6 | 237554034.2 | 5.52 |
| 2015 | 8160769.7 | 187486415.2 | 4.35 |
| 2016 | 7629377.4 | 165634486.2 | 4.60 |
| 2017 | 6247695.3 | 183436173.2 | 3.40 |
| 2018 | 7220904 | 217753872.8 | 3.31 |
| 2019 | 10017410.7 | 224162218.8 | 4.46 |
| 2020 | 6137585.2 | 184576250.7 | 3.32 |
| 2021 | 9220915.4 | 195478260.9 | 4.71 |

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية

**الشكل (4) يوضح نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الدخل القومي للمدة (2004-2021)**

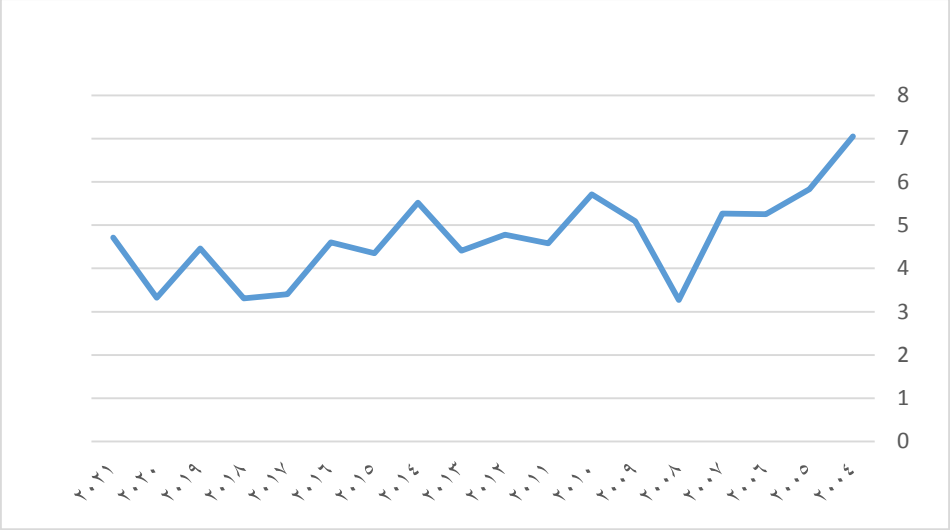


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)،ص91.

**ثالثاً: دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية:**

يعتبر القطاع الزراعي من أهم المحاور الأساسية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وذلك لقدرته على توافر عدد من مستلزمات التنمية الاقتصادية في بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، فمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج الزراعي، والاختناقات التي تحدث في القطاع الزراعي تمتد اثارها إلى بقية القطاعات الاخرى، حيث يعتبر القطاع الزراعي احد مصادر التمويل الاساسية لما تحتاجه القطاعات الاخرى من مواد اولية او مواد وسيطة وحتى تامة الصنع لاستخدامها كمدخلات للحصول على سلع نهائية منتجة من القطاعات الاخرى.

ان التنمية الزراعية تعد مهمة اساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يعتمد العراق في الحصول على الجزء الاكبر من دخله القومي على تصدير النفط الخام، ولكن التغيير في الاسعار الدولية في اسواق النفط جعلت العراق منكشفا للخارج ومعرضاً للضغوطات الاجنبية. ان الضرو الراهنة تحتم على العراق اعطاء اولوية واهتمام اكبر للقطاع الزراعي لكونه يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة[1].

ان للزراعة دور واضح في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد، فالقطاع الزراعي متنوع في انتاجه المحاصل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية بأشكالها المختلفة سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر او

[1] علاء وجيه مهدي النعمة، دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل،2005، ص4 .

كمدخلات للصناعات التحويلية. وكذلك يلعب القطاع الزراعي دور هاماً من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الاساسية للتنمية الاقتصادية. وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية، لذلك فان تنمية القطاع الزراعي في العراق وتطويره يجب ان تحتل اهمية استثنائية لكون القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الايفاء بمتطلبات البلد الغذائية، والذي يمثل الدفعة القوية الاولى في النشاطات الاقتصادية التنموية في معظم تجارب التنمية الاقتصادية[1].

ينصرف المفهوم للتنمية الاقتصادية على اساس الزيادة السريعة والمستمرة في متوسط دخل الفرد وعبر فترة ممتدة من الزمن، وقد عرفها البعض بانها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي الاجمالي قادر على توليد زيادات متواصلة من الناتج القومي الاجمالي بمعدل يتراوح (5-7)%سنوياً، اي ان التنمية هي العملية التي من خلالها تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن أما النمو فيتمثل في الزيادة في الناتج من السلع والخدمات[2]. والجدول(5) يمثل نصيب الفرد من الناتج الزراعي .

نلاحظ من الجدول(5) ان نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2004 انه اخذ بالارتفاع من (121.9) إلى ان وصل إلى (364.6)عام 2014 وذلك بسبب اعتدال الانواء الجوية والاستغلال الامثل للمساحات الزراعية والاهتمام القطاع الحكومي للزراعة من خلال اقراض الفلاحين خلال تلك الفترة وسرعان ما اخذ نصيب الفرد بالانخفاض عام 2015 إذ كان (252.3) واستمر الانخفاض إلى عام (2018) والسبب يعود إلى سواء الاحوال الزراعية وتدهورها وبسبب الاهمال الذي اصاب القطاع الزراعي بسبب الاغراق الذي تسبب في سد النقص في المواد الغذائية من خلال الاستيراد وتقليل الاعتماد على الزراعي المحلي في تحقيق الاكتفاء الغذائي وزيادة الاستيرادات الزراعية بحث اصبح العراق يعتمد على الخارج من اجل سد الحاجة المحلية للأغذية وكذلك حرب داعش وانخفاض اسعار النفط خلال تلك الفترة ثم ارتفع عام (2019) إلى (254.8) ثم انخفض مرة اخرى حتى عام (2021). اي ان انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب

[1] سلام منعم زامل الشمري، مصدر سابق، ص5.
[2] زينة اكرم عبد اللطيف النداوي، تحليل القطاع الزراعي في العراق واسباب تدهوره للفترة (1990-2010) ، وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، 2011، ص 18.

الاهمال وقلة الدعم والاقراض من قبل القطاع الحكومي للقطاع الزراعي ادى إلى انخفاض انتاجية القطاع الزراعي لأنه اصبح غير مجدي بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج التي ادت إلى ارتفاع اسعار المنتجات مقارنة بأسعار منتجات الدول التي سببت اغراق الاسواق المحلية بالمواد الغذائية، بالإضافة إلى القطاع الزراعي لم ينل الاهتمام عند القيام بمشارع التنمية الاقتصادية وايضا لا تنسى الحروب وتأثيرها على القطاع الزراعي وتدهور مصادر الطاقة وقلة الصادرات لهذه القطاع ساهم ايضا في انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية.

**جدول(5) نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي بالأسعار الجارية للمدة(2004-2021)**

| السنة | الناتج الإجمالي المحلي الزراعي (مليون دينار) | عدد السكان مليون نسمة | نصيب الفرد من الناتج الزراعي (بالألف) |
|---|---|---|---|
| 2004 | 3309171 | 27139 | 121.9 |
| 2005 | 3840000 | 27963 | 137.3 |
| 2006 | 4487286 | 28810 | 155.7 |
| 2007 | 5283572 | 29683 | 177.9 |
| 2008 | 5716000.8 | 31895 | 179.2 |
| 2009 | 6132000.7 | 32326 | 189.6 |
| 2010 | 8366000.2 | 32941 | 253.9 |
| 2011 | 8808000.6 | 33226 | 265 |
| 2012 | 10404000.6 | 34207 | 304.1 |
| 2013 | 10742000.4 | 35095 | 306 |
| 2014 | 13128622.6 | 36004 | 364.6 |
| 2015 | 8160769.7 | 36212 | 225.3 |
| 2016 | 7629377.4 | 36369 | 209.8 |
| 2017 | 6247695.3 | 37139 | 168.2 |
| 2018 | 7220904 | 38124 | 189.4 |
| 2019 | 10017410.7 | 39309 | 254.8 |
| 2020 | 6137585.2 | 40150 | 152.8 |
| 2021 | 9220915.4 | 41268 | 223.4 |

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2004-2021)

**الشكل (5) يوضح نصيب الفرد من الناتج الزراعي للمدة(2004-2021)(بالالف)**

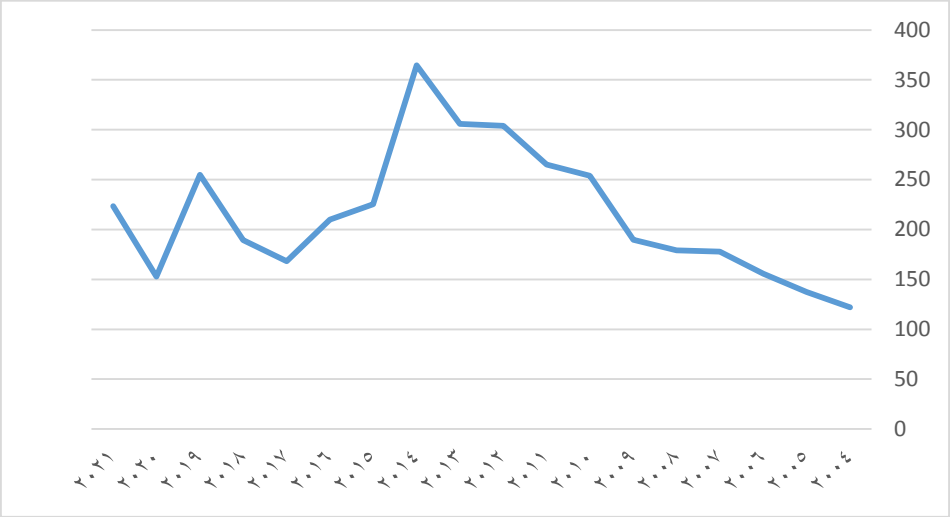


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)ص94.

## المطلب الثاني: التحولات والتحديات الاقتصادية في العراق خلا فترة الدراسة:

تعد المرحلة الانتقالية التي مر بها العراق عام 2003 وما تلاها وبمختلف جوانب الحياة سواء السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية من أهم المراحل التي كان بالإمكان تحقيق التنمية الزراعية المستدامة خلالها لولا ظهور الضغط المباشر من قبل صندوق النقد والبنك الدوليان، فضلا عن الدول المانحة على العراق من اجل تحقيق حزمة من الإصلاحات والانتقالات إلى اقتصاد السوق ولذلك وجب وعليه أن يمر بثلاثة أنواع من الانتقالات بعضها متلازم والأخر متعاقب وهي[1] :

1 – الانتقال من النزاع إلى الاستقرار وإعادة التأهيل والأعمار .

2 – الانتقال من اقتصاد يعتمد النفط إلى اقتصاد يعتمد قاعدة إنتاجية متنوعة.

3 – الانتقال من هيمنة الدولة على معظم مفاصلها إلى اقتصاد السوق .

ويرى صندوق النقد والبنك الدوليان أن حل هذه المشكلات يكمن في تطبيق مجموعة من البرامج الإصلاحية ، وهي تشمل حزمة متكاملة من الإجراءات في مجال

[1] عبد الحسين محمد العنكبي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال إلى اقتصاد السوق، بغداد، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، تسلسل الكتاب 28، 2008، ص37 .

السياسات الاقتصادية المختلفة[1]، أن هذه البرامج تتكون من مجموعتين من الإجراءات يجري تنفيذها عادة على مرحلتين:

**المجموعة الأولى**: وهي تلك الإجراءات التي يجري تنفيذها من قبل صندوق النقد الدولي، وتتكون من تلك الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق التثبيت (أو الاستقرار) الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسة على صعيد الاقتصاد الكلي ، وبشكل خاص معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة والعجز في ميزان المدفوعات ويكون هذا بشكل عام من خلال تقليص الطلب الكلي ، وهي إجراءات يكون مداها الزمني قصيرا.

**المجموعة الثانية** :وهي تلك الإجراءات التي يجري تنفيذها من البنك الدولي، والتي تتوخى إطلاق عملية النمو المطرد على المدى البعيد ، من خلال أعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه تحرير المبادرات الداخلية والخارجية من القيود والتنظيمات المفروضة، فضلا عن تقليص القطاع العام إلى حدود منخفضة وذلك بتحويله إلى القطاع الخاص .

وتقاس نجاح عملية التحول الاقتصادي هذه من عدمها بمدى تحقيق أهدافها الأساسية المعلن عنها في خفض العجز في ميزان المدفوعات ،والموازنة الحكومية ، وتحرير أسعار الصرف، وفي ضوء ذلك حددت خمسة مبادئ أساسية لسياسة العراق الاقتصادية وهي[2]

1-الانفتاح الاقتصادي .

2- تطوير القطاع الخاص.

3-إعادة الاندماج في المجتمع الدولي.

4- شفافية القطاع العام .

فضلا عن قيام العراق بمجموعة من الاجراءات التي تكون أكثرها مساسا بالمواطنين ألا وهي المشتقات النفطية والبطاقة التموينية، فضلا عن رفع الدعم عن القطاع

[1] جعفر طالب احمد، ميثم لعيبي إسماعيل، سياسة تخفيض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية وتأثيراتها في العراق بعد نيسان 2003، مدخل اقتصادي بيئي، المملكة العربية السعودية ،2006، ص8 بحث متاح على الانترنت.

[2] جمهورية العراق، وزارة المالية" الموازنة الفدرالية للعراق، بغداد ،وزارة المالية، 2004، ص8.

الزراعي. ولإظهار اثر هذه الإجراءات في إمكانية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من عدمها يمكن أن نمر من خلال الاتي:

**أولا: تحرير التجارة:**

يعد تحرير التجارة الخارجية ورفع الرسوم الجمركية على الاستيرادات كافة ، مع تسهيل إجراءات ومعاملات الاستيراد والتصدير من ابرز ملامح السياسة التجارية للعراق بعد عام 2003 ،فلقد ازداد الميل للاستيرادات بسبب قصور العرض المحلي ،وتزايد الطلب على السلع والخدمات الجديدة ، وخاصة المستوردة في سبيل تعويض الموجودات الثابتة التي فقدتها الكثير من الأسر العراقية إبان مدة الحصار الاقتصادي وذلك لغرض تغطية نفقات المعيشة آنذاك.

لقد استهدفت سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق تحجيم دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي المباشر نحو الإنتاج والتسويق ، والاعتماد على آليات السوق بعد رفع التشوهات السعرية والاختلالات الهيكلية وذلك بإعطاء دور محوري للقطاع الخاص في التنمية الزراعية المستدامة[1]،

إذ إن تطبيق إحكام منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى حدوث منافع وسلبيات على أوضاع القطاع الزراعي في العراق ،فالصعوبات التي واجهتها الحكومات المتعاقبة على العراق بعد تغير النظام السابق في نيسان 2003 حالت دون تحقيق أهداف الإصلاحات الاقتصادية،وقادت الأخطاء السياسية والاقتصادية إلى المزيد من الفوضى الاقتصادية ،فالأهداف الكبرى من قبيل تحقيق الرفاه الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي،وتقوية أسس النمو في جميع القطاعات الاقتصادية،لم تتحقق،بل أن الإصلاحات زادت من حدة بعض المشاكل ،كالبطالة،والنقص في الطاقة،وتراجع الناتج غير النفطي،لان معظم الزيادة في الناتج كان مصدرها تصدير النفط الخام .

وكذلك التحرير المفاجئ للأسعار والأسواق لم يؤدِي إلى تحسين فاعلية تخصيص الموارد ، وإنما قاد إلى تدهور الطلب المحلي على عناصر الإنتاج والسلع المحلية بسبب إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على الاستيرادات[2].

---

[1] البنك الدولي، إعادة بناء العراق، الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية، موجز تحليلي, واشنطن، وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2006، ص11،من الموقعhttp://sitescrces.world bank.org.

[2] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، مصدر سابق، ص101.

أن البلد يمر بظروف غير طبيعية وغير مستقرة فهو يمتلك اقتصادا هشا ومتهالكا وسيء التنظيم.ويعاني في الوقت ذاته من تشوهات حادة واختلالات بنيوية عميقة،وفي خضم تلك الأوضاع غير الصحيحة يغدو من غير المناسب في الوقت الحاضر انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية لان المنافع التي سيجنيها الاقتصاد العراقي من وراء ذلك ستكون هامشية ومحددة مقابل تعرض الاقتصاد والمجتمع العراقي لمخاطر جسيمة يمكن إجمالها بما يلي :

1- إن تحرير التجارة الخارجية يخفض من القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي .وكما هو معروف فان جزءاً من الصادرات العراقية غير النفطية تتكون من السلع الزراعية،ولذلك فان السماح لمزارعي البلدان المتقدمة بيع منتجاتهم في السوق العالمية سوف يشوه سوق الصادرات لصالح منتجي هذه البلدان ، ولاسيما وان العراق مستورد كبير للحبوب والسلع الغذائية من هذه البلدان . كذلك فان تخفيض الدعم وإزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على السلع الغذائية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في بلدان إنتاجها ويؤدي هذا الارتفاع إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية للعراق،كما انه يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري العراقي، ويؤدي إلى زيادة المبالغ المدفوعة لاستيراد الغذاء واتساع الفجوة الغذائية[1].

2- إن تطبيق إحكام منظمة التجارة العالمية وخاصة في مجال حقوق الملكية الفكرية سوف تزيد من أسعار التكنولوجيات المتقدمة اللازمة للتنمية الزراعية المستدامة في العراق، وخاصة في مجال البذور المقاومة للملوحة و الجفاف وذات الإنتاجية العالية ، والسلالات الحيوانية الجيدة ، والأسمدة والمبيدات والأدوية البيطرية أو المواد الخاصة بالصناعات الغذائية،فضلا عن صعوبة الحصول عليها[2].

3- إن الانفتاح التجاري على الخارج سوف يزيد من حجم الفجوة الخارجية(أي زيادة في الاستيرادات على حساب الصادرات)،وإنها سوف تشكل عبئا أخر يضاف إلى ميزان المدفوعات الذي يواجه في الأصل عجزا متناميا هذا من جانب، ومن جانب آخر فان دخول السلع الأجنبية إلى العراق والتي تتمتع بالجودة العالية والأسعار

[1] نبيل جعفر عبد الرضا. مصدر سابق ،ص96.
[2] رعد سامي عبد الرزاق، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن، دار دجلة، 2008، ص237.

التنافسية يقود إلى تهديد الصناعات المحلية وتعميق الفجوة التجارية وزيادة اعتماد العراق على الخارج في تزويده بمختلف السلع الزراعية والصناعية.

4- إن تحرير التجارة الخارجية للعراق سوف يقود إلى تخفيض الإيرادات المتوقع الحصول عليها من المنافذ الحدودية وذلك نتيجة لانخفاض حصيلة الرسوم الجمركية والتي تمثل مصدراً مهما من مصادر تمويل الميزانية.

بالمقابل قد تكون هناك أثار ايجابية من انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وذلك من خلال إتاحة الفرص الواسعة أمام الصادرات العراقية التي يوفر لها الحماية لحقوقها التجارية حيث إن ارتفاع أسعار المنتجات في السوق الدولية وانعكاس ذلك على أسعار المنتجات المحلية في العراق سوف يوفر للمزارعين حوافز مهمة لزيادة الإنتاج ويساعد ذلك في تحسن شروط نقل التكنولوجيا وتحسن المناخ الاستثماري ،وذلك لان تحرير التجارة سوف يساعد على استخدام التكنولوجيا وزيادة رأس المال ،مما يساعد على تخفيض التكاليف وزيادة القدرة على المنافسة الأمر الذي يسهم في تقليل العجز في الميزان التجاري[1].

أن تحرير التجارة الخارجية للعراق سار في اتجاهين **الأول**: ايجابيا حيث أسهم بتوفير السلع والخدمات المتنوعة وخصوصا الزراعية إذ أن الوفرة النسبية للمواد الغذائية المستوردة أسهم في انخفاض مستوى الأسعار مما قاد إلى استقرار المعروض من السلع الزراعية وانخفاض احتكار المستوردين لهذه السلع هذا من جانب، أما على الجانب الأخر فان انخفاض الأسعار والوفرة النسبية للسلع الزراعية زاد من المشاكل التي يعاني منها المنتجين في القطاع الزراعي في العراق وذلك نتيجة التكاليف العالية التي جاء معظمها من خلال خفض الدعم الحكومي وارتفاع أسعار المشتقات النفطية التي انعكس أثرها على أسعار السلع الزراعية المحلية، وبالتالي انخفاض قوتها

[1] رانية ثابت ألدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1 ،2008، ص310.

التنافسية في السوق المحلية .ولذلك فان تحرير التجارة الخارجية جاء بخطوات متسارعة للغاية مما اثر بشكل كبير على هذا القطاع الحيوي الذي يمثل العمود الفقري للتنمية الزراعية المستدامة.

## ثانياً: سياسات أسعار الصرف:

تعد سياسات اسعار الصرف احدى السياسات الاقتصادية التي يقوم الاقتصاد العراقي في اتباعها لما لها من اثار على معظم المتغيرات الخارجية والداخلية، إذ ان لسعر الصرف اهمية خاصه في جميع البلدان كونه له تأثير على الاقتصاد وهو لا يخلو من التعقيد فسعر الصرف هو معدل الذي يحدد سعر العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية، كما يعد سعر الصرف وسيط للتبادل ومعبرا عن اقيام السلع داخل البلد .

ويعرف ايضاً سعر الصرف بانه نسبة مبادلة العملة المحلية بالعملات الأخرى، لذلك تأتي أهميته كونه أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، كما انه يمارس دورا مهما في تحديد قدرة الاقتصاد التنافسية،وبالتالي وضع ميزان المدفوعات، وكذلك معدلات التضخم والنمو الحقيقي[1] .

أن الثبات لسعر صرف الدينار العراقي هو النظام المعلن تاريخيا ويعد سعرا مركزيا لتقييم جميع إيرادات الخزينة العامة والاحتياطات والمعاملات الحكومية والالتزأمات المصرفية الدولية وتبلغ قيمته حوالي0.3108 دينار عراقي لكل دولار وهذه القيمة لم تتغير منذ عام 1983 وحتى عام 2003 .أن هذا الثبات أعطى الثقة بالعملة الوطنية بوصفها مرتبطة بعملة أخرى قوية وهي الدولار،ألا أن واقع التجربة العملية يشير إلى أن تثبيت سعر الصرف لمدة زمنية تمتد لعدة عقود يجعل هذا السعر يبتعد تدريجيا عن قيمته الحقيقية،ومن أهم مظاهر هذا الابتعاد عن القيمة الحقيقية هو ظهور الأسواق الموازية لصرف العملة والتي كان ظهورها واضحا بعد مطلع التسعينات من القرن الماضي، أن ملامح الافتراق بين السعر الرسمي الثابت وأسعار الصرف في السوق الموازية بدأت واضحة ومتباعدة بحكم الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها البلد في عهد النظام السابق مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع

[1] همام الشماع ،عمرو هشام العمري، اثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية للفترة (2016-2018)، بغداد، بيت الحكمة، 2001، ص6.

والخدمات وخاصة السلع الزراعية بسبب قصور الإنتاج المحلي في تلبية الطلب المرتفع مما اثر ذلك بصورة واضحة على طبيعة الحياة للمواطنين بسبب انخفاض الدخل الحقيقي لهم[1] .

الأمر الذي جعل البنك المركزي العراقي يتبنى سياسة جديدة لإدارة أسعار صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي من خلال إتباع أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية ، واعد ذلك واحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي والمؤدية إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة .وهذه الأداة هي أول أداة تم تطبيقها من قبل السلطة النقدية في 20 نيسان 2003 ،ومازال العمل بها مستمرا بهدف الحد من التزايد المفرط في النقود والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية .

.لذلك فان استقرار أسعار صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى له آثار ايجابية تتضح من خلال زيادة قدرته على استيراد مستلزمات الإنتاج الضروري للقطاع الزراعي وخاصة البذور والأسمدة والمكائن ذات النوعيات الجيدة ومن المناشيء العالمية المضمونة،ورفع قدرة الاقتصاد العراقي على إعادة أعمار البنى التحتية والتي تضررت بشكل كبير من جراء الأحداث التي عصفت بالبلاد طيلة العقود الثلاثة الماضية وخاصة في مجال السدود وقنوات الري والبزل واستصلاح الأراضي ،حتى يتسنى للقطاع الزراعي في العراق من تلبية الطلب على السلع الزراعية في البلاد ومن ثم تحقيق نسبة متطورة من الاكتفاء الذاتي وصولا إلى تحقيق الأمن الغذائي،ومن ثم رفع القدرة التنافسية للصادرات الزراعية العراقية في السوق الدولية وتقليص العجز في الميزان التجاري الزراعي[2] . لذا سوف نوضح تطور سعر الصرف الرسمي الموازي ومعدل النمو السنوي للمدة(2004-2021) بعد ان وضحنا سابقاً خروج العراق من الحصار ورفع العقوبات الاقتصادية عليه في عام 2004 اصبح البنك المركزي العراقي مستقل في تنفيذ سياسته النقدية ووضع معايير للعملة العراقية الجديدة، تمكن البنك المركزي العراقي من وضع سعر صرف ثابت للدينار العراقي حيث ساهم البنك المركزي في تلبية رغبة السوق من العملات

[1] عدنان محمد حسن، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات 1991-2006، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة، 2009، ص78-84 .

[2] سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2007، ص28.

الاجنبية، في عام 2004 كان سعر الصرف الرسمي (1453) دينار لكل دولار أما سعر الصرف الموازي فقد بلغ (1453) إذ نلاحظ السعرين الرسمي والموازي متساويين في ذلك العام.

ثم حدث الانخفاض في سعر الصرف ( الرسمي والموازي) في عام 2007 – 2008 (1193) وكان معدل النمو السنوي لكلا العامين سالباً فبلغ (14.45-%) و (4.94-%) على التوالي، أما سعر الصرف الموازي لكلا العامين فانه قد بلغ (1267) و (1203) على التوالي ، في كلا العامين نلاحظ بأن هناك تقارب كبير بين سعر الصرف الرسمي والموازي. و في الاعوام 2012 - 2013 انخفض سعر الصرف الرسمي حيث بلغ (1166) دينار لكل دولار أما سعر الصرف الموازي نلاحظ ارتفاعه بشكل طفيف حيث بلغ (1233) لعام 2012 و (1232) لعام 2013لكل دولار أما معدل نموه السنوي حيث بلغ (3.09%) و(0.08-%) على الترتيب، أما في عام 2014ارتفع سعر الصرف الرسمي ليبلغ (1188) دينار عراقي لكل دولار وبمعدل نمو سنوي (1.89%) أما بخصوص سعر الصرف الموازي بلغ (1214) دينار لكل دولار في ذلك العام وبمعدل نمو سنوي (1.46-%) خلال الاعوام من 2015 – 2018 ارتفع سعر الصرف الرسمي بشكل قليل ليستقر عند (1190) بينما سعر الصرف الموازي ارتفع بنسبة قليلة ليبلغ خلال تلك الاعوام على الترتيب (1247-1275-1258-1209) دينار لكل دولار وبمعدلات نمو سنوية بلغت ( 2.72% ، 2.25% ، 1.33 ،3.89-%).

وفي عام 2019 انخفض سعر الصرف الرسمي ليبلغ (1182) دينار لكل دولار أما سعر الصرف الموازي انخفض حيث بلغ (1196) بمعدل نمو سنوي (1.08-%) وبهذا فان البنك المركزي حاول السيطرة على سعر الصرف من خلال نافذة بيع المزادات اليومية لسد الطلب المحلي من خلال تطبيقة نظام التعويم المدار لكي يحافظ على استقرار سعر الصرف للدينار، وسبب عدم الاستقرار يعود الى الطلب على الدولار بصورة غير مستقرة ومنتظمة.

أما في عام 2021 فقد بلغ سعر الصرف الرسمي (1450) دينار لكل دولار أما سعر الصرف الموازي ارتفع حيث بلغ (1461) بمعدل نمو سنوي ( 24.4%) نتيجة لإجراءات تغير سياسة سعر الصرف والذي يبين انخفاض الفرق بين سعري الصرف الرسمي والموازي في سوق سعر الصرف لذا نجد ان سعر الصرف يؤثر وبشكل

كبيـر فـي الطلـب الكلـي والنـاتج المحلـي الاجمـالي والنـاتج الزراعـي والمسـتلزمات الزراعية التي تم ذكرها سابقاً.

**جدول(6) تطور سعر الصرف الرسمي الموازي ومعدل النمو السنوي للمدة(2004-2021)**

| السنة | سعر الصرف الرسمي(دينار/دولار) | معدل النمو السنوي% | سعر الصرف الموازي(دينار/دولار) | معدل النمو السنوي% |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 1453 | | 1453 | |
| 2005 | 1469 | 1.10 | 1472 | 1.31 |
| 2006 | 1467 | -0.14 | 1475 | 0.20 |
| 2007 | 1255 | -14.45 | 1267 | -14.10 |
| 2008 | 1193 | -4.94 | 1203 | -5.05 |
| 2009 | 1170 | -1.93 | 1182 | -1.75 |
| 2010 | 1170 | 0 | 1186 | 0.34 |
| 2011 | 1170 | 0 | 1196 | 0.84 |
| 2012 | 1166 | -0.34 | 1233 | 3.09 |
| 2013 | 1166 | 0 | 1232 | -0.08 |
| 2014 | 1188 | 1.89 | 1214 | -1.46 |
| 2015 | 1190 | 0.17 | 1247 | 4.72 |
| 2016 | 1190 | 0 | 1275 | 2.25 |
| 2017 | 1190 | 0 | 1258 | -1.33 |
| 2018 | 1190 | 0 | 1209 | -3.89 |
| 2019 | 1182 | -0.67 | 1196 | -1.08 |
| 2020 | 1182 | 0 | 1351 | 11.4 |
| 2021 | 1450 | 22.7 | 1461 | 8.14 |

المصدر:- الجهاز المركزي للأحصاء لسنوات مختلفة والتقارير المالية السنوية للبنك المركزي العراقي.

أما أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003[1]

**1- التضخم:**

يعد التضخم من أبرز التحديات التي تعاني منها أغلب اقتصادات الدول النامية ولاسيما العراق، لما له من تأثير سلبي مباشر على المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي،

[1] Jalal Kamal Ghain, Rawahel Ali Talei Kabbashi, Challenges facing Iraq's accretion to the World Trade Organization, Waist University, Iraq, 2022,p.42.

إذ يعد من اسباب تراجع الاستثمار في البلد وذلك بسبب تراجع القيمة الحقيقية للعملة المحلية، إذ ان العراق يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات من الخارج ، وبذلك فأن هذه الاستيرادات من البلدان التي تعاني من وجود التضخم حتى لو أن ميزان مدفعاتها كان متوازنا أو فيه فائض مصاحبا لارتفاع اسعار السلع المستوردة سيؤدي إلى ارتفاع الاسعار بشكلٍ عام في السوق الداخلي وهذا ينعكس على رفع اسعار السلع المنتجة محليا وتحقيق ارباح اضافية توازي الارباح التي سيحصل عليها قطاع التجارة الخارجية الذي يتعامل مع السلع المستوردة، وأن إلغاء القيود الجمركية على السلع المستوردة تصاحبه زيادة في معدلات التضخم وذلك نتيجة لزيادة الطلب المحلي على السلع المستوردة.وان التضخم يشكل اثر سلبي على الصادرات وذلك لأنه يؤدي إلى زيادة في تكاليف الإنتاج في القطاعات المنتجة للسلع التصديرية وهذا يؤدي إلى ضعف المنافسة للصادرات في الاسواق الخارجية وهذا يعني أن اقتصاد العراق لا تستطيع أن يستفاد من تحرير التجارة، وذلك لأنها ستؤدي إلى حالة التضخم في الاقتصاد والتدني في المقدرة على التصدير ولا تستطيع المنافسة في الاسواق العالمية، كما ان التضخم يقوم على تعطيل آليات الاسعار ويفقدها الميزة في التعبير عن الندرة النسبية في السلع والخدمات مما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، وقد شهد الاقتصاد العراقي ولاسيما بعد عام 2003 انفتاحا على العالم الخارجي وبعد تطبيق برامج تحرير التجارة، وهذ أدى إلى الانخفاض في الاسعار للسلع والخدمات المستوردة مقارنة بالسلع والخدمات المحلية .

**2- تحدي البطالة[1]:**

تعد البطالة من أهم التحديات التي تؤثر على برامج تحرير التجارة، إذ تؤدي إلى قلق الحكومات باعتبار البطالة من المواضيع التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلدان، إذ تعد من المشكلات الاقتصادية المستعصية في الدول النامية ولاسيما العراق، الذي يعاني من أوضاع شديدة التدهور بسبب الواقع المرير الذي يعانيه مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد شكلت البطالة أحد أبرز الأولويات في أجندة الحكومة العراقية الحالية ولاسيما البطالة في صفوف الشباب الذين يشكلون النسبة العظمى من اجمالي السكان فضلا عن اجمالي الناشطين اقتصاديا. كما يرافق البطالة عادة تبعات سلبية ضارة على المجتمعات إذ تهدد

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي-في مرحلة ما بعد السقوط، ط1 ،مؤسسة وارث الثقافية، ،البصرة، 2008، ص 83.

الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي ،وأن التغيرات الخارجية (الحروب والحصار) التي حصلت حولت الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد هش ومتداع وغير مولد لفرص العمل، كان من نتائجه بروز مشكلة البطالة منذ بداية عقد التسعينات ثم تفاقمت بعد عام ٢٠٠٣ ومستمرة لغاية الان ويرجع ذلك اسباب منها :

أ- عدم كفاية رؤوس الاموال وضعف في المقدرة على جذب الاستثمارات الاجنبية.

ب- العجز لدى الحكومة عن اطلاق المبادرات الخاصة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وحتى المبادرات قليلة تكون وذلك بسبب الفساد المالي والاداري ليصبح بلا غطاء حقيقي تنموي.

ج- عدم وجود التناسب والتنسيق بين نمو الفئات الشابة في العراق.

د- التدهور في الوضع الامني الذي أدى إلى توقف الكثير من المشاريع الاستثمارية المخططة.

ه- ضعف في المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الامية وكذلك تدني المستوى الصحي وضعف مهارة العاملين في برنامج التدريب والتأهيل. وقد تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد غير مولد لفرص العمل وذلك لانعدام التخطيط التنموي الاقتصادي للاستفادة من الطاقات البشرية وكذلك سوء توزيع المشاريع الاستثمارية في المدن، وأيضا عدم تنوع الإيرادات والاعتماد بصورة كلية على مورد النفط الذي يتميز بكثافته لعنصر لرأس المال وانخفاض عنصر العمل. [1]

**3- هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي:**

أن هيمنة قطاع النفط الذي تملكه الدولة على الاقتصاد العراقي، كان سببًا في هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي، كون الدولة هي المتصرف الوحيد بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الأخرى، الا أن الاجراءات التي اعتمدتها الدولة في تنمية قطاعاتها بائت بالفشل نتيجة السياسات الشمولية المتبعة في عملية ادارة الموارد الاقتصادية، واصبحت الدولة هي القطاع المهيمن والمتصرف بمجمل الفعاّليات الاقتصادية، أما بقية القطاعات الأخرى فلم تكن بعيدة عن هيمنة الدولة وفعاليتها. إذ ان القطاع الخاص قد حجم دوره مما ينتج عنه اختلال في التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي وضعف القطاعات الإنتاجية، واقتصر دور القطاع

[1] Jalal Kamal Ghain, Rawahel Ali Talei Kabbashi, op.cit ,p.42

الخاص وتأثيره في الانشطة الاقتصادية الصغيرة، والتي غالبا ما تكون هذه الانشطة تحت رقابة الدولة واشرافها. أما القطاع المختلط والتعاوني فأنشطته تكون مستندة إلى ايدلوجية الدولة وسياستها، التي تمثلت في الاشراف المركزي على هذين القطاعين. أما سياسات الدولة بعد 2003 في هذا المجال فلم تحقق الشيء الملموس إذ لم يزل القطاع العام المسيطر أو المهيمن على معظم النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من تحول فلسفة ادارة الاقتصاد باتجاه اقتصاد السوق فأن القطاع الخاص لم يحظى بالدعم الكافي، كما ان طبيعة الأوضاع السياسية والامنية غير المستقرة التي اعقبت عام 2003. لم تكن تشجع القطاع الخاص على الاستثمار والمبادرة في ادارة جزء من النشاط الاقتصادي أو تأخذ دور مهم في تعزيز المشاركة في النشاط الاقتصادي ، وبخاصة في قطاعات الاقتصاد الحيوية كالزراعة والسياحة والصناعة.[1]

## المطلب الثالث: المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق:

## ويتناول هذا المطلب المشروعات الصغيرة من حيث التعريف والخصائص والعوامل المؤثرة وعلى النحو الاتي:.

**اولاً: التعريف والخصائص والعوامل المؤثرة:**

تعرف المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق بانها من اهم المقومات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها دور حيوي في التنمية المستدامة ومكافحة البطالة وتوفير السلع والخدمات .وعلى الرغم من اهمية المشروعات الصغيرة في احداث التوازن الاقتصادي في المجتمع الا ان واقع المشروعات الصغيرة يشير إلى ضعف مساهمتها في الحد من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، و تتمثل بمجموعة من الخصائص، وهي:

أ-محدودية حجم الحيازة الزراعية وقد لا تزيد عن دونم واحد.

ب-محدودية امكانية حصول المزارع الصغير على القروض الزراعية من المصارف الرسمية، وذلك لعدم توفر الضمانات العقارية الكافية.

ج-اعتماد المزارع الصغيرة على الأساليب والأدوات التقليدية بالإنتاج، وذلك لقلة موارده للحصول على التكنولوجيا الحديثة.

د-معظم المنتجات الزراعية توجه لتغطية حاجاته الأساسية للعائلة والقليل منها موجه للأسواق.

ه-تدني معدل الدخل الأساس للمزارع الصغيرة والناجم من النشاط الزراعي فقط.

---

[1] احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للنشر، بغداد،2010، ص235.

و-اعتماد المزارع الصغير على وحدات العمل المتاح في الأسرة بشكل كبير.[1]

من خلال هذه السمات الرئيسة للمشاريع الزراعية الصغيرة في العراق، تظهر أهمية مشاركة المزارعين الصغار بمجموع الحيازات العائدة، لهم مقارنة بمجموع الحيازات والمساحات لعموم العراق، إذ يمثل صغار المزارعين أكثر من ثلاثة ارباع الحيازات الزراعية، وهذا يمثل الأهمية النسبية الكبيرة لمساهمة هذه الشريحة من المزارعين في القطاع الزراعي من حيث القوى العاملة في الريف، ومن حيث المساهمة في الإنتاج الزراعي.[2]

**ثانياً: العوامل المؤثرة على المشاريع الزراعية الصغيرة**

**وتتمثل هذا العوامل بمايلي:.**

**1- العوامل الديمغرافية**: أشارت دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخاصة بتطوير المزارع التقليدية الصغيرة في الوطن العربي، إلى وجود الاختلاف في التركيب العمري والجنسي للسكان، تبعاً لاختلاف المناطق التي يقطنونها ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي وظروفهم البيئية وتركيبتهم المهنية، إضافة إلى ثقافتهم وما تضمه من أعراف وعادات وتقاليد، إذ تتميز المشاريع الزراعية الصغيرة في العراق بأن شعبه من هم في سن (30-60) عأما تصل إلى 80% وبلغ عدد افراد الأسرة الواحدة نحو (12 فرد في المتوسط)، حيث تشكل نسبة القوى العاملة الفعالة (53.5%) من مجموع السكان الفلاحي.

**2- التركيب الحيازي:** ونعني به نسبة توزيع المزارعين وفقاً لفئات الحيازة التي تشكل صغار المزارعين، حيث تبلغ فئات الحيازة في العراق (10-30) دونم بالمرتبة الأولى من عدد الحائزين، وتشكل مساحة (35.04%)، في حين أن (30-50) دونم تشكل مساحتها أكثر من النصف وتحتل 30.2% من مجموع عدد الحائزين[3].

**3- أنماط استغلال الأراضي الزراعية:** كان حجم القروض في العراق يتذبذب ولا يصل إلى مستوى الطموح خلال الثمانينيات والتسعينيات بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية وتقلب أسعار النفط العالمية في ذلك الوقت. ومع حدوث الحرب عام 1991، انخفض حجم القروض الممنوحة مقارنة بعام 1990، وارتفعت قيمتها المطلقة في الأعوام 1993-1994 بسبب ارتفاع التضخم النقدي وانخفاض القيمة الفعلية للقروض. تحملت الدولة أعباء مالية كبيرة في

---

[1] عبدالمحسن ميرغني عبدالله، أثر التمويل بصيغة السلم في دعم القطاع الزراعي: دراسة حالة البنك الزراعي السوداني في الفترة من( 2000 - 2010 )، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 2011، ص 76-80.

[2] تهاني عوض، تجربة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي المطري الآلي، دراسة تطبيقية على منطقة القضارف، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 1995، ص 45-50.

[3] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص 474، الخرطوم، 2007،ص 48.

ظل ظروف الحصار، مما أدى إلى إيقاف نشاط المصارف في منح القروض في أغسطس 1994، مما تسبب في انخفاض حجم القروض في ذلك العام. واستمرت نشاطات المصارف في منح القروض بشكل محدود في السنوات التالية بسبب تحسن أوضاع المنتجين الزراعيين وتسويق حاصلات الحبوب للدولة بأسعار مشجعة[1].

**4- اهم التراكيب المحصولية:** تعتبر التراكيب المحصولية أساسية في العراق ويجب مراعاتها في عملية التخطيط الزراعي للاستفادة الأمثل من الموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية والاقتصادية. تشكل محاصيل الحبوب الجزء الأكبر في التركيب المحصولي لصغار المزارعين بنسبة 58.37% من إجمالي المساحة المزروعة، تليها الخضروات بنسبة 13.33%، وتشكل المحاصيل الصيفية 24% من إجمالي المساحة المزروعة. نسبة التكثيف الزراعي بلغت حوالي 89%، مما يعني إمكانية التوسع في زراعة محاصيل جديدة أو زيادة مساحة المحاصيل الزراعية الشتوية.

**5– خصائص الحيازة الحيوانية:** تعتبر الثروة الحيوانية مصدرًا رئيسًا للدخل لصغار المزارعين في العراق وتسهم في تسيير الأمور المالية لديهم. يكمن الهدف الأساسي لتربية الحيوانات في تلبية الاحتياجات الإنتاجية والخدمية، مثل توفير اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب. تشكل الأبقار نسبة كبيرة من الحيوانات بنسبة تصل إلى 61%، تليها الأغنام.[2]

**ثالثاً- التسهيلات والخدمات الزراعية المتاحة للمزارعين الصغار:**

ومن هذه التسهيلات نذكرمنها:

**1- خدمات المكننة:** من بين الخدمات التي يحصل عليها صغار المزارعين هي خدمات المكننة. تعتبر هذه الخدمات ذات تأثير مباشر على الإنتاجية الزراعية، حيث تؤثر على التربة وتقلل الوقت المطلوب لإنجاز عمليات تهيئة الأرض الزراعية. ومع ذلك، فإن هذه الخدمات قد تنحصر في العراق بسبب الحروب والحصار، مما أدى إلى فقدان العديد من المحاصيل الزراعية وارتفاع ملحوظ في تكلفة استئجار الآليات الزراعية. وقد تأثر هذا الواقع سلبًا على نوعية وحجم الخدمات المتاحة لصغار المزارعين، الذين يجدون صعوبة في تحمل تكاليف استئجار هذه الآليات.

---

[1] هناء غازي، سياسة التمويل والاقراض الزراعي ودورها في تطوير الزراعة في العراق، بحث منشور في مجلة المصرف الزراعي، قسم التخطيط والعمليات المصرفية، وحدة اعلام المصرف، النشرة المصرفية، العدد 2، 2009، ص8

[2] Abdul Waheed Bhutto, and Aqeel Ahmed Bazmi. "Sustainable Agriculture and Eradication of Rural Poverty in Pakistan." Natural Resources Forum، magazine،31, the number 4, 2007، p62. https://doi.org/10.1111/j.1477-8947.2007.00162.x.

**2- خدمات التدريب والارشاد:** ونعني بها توفير خدمات في مجال الارشاد والتدريب لتوفير الخدمات الارشادية للمزارعين في مجال الوقاية ومكافحة الآفات الزراعية.

**3- خدمت التمويل الزراعي**: تتضمن خدمات التمويل الزراعي لصغار المزارعين العراقيين في انشاء المصارف الحكومية والاهلية، لتقديم القروض لهذه الفئة بشروط ميسرة واسعار فائدة متدنية.

**4 - خدمات التسويق الزراعي:** وتتضمن تهيئة المؤسسات التسويقية لتسهيل اجراءات تسويق المنتجات الزراعية، من خلال انشاء مراكز تسويق الفواكه والخضر وانشاء ووكالات لبيع اللحوم والدواجن والاسماك، وانشاء مخازن مجمدة ومبردة، فضلاً عن توفير خدمات النقل.

**5- خدمات التجهيزات الزراعية:** يتلقى صغار المزارعين خدمات مختلفة في مجال التجهيزات، حيث يتم تزويدهم بمستلزمات الانتاج من اسمدة وبذور محسنة ومبيدات حشرية وعلاجات بيطرية، وبيعها لصغار المزارعين بأسعار رمزية تعادل (20) من التكلفة، اضافة إلى توفير مواد الري الحديثة، وبيعها للمزارعين بأسعار مخفضة بنسبة (40%) من القيمة الحقيقية.

**6- خدمات تعاونية:** وتشمل انشاء هيئات أو مؤسسات أو بنوك تعاونية، تقوم بتسجيل المزارعين وابناء الريف في جمعيات تعاونية، بهدف زيادة قدرة هؤلاء المزارعين التساومية ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم والحصول على القروض، ففي العراق يتم تقديم الخدمات التعاونية من قبل المصرف الزراعي التعاوني، الذي يقدم القروض للجمعيات التعاونية[1].

**رابعاً- المخاطر الطبيعية والبيئية التي تواجه صغار المزارعين:**

تَّعد المخاطر الطبيعية والبيئية التي يتعرض لها المزارع الصغير بشكل كبير، من أهم العوامل التي تؤثر سلباً على عمل واداء المؤسسات المقرضة، حيث أن مشكلة عدم التسديد للقروض مرتبطة بشكل كبير بالمخاطر الطبيعية والبيئية، التي يتعرض لها المنتجين الزراعيين، والتي تشتمل على المخاطر التقنية **(**اختلاف الانتاج الفعلي عن الانتاج المتوقع، بسبب من الظروف الجوية غير المناسبة والامراض... الخ**)**، ومخاطر السوق **(**اختلاف الاسعار الفعلية عن الاسعار المتوقعة، إذ يحصل المزارعون على الاسعار التي تحددها قوى السوق**)**، وليس باستطاعتهم تحديدها بأنفسهم، اضافةً إلى مخاطرة المال وتشمل المخاطر التي يتعرض لها رأس المال المملوك والمقترض نتيجة لظروف عمل غير ملائمة[2].

---

[1] سرمد علي حسين، تحليل اقتصادي لسياسات الدعم لبعض المنتجات الزراعية في العراق للمدة 1999-2002، المعهد التقني- المسيب، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، العدد 75، 2009، ص15.

[2] عماد عمار السنبل، تجربة الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الزراعي العراقي، كلية الزراعة، جامعة الانبار، مجلة الانبار للعلوم الزراعية، المجلد8، عدد خاص بالمؤتمر،2010، ص195.

**خامساً: أهم اسباب التضخم النقدي في المشاريع الزراعية الصغيرة:**

**ومن هذه الاسباب مايلي:**

1 -زيادة الطلب على السلع والخدمات، مقابل عجز النظام الاقتصادي على توظيف موارد اضافية انتاجية جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الضغط نحو زيادة الاسعار لتوزيع السلع والخدمات المتوفرة، وهذا هو (تضخم الطلب).

2-زيادة التكاليف الانتاجية للسلع والخدمات الناتجة من سحب موارد موظفة في استخدامات أخرى، أو زيادة الاجور واسعار المواد الاولية، وهذا يعده (تضخم التكاليف).

3-زيادة الواردات عن الصادرات الزراعية مع ارتفاع معدلات الاستهلاك للسلع الزراعية، بسبب

4-زيادة الدخول الزراعية وزيادة القروض الزراعية[1].

**سادساً: دور قروض المصرف الزراعي التعاوني وعلاقته بالنشاط الاقتصادي:**

**1-علاقة القروض بالنشاط الزراعي:** يعتبر التمويل الزراعي احد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يبحث عن اهميته توفير رأس المال لاستثماره في الزراعة ومصادر الحصول عليه، كما يبحث شأن المؤسسات الائتمانية التي يمكنها توفير رأس المال للمزارعين والاسس التي تتبناها تلك المؤسسات في الاقتراض لتضمن النجاح في اعمالها وكذلك يبحث عن كلفة عملة الاقتراض والاثار الاقتصادية للأنواع المختلفة من القروض سواء بالنسبة للمزارع او بالنسبة للبنيان الاقتصادي والزراعي بشكل عام. كما يوصف بانه الكيفية التي يمكن من خلالها الحصول على رأس المال واستعماله في مختلف العمليات الزراعية. والتمويل الزراعي هو طريقة الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي أي انه يتضمن الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع راس المال الذي تحتاجه الزراعة لإنفاقه في الانتاج والتسويق الزراعي، إذ ان توفير رأس أمال للمزارعين يساهم في تعبئة عناصر الانتاج الاخرى ضمن توليفة مثلى مما يؤدي إلى خلق الانتاج وزيادته وتأثر التنمية الزراعية الاقتصادية في القطر، وبشكل عام يمكن تلخيص اهمية الاقراض للنشاط الزراعي:

**أ-**الارتقاء بمستوى الانتاج الزراعي وتنويع مصادر الدخل.

**ب-**تحسين الخدمات التسويقية وزيادة الكفاء التسويقية.

**ج-**تنمية المدخرات الزراعية عن طريق التمويل الذاتي.

**د-**مواجهة الظروف والازمات الاقتصادية.

[1] محمد أمين لزعر، مرجع سابق ، ص 20-23.

**2- تطورات حجم اقراض المصرف الزراعي التعاوني:**

ان تتبع تطورات وحجم اقراض المصرف الزراعي التعاوني له اهمية كبيرة في معرفة مدى مساهمته في تطور القطاع الزراعي وهل انعكس هذه التمويل في نمو النشاط الزراعي[1]، ويوضح الجدول (7) ان حجم القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني إلى القطاع الزراعي لعام 2004 بلغت مقدار 30431589 مليار دينار لتنخفض للعام 2005 بمقدار 28361235 مليار دينار وبمعدل نمو سالب -6.8% عن العام السابق، ليرتفع حجم هذه التمويل إلى اعلى مستوى في عام 2015 بمقدار 390180150 مليار دينار وبمعدل نمو 45.2% وذلك لينخفض بعد ذلك حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني إلى ادنى مستوى له في عام 2018 بمقدار 21005850 مليار دينار وبمعدل نمو سالب 82.2-%، أما عام 2019 قد توقف المصرف الزراعي عن منح القروض الزراعية بكافة اشكالها. وكانت نسبة هذه القروض من الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية 0.9% لعام 2004 لترتفع إلى اعلى نسبة مساهمة لها في مدة الدراسة 4.7% في عام 2015 ، لتنخفض بعد ذلك إلى ادنى نسبة مساهمة في الناتج الزراعي المحلي 0.3% عام 2018.

أما سعر الفائدة الذي يعبر عن الثمن او التعويض الذي يدفع لقاء استعمال راس المال لفترة من الزمن قد تراوح بين 12% -16% لمدة الدراسة ويعد هذا السعر مرتفع أمام حجم القروض والارباح التي يحصل عليها المزارع.

ان حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني تعاني من تذبذب الكبير ارتفاعا وانخفاضا للقروض الممنوحة، كما ان حجم هذه التمويل منخفض جدا ولم تتجاوز متوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الزراعي 2% للمدة 2004-2021 ولا يرتقى إلى تطوير ودعم هذه القطاع الذي يعاني من الاختلالات ومشاكل عديدة، وهذا يدل غياب التخطيط الاستراتيجي طويل المدة لدعم وزيادة الانتاج في القطاع الزراعي وان هذه التمويل يتبع الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد بطبيعة على ايرادات وصادرات النفط الخام في ادارة الاقتصاد وهذه الايرادات هي عرضة لصدمات انخفاض اسعار النفط الخام العالمي مما يوثر على تمويل الموازنة العامة وعلى دعم هذه القطاع.

[1] سعد عبدالكريم حماد، قياس وتحليل قروض المصرف الزراعي التعاوني في دعم النشاط الزراعي، دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2019، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 2019، ص402.

**جدول(7) القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني وسعر الفائدة للمدة(2004-2021) مليون دينار**

| السنة | حجم القروض الزراعية الممنوحة مليون دينار | معدل النمو% | أسعار الفائدة % | نسبة حجم القروض الممنوحة للناتج المحلي الزراعي% |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 30431589 | | 14 | 0.9 |
| 2005 | 28361235 | -6.8 | 14 | 0.7 |
| 2006 | 104829256 | 269.6 | 14 | 2.3 |
| 2007 | 112553324 | 7.3 | 16 | 2.1 |
| 2008 | 143299537 | 27.3 | 15 | 2.5 |
| 2009 | 51788683 | -63.8 | 15 | 0.8 |
| 2010 | 207670432 | 300.9 | 15 | 2.5 |
| 2011 | 279964321 | 34.8 | 15 | 3.1 |
| 2012 | 545267286 | 7.4 | 12 | 2.8 |
| 2013 | 554495374 | 5.7 | 12 | 2.9 |
| 2014 | 340445924 | -15.5 | 12 | 2.0 |
| 2015 | 230478857 | 45.2 | 12 | 4.7 |
| 2016 | 231599505 | -40.6 | 12 | 3.0 |
| 2017 | 118237918 | 48.9 | 12 | 1.9 |
| 2018 | 21005850 | -82.2 | 12 | 0.9 |
| 2019 | 179649633 | -755.2 | 12 | 0.05 |
| 2020 | 27248513 | -84.8 | 12 | 0.2 |
| 2021 | 294254766 | 979.8 | 12 | 0.03 |

**المصدر : وزارة الزراعة ، الجهاز المركزي للإحصاء**

ويوضح الشكل( 6) نمو القروض الزراعية في العراق للمدة (2004 – 2021)

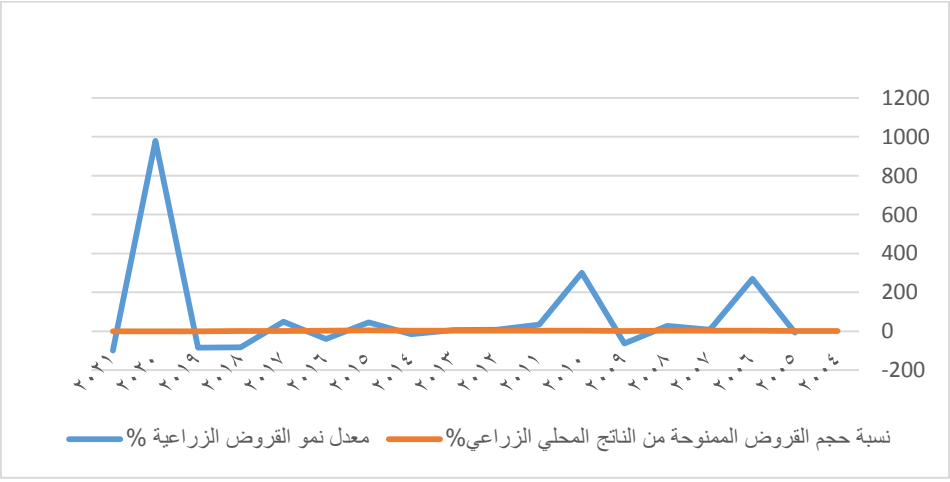


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)ص112 للمدة (2004-2021)

## المبحث الثالث: الاستثمار والانتاج في القطاع الزراعي في العراق

**سيتناول هذا المبحث الاستثمار والانتاج الزراعي من الواقع والمحددات للاستثمار ومناخ الاستثمار ومشاكل القطاع الزراعي في العراق وكمايلي:**

### المطلب الاول: واقع الاستثمار والانتاج في القطاع الزراعي في العراق:

لقد تعرض العراق إلى الكثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي انعكس أثرها بصورة واضحة على مجمل الاقتصاد الوطني من جهة ، وإهمال الجانب الزراعي في البلاد من جهة أخرى منذ ثمانينات القرن الماضي، و مع ارتفاع نسبة الملوحة في المياه والأراضي الزراعية ، وضعف الإنتاجية أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى زيادة الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي على المنتجات الزراعية . ففي عام 2002 وصلت نسب الاستيرادات الزراعية مابين80 – 100% للعديد من المواد الأساسية ( كالحنطة، والرز، السكر، الزيوت النباتية) [1].كذلك فان الأزمات الاقتصادية و السياسية و الأمنية التي عصفت بالبلاد جعلت الكثير من المستثمرين المحليين والأجانب يعزفون عن الاستثمار في القطاع الزراعي لذا سنتناول واقع الاستثمار و الإنتاج في القطاع الزراعي في العراق .

### اولاً- واقع الاستثمار في القطاع الزراعي :

يعد الاستثمار بشقيه المحلي و الأجنبي من الأدوات الرئيسة التي تساعد في تنمية القطاع الزراعي فمن الصعوبة تطوير أو تحديث هذا القطاع في ظل غياب الاستثمارات المطلوبة ، فكل تقدم مرهون بالمزيد من الاستثمارات، وكذلك يعتبر الاستثمار هو عملية دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة من رأس المال والأرض والعمل، وتشغيلها بهدف زيادة إنتاجيتها بقصد زيادة إنتاج السلع الغذائية التي تسد حاجة المجتمع، إذ انه نوع من الانفاق الاستثماري على اصول وموجودات يتوقع منها تحقيق عائد مستقبلي وعلى مدى طويل.[2] أوهو تكوين لرأس المال واقتناء أو خلق للموارد لاستخدامها في الإنتاج . ويتكون رأس المال من كل من الاصول الملموسة وغير الملموسة وينظر اليه غالبا من منظور الفئات التالية، والتي تتسم كلها بالأهمية بالنسبة للإنتاجية الزراعية:

---

[1] كمال البصري، النفط و التحديات الاقتصادية، عدد خاص عن ندوة مناقشة مسودة قانون النفط والغاز، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، بغداد، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، العدد4، 2007 ، ص8 .

[2] The Commotion World Food security, The principles for Responsible investment in Agriculture and food systems, 2014,p.44.

أ- رأس المال المادي: مثل المكائن والآلات والابنية في المزرعة، والبنية التحتية الخارجية الموجودة خارج المزرعة.

ب-رأس المال البشرى: الذي يتم الحصول عليه عن طريق التعليم والتدريب وخدمات الارشاد الزراعي .

ج- رأس المال الفكري: الذي يتم الحصول عليه عن طريق البحث والتطوير في مجال التكنولوجية الزراعية وممارسات الادارة.

د- رأس المال الطبيعي: مثل الأرض والموارد الطبيعية الأخرى التي تلزم للإنتاج الزراعي.

ه- رأس المال الاجتماعي: مثل المؤسسات والشبكات التي تبنى الثقة وتقلل المخاطر.

و- رأس المال المالي: مثل المدخرات الخاصة.

ويمكن تصنيف المستثمرين في الزراعة إلى أربعة فئات عام وخاص واجنبي ومحلي. وأغلبية المستثمرين المحليين من القطاع الخاص هم من المزارعين، وهم يمثلون بجدارة أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة لدى الدول ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. أما مستثمرو القطاع العام المحلي، وهم بالدرجة الأولى الحكومة، فهم ثاني أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة، ثم في المرتبة الثالثة بفارق كبير المستثمرون الاجانب كشركاء التنمية ومن ثم يليهم المستثمرون الاجانب من القطاع الخاص مثل المؤسسات، وهؤلاء المستثمرون من القطاع العام والخاص والمحليون.[1]

أن القطاع الزراعي في العراق يعاني من مشكلة عدم جإذبيته للاستثمارات لأسباب عديدة و موضوعية تتمثل بانخفاض العائد على رأس المال المستثمر، وطول دورة رأس المال في بعض الأنشطة الزراعية، و تعرض الاستثمارات الزراعية إلى مخاطر عالية سواء كانت طبيعية أم بسبب عدم الاستقرار الأمني و الاقتصادي في العراق، حيث أن المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يقيس المخاطر المتعلقة بالاستثمارات و الذي يغطي18 دولة عربية من بين 140 دولة يشير إلى أن العراق يقع ضمن فئة الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً[2] .

أن البلد بحاجة ماسة إلى الاستثمارات و ذلك من اجل رفع مستوى هذا القطاع في منافسة البضائع الزراعية المستوردة و تمكينه من سد الحاجة المحلية و تحقيق الاكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي و من ثم التصدير إلى الخارج.

**ثانياً- محددات الاستثمار**

[1] FAO, Investment in agriculture for better future, The state of food and Agriculture, 2012,p.10.

[2] عبد الحسين جليل ألغالبي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات اجتذابه نحو العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة ، المجلد 2، العدد8، 2007 ، ص19.

يمكن إجمال أهم محددات الاستثمار بالاتي[1]

**1. الكفاية الحدية للاستثمار**

وهو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي العائد المتوقع من البديل (المشروع) الاستثماري مساوياً تماما لتكلفة الاستثمار المبدئي ، وذلك خلال العمر الافتراضي للمشروع الاستثماري ، ومن الجدير بالذكر إن العلاقة بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية للاستثمار هي علاقة عكسية استناداً إلى العلاقة العكسية بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة، إذ إن أية زيادة في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار ،ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار طبقا للتحليل الاقتصادي الكلي أي أن العلاقة عكسية بين الكفاية الحدية للاستثمار وحجم الاستثمار.

**2. معدل العائد على الاستثمار**

يعتبر معدل العائد على الاستثمار احد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لان القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج الا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية ، مع اخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة .

**3.سعر الفائدة:**

إن انخفاض أسعار الفائدة يسهم في زيادة حجم الإقراض، ومن ثم زيادة الاستثمار، والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة قد لا يكون العامل الحاسم في تغيير الاستثمار على مستوى المشروع ،لان هناك عوامل أخرى مثل الأرباح، وحجم المبيعات، وتغيرات أسعار السلع والخدمات، والدخل ، وحجم الأصول الرأسمالية المتاحة للمشروعات، أو السيولة النقدية لدى رجال الأعمال وغيرها. فضلاً عما أثبتته بعض الدراسات بأن سعر الفائدة يمثل نسبة منخفضة وقليلة من تكاليف الإنتاج على مستوى المشروع الاقتصادي.

[1] سعد عبد نجم عبدالله العبدلي، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، ص27.

**4.سعر الخصم:**

يتحدد سعر الخصم في ضوء تغيرات سعر الفائدة، وتغيرات قيمة النقود، إذ لايقل سعر الخصم أهمية على سعر الفائدة من حيث التأثير في حجم الاستثمار في المشروع، أي إن هناك علاقة عكسية بين سعر الخصم وحجم الاستثمار، فكلما ارتفع سعر الخصم انخفض حجم الاستثمار، وبالعكس مع ثبات العوامل الأخرى، لان سعر الخصم يمثل تكلفة على القيمة الصافية للتدفقات النقدية للمشروع.

**5.مناخ الاستثمار:**

**مدى توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي اللذين يساهمان في خلق المناخ الاستثماري الجاذب،** فكلما كان مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة جاذبا للاستثمار، ومشجعا، ومواتياً زاد الاستثمار، وكلما كان مناخ الاستثمار طارداً، وغير مشجع انخفض الاستثمار على المستوى الكلي، لذلك فإن الاقتصاديات جميعها في العالم تسعى إلى إيجاد مناخ الاستثمار الجاذب.

ومن خلال الجدول ادنا سوف نوضح حجم الانفاق الاستثماري الكلي والانفاق الاستثماري الزراعي ونسبة مساهمة الانفاق الاستثماري من الانفاق الاستثماري الكلي

يبين الجدول (8) أن مقدار الأنفاق الاستثماري الحكومي قد ارتفع من 186100 مليون دينار عام 2004 إلى( 1511113 )مليون دينار عام 2008 ،وذلك بسبب انطلاق المبادرة الزراعية في تلك السنة من اجل تخفيض التدهور الحاصل لهذا القطاع الحيوي ونسبة المساهمة زادت من (4.74) % إلى (12.71) % ولكن اغلب الزيادات في التخصيصات الاستثمارية قد ذهبت أدراج الرياح وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم ,وانتشار الفساد المالي والإداري, وفي عام 2009 انخفض الانفاق الاستثماري الزراعي إلى 91140.70 واخذ بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض حتى وصل في عام 2021 إلى (458792 ) وكذلك انخفاض نسبة المساهمة في عام 2009 إلى(0.86)% وحتى عام 2021 بالتذبذب حتى وصلت إلى(3.44)% إذ نجد ان التذبذبات التي حدثت خلال هذه الفترة في الانفاق الاستثماري الزراعي ونسبة المساهمة هي تعود إلى عدة اسباب منها انخفاض اسعار النفط والجماعات الارهابية وجائحة كورنا، مما أدى إلى تلكؤ عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية. ان هذه الاسباب مجتمعة تشكلت بمجموعها معوقات للاستثمار المحلي والأجنبي والتي أدت إلى عزوف الكثير من المستثمرين المحليين

والأجانب عن الاستثمار في العراق بصورة عامة و القطاع الزراعي بصورة خاصة، ما عدا بعض المشاريع الاستراتيجية التي دخل فيها المستثمر الأجنبي في القطاع النفطي .

و على الرغم من ارتفاع التخصيصات الاستثمارية من الدولة ، ألا أنها في حقيقة الأمر لم تكن عند المستوى المطلوب لرفع مستوى القطاع الزراعي و تمكينه من زيادة الإنتاج و استصلاح الأراضي و سد الحاجة المحلية و تقليص الفجوة الغذائية بين الصادرات و الاستيرادات الزراعية و تمكينه أيضا من زيادة قدرته التنافسية للبضائع الأجنبية و من ثم التصدير إلى الخارج و خاصة في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي و الغاء التعريفات الجمركية و فتح الحدود على مصرعيها أمام البضائع الزراعية الأجنبية.

**جدول (8) الانفاق الاستثماري الكلي والانفاق الاستثماري في القطاع الزراعي للمدة(2004-2021) مليون دينار**

| السنة | الانفاق الاستثماري في القطاع الزراعي | الانفاق الاستثماري الكلي | مساهمة الانفاق الاستثماري الزراعي من الانفاق الاستثماري الكلي |
|---|---|---|---|
| 2004 | 186100 | 3924260 | 4.74 |
| 2005 | 198229 | 4572018 | 4.33 |
| 2006 | 223889.6 | 6027680 | 3.71 |
| 2007 | 301822 | 7723044 | 3.90 |
| 2008 | 1511113 | 11880675 | 12.71 |
| 2009 | 91140.70 | 10513405 | 0.86 |
| 2010 | 864662.6 | 19472000 | 4.44 |
| 2011 | 1423264 | 17832113 | 7.98 |
| 2012 | 1448038.372 | 29350954 | 4.93 |
| 2013 | 1374203.345 | 40380750 | 3.40 |
| 2014 | 979511 | 38752700 | 2.52 |
| 2015 | 477181 | 27777084 | 1.71 |
| 2016 | 355984 | 18408235 | 1.93 |
| 2017 | 412964 | 16464461 | 2.50 |
| 2018 | 224364.089 | 13820333 | 1.62 |
| 2019 | 354216 | 24422590 | 1.45 |
| 2020 | 135746 | 3208905 | 4.23 |
| 2021 | 458792 | 13322700 | 3.44 |

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2004-2021)

**ثالثاً- واقع الإنتاج الزراعي في العراق:.**

يحتل الإنتاج الزراعي في العراق أهمية زراعية كبيرة وتأتي من خلال ما يوفره الإنتاج الزراعي النباتي و الحيواني من محاصيل متنوعة كالحبوب والفواكه والتمور، إذ تعد المصدر الرئيس للسعرات الحرارية و البروتين الذي يعتمده الإنسان ، ومن خلال متابعة أنماط الغذاء الرئيسة في العراق، نجد أن لمحاصيل الحبوب القمح والشعير تأثيراً بالغ الأهمية من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية . أن موقع القمح الاستراتيجي في النمط الغذائي في العراق ليس حالة اعتباطية ، وإنما هو نتيجة للقيمة الغذائية العالية التي يوفرها القمح ، إذ أن القمح يمد الجسم بكمية كبيرة من السعرات الحرارية تصل إلى 3640 سعره حرارية و بروتينات تقدر بحوالي 109لكل غرام[1] .

أن القمح يفوق جميع محاصيل الحبوب في كمية السعرات الحرارية و البروتين التي يوفرها في استهلاك الكيلوغرام الواحد ، لذلك سوف أتناول أنتاج القمح والشعير والرز والذرة الصفراء كنموذج لمحاصيل الحبوب وكما موضوح بالجدول .

**ا- محاصيل الحبوب**

تعد محاصيل الحبوب من اهم المحاصيل الزراعية النباتية ولاسيما (الحنطة والشعير والرز) التي يعتمد عليها الانسان والحيوان في غذائه، وتأتي في مقدمة المنتجات النباتية في اهميتها النسبية من حيث مساهمتها في مكونات الغذاء اليومي المتاح للاستهلاك، فضلا عن كونها تعد مصدراً مهما في التجارة العالمية استيراداً وتصديراً.

لذا نجد ان الجدول(9) سوف يوضح المساحة والانتاج لكل محاصيل الحبوب حيث نجد ان الانتاج الاجمالي لمحاصيل الحبوب كان متذبذب ابتدأ من عام 2004 حتى عام 2021 حيث كان في عام 2004 اجمالي الانتاج 2887 طن ثم زاد بعد ذلك الانتاج لمحاصيل الحبوب في العامين 2005-2006 الاستقلال الامثل للمساحات فضلا عن غزارة الامطار خلال العامين ثم اخذت بالتذبذبات بعد ذلك من عام2007 حتى عام 2021 وان سبب هذه التذبذب والانخفاض في الانتاج هوه انخفاض المساحة المزروعة فضلا عن التراجع الكبير في معدلات

[1] بشير هادي عودة، أهمية العامل التقني في تحقيق الأمن الغذائي القمحي في العراق، دراسة كمية للسنوات 1980 – 1996، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، 2000، ص5

سقوط الامطار، وان السبب الاساس هو عدم انتظام كميات الانتاج هو تذبذب كميات الامطار من سنة لأخرى مما يتطلب انتهاج سياسة زراعية تتناسب وتشيع الفلاحين من خلال منح القروض الزراعية واستخدام تقنيات الري الحديثة واستغلال الامثل لمياه الامطار من خلال خزنها والاستفادة منها اضافتا إلى الاستغلال الكبير للمساحات المزروعة التي تسهم بشكل كبير في زيادة الانتاجية لمحاصيل الحبوب.

**الجدول(9)المساحة والانتاج لمحاصيل الحبوب في العراق للمدة (2004-2021)**

| السنوات | الانتاج النباتي | | | | | | اجمالي الانتاج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | محصول الحنطة 1000طن | المساحة 1000 دونم | محصول الشعير1000 طن | المساحة 1000 دونم | محصول الرز1000 طن | المساحة 1000 دونم | |
| 2004 | 1832 | 6159 | 805 | 3829 | 250 | 351 | 2887 |
| 2005 | 2228 | 6411 | 754 | 4253 | 308 | 428 | 3290 |
| 2006 | 2286 | 6054 | 919 | 4103 | 363 | 502 | 3568 |
| 2007 | 2203 | 6280 | 748 | 4374 | 392 | 497 | 3343 |
| 2008 | 1255 | 5741 | 403 | 5395 | 248 | 339 | 1906 |
| 2009 | 1700 | 5050 | 502 | 2818 | 173 | 219 | 2375 |
| 2010 | 2749 | 5544 | 1137 | 4027 | 155 | 191 | 4041 |
| 2011 | 2809 | 6543 | 820 | 3651 | 235 | 263 | 3864 |
| 2012 | 3062 | 6914 | 832 | 2850 | 361 | 318 | 4255 |
| 2013 | 4178 | 7376 | 1003 | 3364 | 451 | 383 | 5631 |
| 2014 | 5055 | 8528 | 1278 | 4632 | 403 | 317 | 6736 |
| 2015 | 4055 | 7527 | 975 | 3532 | 109 | 110 | 5139 |
| 2016 | 3053 | 4216 | 499 | 820 | 181 | 154 | 3733 |
| 2017 | 2974 | 3154 | 303 | 601 | 165 | 135 | 3442 |
| 2018 | 2178 | 6331 | 191 | 3721 | 159 | 125 | 2528 |
| 2019 | 4343 | 8574 | 1518 | 4528 | 230 | 260 | 6091 |
| 2020 | 6238 | 8674 | 1756 | 4628 | 250 | 315 | 8244 |
| 2021 | 4234 | 9464 | 26700 | 3092 | 401 | 370 | 31335 |
| المجموع | 56432 | 118540 | 41143 | 64218 | 4834 | 5277 | 102408 |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2004-2021)

ويوضح الشكل( 7) اجمالي الانتاج في العراق للمدة (2004 –2021)

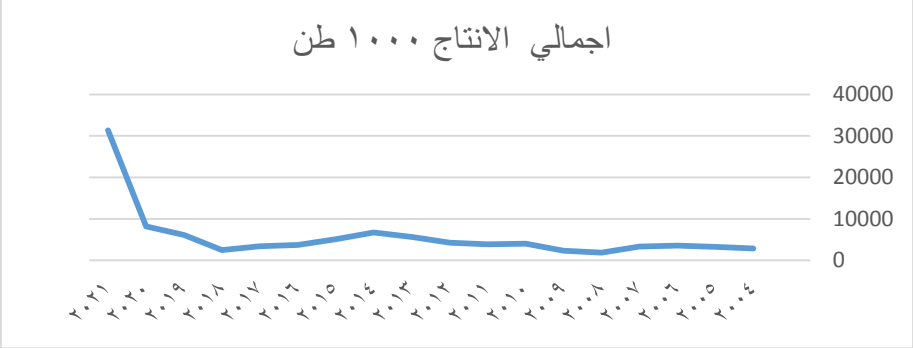


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)ص119 للمدة (2004–2021)

**رابعاً: المشاكل التي تواجه الزراعة في العراق:**

وتتمثل هذه المشاكل بما يلي:

**1- مشكلة ملوحة الأرض**

تعد مشكلة ملوحة الاراضي الزراعية من التحديات الرئيسة التي واجهت القطاع الزراعي في العراق ، وادت إلى تدهور وانخفاض الإنتاجية فيه ، وان تشبع التربة بالماء واتباع طرق ارواء تقليدية وغير منتظمة مع غياب نظام فعال لتصريف المياه ، الامر الذي أدى إلى زيادة ملوحة التربة عند السطح مما قلل من إنتاجها ثم تركها ، فضلا عن الطبيعة الجغرافية لمناطق وسط وجنوب العراق المتمثلة بارتفاع شديد في درجات الحرارة وبشكل خاص في موسم الصيف، وكذلك قلة مشاريع الري والبزل إذ بلغت نسبة المساحة المنجزة بمشاريع الري والبزل في جميع المحافظات 35 % ، وهي نسبة قليلة لا تتناسب مع ما يتدهور من اراضي صالحة للزراعة التي تقدرها وزارة الزراعة بنحو ( 100) الف دونم سنويا بسبب ارتفاع المياه الجوفية والملوحة والتصحر الناتجة عن سوء الادارة واستخدام نمط تقليدي جائر في الري دون اعتماد التكنولوجيا والاساليب الحديثة.

**2-مشكلة التكنولوجيا الزراعية**

تعد التكنولوجيا الزراعية من العناصر الاساسية والمهمة لأحداث عملية التنمية الزراعية ، وأن النقص في استخدامه في العراق يعد من التحديات الكبيرة التي يواجها القطاع الزراعي، وهنا ليس المقصود بالتكنولوجيا هو الآلات والمعدات فقط وإنما

التكنولوجيا المتعلقة بابتكار الأصناف الجديدة والبذور المحسنة وعمليات التهجين واستخدام الاسمدة والري واستصلاح الأراضي والإدارة الزراعية. [1]

**3- ضعف التنمية الادارية البشرية وانخفاض القدرات** : ذلك عن طريق ما يأتي:-

ا- الوضع الاداري السائد، إذ يعاني الجهاز الاداري من ترهل في حجم موظفيه وحلقاته الادارية مما ينعكس على حركته، ونشاطه وادائه.

ب- لازالت القدرات الفنية والادارية للعاملين في هذا النشاط بحاجة إلى الدعم والتطوير وتعزيز العمل الارشادي ورفع مستوى الوعي وقيادة المفاوضات للوصول إلى اتفاقيات مقبولة لتحسين كمية ونوعية المياه وضمان حصة عادلة ومقبولة للعراق.

ج- ضعف التنسيق بين الجهات البحثية والجهات التنفيذية ونقص حاد في مستلزمات البحث الميداني الحقلي وضرورة توأمته مع الارشاد الزراعي لتفعيل النتائج التي يتوصل إليها البحث وإيصالها إلى الفلاحين، ومعالجة النقص في الاعلام الزراعي.[2]

**4-ضآلة وانخفاض الاستثمارات في القطاع الزراعي:**

أن حصة القطاع الزراعي من اجمالي الاستثمارات في العراق ضئيلة ومنخفضة مقارنة بالاستثمارات النفطية، وكذلك عجز مؤسسات الاقراض الزراعي عن القيام بواجباتها، فالزراعة الحديثة لكي تحقق إنتاجية عالية فأنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة ، الا أن تمويل القطاع الزراعي العراقي ظل يعاني من جملة من المعوقات والمشاكل والتي منها : سوء ادارة مؤسسات الاقراض الزراعي وغياب خطة شاملة للسياسات الاقراضية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين فضلا عن عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة، كذلك انعدام الدور الرقابي من قبل الجهات المختصة في صرف القروض الممنوحة للمزارعين في المجالات الزراعية.[3]

**5-اقتصاد احادي الجانب:** اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بوصفه مصدرا وحيدا للثروة وهو خيار آني وليس استراتيجي وإهمال القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي وهذا ما يسمى بالاقتصاد احادي الجانب ، فيما يعاني الاقتصاد العراقي من

---

[1] اسعد حمدي محمد ماهر، التنمية الزراعية المستدامة في العراق –الواقع والتحديات، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد**3**،العدد **4**،2017 ، ص15.

[2] اثمار منصور حمزة المعيني، تحليل اقتصادي لبعض محددات الاستثمار الخاص للقطاع الزراعي في العراق للمدة (1990-2011)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الزراعة، جامعة بغداد، 2016،ص68.

[3] سلام منعم الشمري،المصدر سابق،ص 19.

اختلالات هيكلية قوية حالت دون حدوث تغيرات في التنمية الاقتصادية بسبب الحروب والحصار الاقتصادي .[1]

**المطلب الثاني: تحليل الهيكل التجاري الزراعي في العراق**

يقيس الميزان التجاري الفارق بين الصادرات والواردات للسلع التي تكون ملموسه وكذلك التجارة في السلع الأولية والاستهلاكية والسلع الرأسمالية، ويضم أيضاً التجارة في المواد الغذائية والصناعية..... إلخ

كلما كان الوضع الأمني والاقتصادي داخل الدولة مستقر أدى ذلك إلى ان تكون العمليات المسجلة داخل الميزان التجاري أكثر دقة.

ان الميزان التجاري في العراق له قطاع واحد يبرز دوره فيه ويحدد الحركة داخل الميزان وهو القطاع النفطي وعليه فإن الميزان التجاري بدون القطاع النفطي يعاني من عجز دائم بسبب الاعتماد عليه بصورة شبه كلية.

وأن أهمية التجارة الخارجية الزراعية تأتي من إن الزراعة هي القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات الدول النامية ولاسيما غير النفطية ومنها العراق، وإن ندرة الموارد الطبيعية من جهة وتوجه الاقتصاد العراقي إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي من جهة اخرى هي عوامل تدعو إلى إعادة توزيع عوامل الإنتاج المحلي القابل للتجارة وغير القابل للتجارة ضمن القطاع الزراعي[2] ويمكن توضيح ذلك عن طريق تحليل بيانات الصادرات والواردات الزراعية في العراق للمدة (2004-2021) :

**1-الصادرات الزراعية:**

تعد الصادرات الزراعية من المؤشرات المهمة على مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، ويمكن ملاحظة التطور في الصادرات الزراعية عن طريق الجدول (9) إذ نجد ان الصادرات الزراعية خلال المدة(2004-2021) قد سجلت انخفاضا واضحا إذ بلغت أدنى نسبة مساهمة من الناتج المحلي الاجمالي وهي (0.1%) خلال مدة البحث عام (2007 )، وان الميزان التجاري الزراعي في حالة عجز طيلة هذه المدة وان المنتجات الزراعية يتم استيرادها لعدم كفاية الإنتاج المحلي، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى القصور الكبير في

[1] نغم رحمن محمد عبد الله المكتومي، تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الزراعي العراقي للمدة ( 1990- 2010 )،رسالة ماجستير في العلوم الزراعية، جامعة بغداد، كلية الزراعة،2014،ص105

[2] زكريا مطلق الزوري، الادارة الاستخراجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسة، دار اليازوري العلمية، 2012، ص71.

السياسات الزراعية التي يتبعها العراق من التخطيط والتنفيذ وعدم وجود اسواق معتمدة لتصدير المنتجات الزراعية وذلك لأسباب متعلقة بانخفاض إنتاجها وعدم وضوح واستقرار اسواقها التصديرية وعدم القدرة على منافسة الاسواق الخارجية بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج المحلي وارتفاع اسعار المنتجات الزراعية.

**2- الواردات الزراعية:**

تعطي الواردات الزراعية مؤشرا واضحا على مدى عجز الدولة على تلبية حاجة المستهلك من السلع الزراعية وهذا يدعوها للاعتماد على الاستيراد. ويمكن توضيح ذلك من الجدول (10 ) إذ نجد خلال المدة(2004- 2021) ان هناك تذبذب في مسار الواردات خلال مدة البحث، إذ سجلت اعلى نسبة مساهمة لها خلال تلك المدة في عام 2004 وبلغت نسبتها في GDP (9.03% ) ثم أخذ بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة (2005-2012 )وسجلت أدنى نسبة مساهمة لها في عامين(2013-2014) فقد بلغت (0.57% ) ثم انخفضت الواردات الزراعية وبشكل ملحوظ خلال المدة (2013 - 2021) وسجلت خلال تلك المدة أدنى مستوياته ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى تدهور الوضع الامني والركود الاقتصادي الذي يشهده العراق وكذلك فرض الحكومة حظر على الكثير من المواد الزراعية من أجل النهوض بالقطاع الزراعي المحلي.

**جدول (10) تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية نسبة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة إلى الصادرات والواردات الاجمالية للعراق خلال المدة (2004-2021) مليون دينار**

| السنة\ العراق | الناتج المحلي الاجمالي (GDP) | الصادرات الزراعية دينار | نسبة الصادرات الزراعي / %GDP | الواردات الزراعية دينار | نسبة الواردات الزراعية/ %GDP | سعر الصرف الدولار | الميزان التجاري الزراعي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 47959000 | 9591.8 | 0.02% | 4,330,698 | 9.03% | 1453 | -4,321,106 |
| 2005 | 64000000 | 12800 | 0.02% | 3,603,200 | 5.63% | 1472 | -3,590,400 |
| 2006 | 77367000 | 15473.4 | 0.02% | 4,201,028 | 5.43% | 1475 | -4,185,555 |
| 2007 | 107828000 | 10782.8 | 0.01% | 7,709,702 | 7.15% | 1267 | -7,698,919 |
| 2008 | 155982000 | 31196.4 | 0.02% | 6,364,066 | 4.08% | 1203 | -6,332,869 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -1,908,821 | 1182 | 1.44% | 2,006,352 | 0.07% | 97531 | 139330000 | 2009 |
| -8,695,214 | 1186 | 5.52% | 8,790,766 | 0.06% | 95551.8 | 159253000 | 2010 |
| -9,275,500 | 1196 | 4.40% | 9,339,176 | 0.03% | 63676.2 | 212254000 | 2011 |
| -9,482,611 | 1233 | 3.77% | 9,584,301 | 0.04% | 101690.196 | 254225490 | 2012 |
| -1,477,373 | 1237 | 0.57% | 1,559,449 | 0.03% | 82076.2587 | 273587529 | 2013 |
| -1,438,196 | 1218 | 0.57% | 1,518,096 | 0.03% | 79899.79653 | 266332655.1 | 2014 |
| -1,421,171 | 1257 | 0.77% | 1,499,043 | 0.04% | 77872.38872 | 194680971.8 | 2015 |
| -1,529,024 | 1281 | 0.80% | 1,630,959 | 0.05% | 101934.916 | 203869832 | 2016 |
| -1,573,827 | 1256 | 0.75% | 1,662,493 | 0.04% | 88666.2838 | 221665709.5 | 2017 |
| -1,747,973 | 1207 | 0.69% | 1,855,540 | 0.04% | 107567.5496 | 268918874 | 2018 |
| -1,806,252 | 1202 | 0.69% | 1,917,406 | 0.04% | 111153.9476 | 277884869 | 2019 |
| -1,760,272 | 1240 | 0.84% | 1,848,286 | 0.04% | 88013.6164 | 220034041 | 2020 |
| -1,861,371 | 1455 | 0.64% | 1,958,396 | 0.03% | 97024.7165 | 301666670.2 | 2021 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد متفرقة السنوات (2004-2021)

**ويوضح الشكل ( 8) نسبة الواردات والصادرات الزراعية في العراق للمدة (2004 – 2021)**

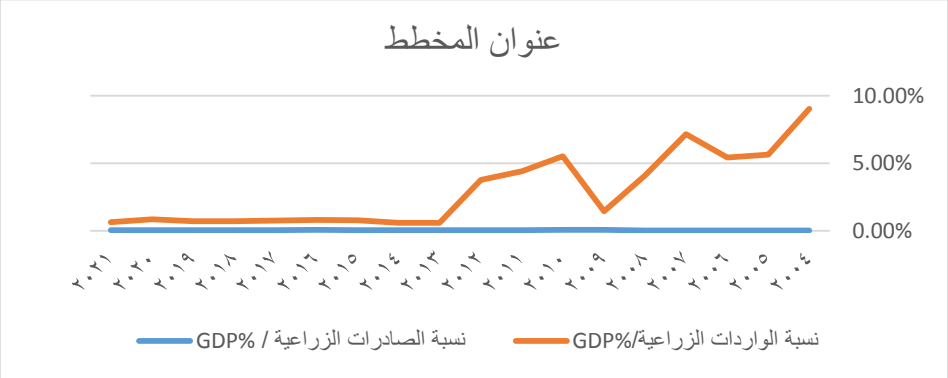


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) ص124للمدة (2004-2021)

# الفصل الثالث

## قياس وتحليل العلاقة بين سياسات التمويل في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في العراق

## (الجانب التطبيقي)

### المبحث الأول: الإطار النظري لبعض الاساليب القياسية المعتمدة في التحليل القياسي

### المبحث الثاني: توصيف وتقدير النماذج القياسية

### المبحث الثالث: مقارنة النتائج الإحصائية المتحصل عليها

**تمهيد:**

في هذا الفصل من البحث سنقوم باستخدام الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة من التحليل القياسي منها أستقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) وتقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع واختبار الحدود والاختبارات التشخيصية للبواقي وتقدير انموذج تصحيح الخطأ والأجل الطويل، وكذلك اجراء تقدير النماذج القياسية ثم مقارنة النتائج المتحصل عليها .

**المبحث الأول: الإطار النظري لبعض الأساليب القياسية المعتمدة في التحليل القياسي:**

يعمل التحليل القياسي على تزويد الباحثين بالمعلومات المفيدة عن السياسة الاقتصادية من خلال أدوات وأساليب احصائية وان أول اجراء يتخذ لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للسلاسل الزمنية طويلة الأمد هو تجنب الانحدار الزائف الذي يظهر نتيجة عدم استقراريه هذه السلاسل، ثم بعدها يأتي الاجراء الثاني المتمثل بإجراء اختبار التكامل المشترك لهذه المتغيرات بالإضافة لاختبارات أخرى لإيجاد العلاقة بين المتغيرات، لذا سيتم الاعتماد في هذا المبحث على عدد من الاختبارات القياسية وكما موضح أدناه:

**المطلب الاول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:**

يعد هذا الاختبار أول الاختبارات لأغلب النماذج التي تعتمد السلاسل الزمنية، وذلك لإثبات استقرار أو عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية، حيث ان عدم استقرار السلاسل يحدث بسبب عوامل متعددة اهمها التقلبات الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد او تعرض الاقتصاد للصدمات وبخاصة في الاقتصادات الريعية مما يدل على وجود ما يعرف بالانحراف الزائف (spurious regression).[1] ، يعد اختبار جذر الوحدة من اهم الاختبارات والاكثر شيوعاً لمعرفة مدى استقراريه السلاسل الزمنية من عدمه إذ لابد من عبور متغيرات هذه السلاسل هذا الاختبار قبل تقدير الانموذج وبيان استقراريه هذه المتغيرات (stationary) وإذا تبين عدم أستقراريتها فينبغي تحويل البيانات باستخدام بيانات أخرى أو عن طريق اخذ الفرق الاول للبيانات الأصلية أو استعمال طرق اخرى، إحصائياً تكون السلسلة الزمنية ذات سكون عندما يكون الوسط والتباين لهذه السلسلة ثابتا عبر الزمن وان قيمة التباين المشترك لمدتين تعتمد على المسافة بين هذه المدتين وليس على الزمن الحقيقي عند حساب التباين المشترك، أما السلسلة غير الساكنة فتحدث عندما يكون وسطها وتباينها غير ثابت (غير محدد) ومتكاملة من الرتبة (1)[2]. وهناك طرق عديدة لحساب اختبار جذر الوحدة منها طريقة الرسم البياني وطريقة معادلة الارتباط الذاتي واختبار ديكي-فولر البسيط (Dickey-Fuller) واختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) وتعد الطريقة الاخيرة(ADF) من اهم الطرق حيث تعد من الاختبارات الرئيسة والمهمة في تشخيص وجود أو عدم وجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية، ويمثل **(ADF)** تعديلاً لاختبار ديكي- فولر العادي **(DF)** بعد تطوره

[1] وعد شهاب الجبوري، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الاحتياطات الدولية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة مؤتة، الاردن، 2021، ص31.

[2] عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج E-VIEWS، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق، 2015، ص74.

من قبل ديكي- فولر عام 1981 من أجل التعامل مع الارتباط المحتمل في حد الخطأ وذلك عن طريق اضافة الفروق في المدد الزمنية المتأخرة، ويتم تحديد طول المدة الزمنية عن طريق معايير معينة مثل (Akaike Info criterion)، ويتم اختبار فرضية العدم (H0:b=0) أي ان السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة ( السلسلة الغير ساكنة) واختبار الفرض البديل ( H1:b<0) اي ان السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة ساكنة او مستقرة) وذلك عن طريق مقارنة احصائية (t) المقدرة للمعلمة (b) مع القيمة الجدولية لها فاذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية عندها نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (عدم وجود جذر الوحدة) أي ان السلسلة الزمنية تتصف بالاستقرار، أما في حالة كون قيمة (t) المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية فنقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة) ما يعني ان السلسلة الزمنية غير مستقرة أو غير ساكنة[1] .

وبشكل رئيس ان النماذج المعتمدة في اختبار جذر الوحدة هي كالاتي [2]:

انموذج يحتوي على حد ثابت فقط وصيغته:

$$\Delta Y_t = a + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \rho j \Delta Y_{t-i} + \cup_t \dots\dots (1)$$

انموذج يحتوي على حد ثابت واتجاه زمني وصيغته:

$$\Delta Y_t = a + \beta T + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \rho j \Delta Y_{t-i} + \cup_t \dots\dots (2)$$

انموذج لا يحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني وصيغته:

$$\Delta Y_t = (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \rho j \Delta Y_{t-i} + \cup_t \dots\dots (3)$$

حيث (a) الحد الثابت، (T) الاتجاه الزمني، (m) فترة الابطاء.

[1] ايفان جواد كاظم، قياس وتحليل العلاقة بين الكثافة النسبية لرأس المال وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص92.

[2] أزهر محمد عبد الله شنته، أثر الدين العام الداخلي في بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة) 2004 -2020)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص94.

## المطلب الثاني: انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):-

يعد انموذج (ARDL) أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك المستخدمة على نطاق واسع في السنوات الأخيرة، لان النموذج يوفر طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كالمتغيرات المستقلة في الانموذج ،ولقد طبق من قبل محمد هاشمي و(Pesaran and Shin) في عام1999ولقد تم تطويره من قبل Pesaran وعدد من الباحثين في هذا المجال في عام2001. وتتمثل أحدى مزايا هذا الانموذج في ان المتغيرات المضمنة في هذا النموذج لاتحتاج إلى تكامل بنفس الرتبة أي يمكن ان تكون متفاوتة في درجات التكامل، يمكن استخدامه إذا كانت المتغيرات متكاملة او مستقرة عند المستوى أي من الدرجة صفر (0) او متكاملة من الدرجة الاولى(1) او مستقرة عند الفرق الأول، أو مزيج من كلا الدرجتين . ولكن هناك شرط واحد في هذا الانموذج الا وهو ان لا تكون المتغيرات مستقرة أو متكاملة عند الفرق الثاني أو الدرجة الثانية (2) [1]. كما انه يسمح بان تكون المتغيرات التفسيرية المدروسة في النموذج بتخلفات زمنية (فترات إبطاء) مختلفة وهذا ما لا تسمح به بقية النماذج القياسية الأخرى.

ومن خلال إتباع الخطوات الآتية يمكن تقدير انموذج (ARDL):[2]

اختبار استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد رتب تكاملها باستخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF).

1- تحديد فترات التخلف المثلى للمتغيرات الاقتصادية باستعمال اختبار(VAR) واستنادًا إلى أقل القيم في المعايير المتمثلة بمعياري أكايك Akaike (AIC) وشوارز Schwarz (SC) أضف إلى ذلك معيار هانن كوين-Hannan Quinn(HQ).

---

[1] خضير عباس حسين الوائلي، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمه الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017، ص106.

[2] غفران حاتم علوان، قياس وتحليل دور قطاع الصناعة التحويلية في النشاط الإقتصادي في الإقتصاد العراقي باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، العراق، المجلد 17، العدد 53 ج 2، 2021، ص 160.

2-تقدير انموذج ARDL .

3-اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار (Bound-Test) اختبار الحدود للتكامل المشترك أو منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

4- اختبارات التشخيص للبواقي Residual Diagnostic Tests لاختبار جودة أداء الانموذج من خلال الاختبارات الآتية:

أ- اختبار خلو الانموذج من الارتباط التسلسلي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ويسمى أيضًا اختبار مضروب لاغرانج LM للارتباط التسلسلي بين البواقي.

ب- اختبار عدم ثبات تجانس التباين (المرونة غير المتجانسة).

ج -اختبار معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي الانموذج أو اختبار توزيع الأخطاء العشوائية اختبار (Jarque-Bera).

5- اختبار الإستقرارية الهيكلية للانموذج عن طريق اختبار (CUSUMCUSUM Squares).

6- تقدير المعلمات طويلة الأجل وقصيرة الأجل (انموذج تصحيح الخطأ).

## المبحث الثاني: توصيف وتقدير النماذج القياسية

في هذا المبحث قام الباحث بأجراء توصيف وتقدير ثم تحليل للنماذج القياسية المقدرة في العراق خلال مدة البحث (2004-2021)وعلى النحو الاتي:-

**اولاً: تقدير العلاقة بين السياسة المالية والناتج الزراعي:-**

تم تقدير العلاقة بين السياسة المالية كإحدى سياسات التمويل والناتج الزراعي كأحد مؤشرات الناتج النحلي الاجمالي واخذ النموذج التوصيف الاتي:-

$$GDPr = f(EGr, AGI) \text{----------} (4)$$

وقبل تقدير العلاقة اعلاه لابد لنا من اعطاء جدول(11) بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي.

**توصيف المتغيرات**

| الرمز | المعنى | النوع |
|---|---|---|
| GDPr | الناتج الزراعي | متغير تابع |
| EGr | الانفاق الزراعي | متغيرات مستقلة |
| AGI | القروض الزراعية | |
| IR | سعر الفائدة | |
| ER | سعر الصرف | |
| EX | الصادرات الزراعية | |
| IM | الواردات الزراعية | |

**الجدول من اعداد الباحث**

**ثانياً: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج**

اتضح من الرسم البياني ان السلاسل الزمنية لكل من GDPr EGr AGL غير مستقرة وتتناوب بين الارتفاع والانخفاض.

شكل البياني(9) رسم السلاسل

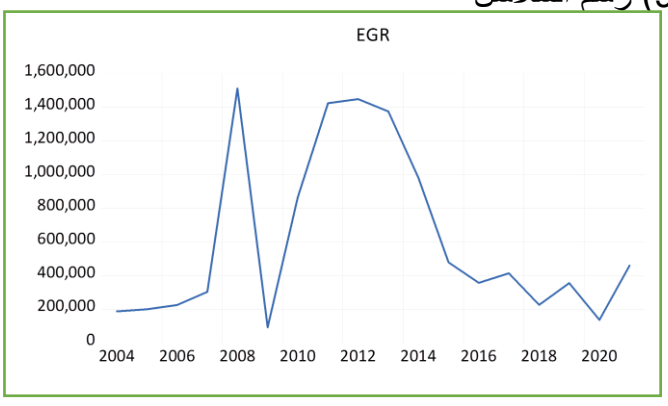


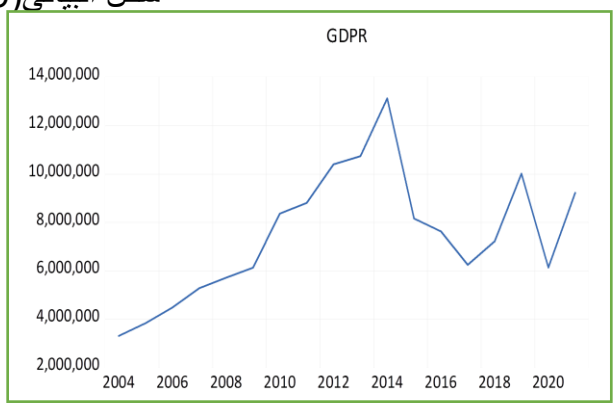

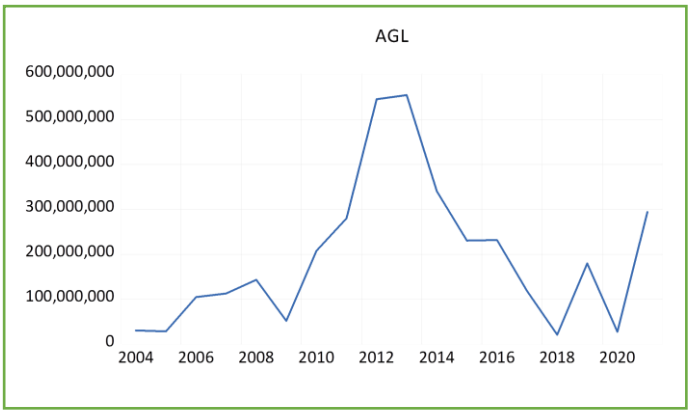


**الاشكل البيانية (9 ) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

**ثالثا: اختبار استقراريه البيانات لديكي فولر الموسع:**

اشار اختبار الاستقرارية ديكو فولر الموسع ADF بان السلاسل الزمنية قد استقرت عند اخذ الفرق الاول (first difference)، للنموذج المقدر وعلية فان المنهجية القياسية المعتمدة هي (ARDL) فنرفض فرضية العدم(HO)

HO: series have aunit rovt

ونقبل الفرضية البديلة (Hi)

Hl: series have not aunit rovt

**جدول (12) نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع)**

| المتغيرات | المستوى | | | | | | الفرق الاول | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | A | | B | | C | | A | | B | | C | |
| | بالحد الثابت | بالحد العام | بالحد الثابت | بالحد العام | بالحد الثابت | بالحد العام | بالحد الثابت | بالحد العام | بالحد الثابت | بالحد العام | بالحد الثابت | بالحد العام |
| GDPr | 2.1 | 2.6 | 2.1 | 3.2 | 0.009 | 1.6 | *5.2 | 3.9 | *5.3 | 4.6 | *5.3 | 2.7 |
| EGr | 2.5 | 2.6 | 2.5 | 3.2 | 1.3 | 1.6 | *5.8 | 3.9 | *5.8 | 4.6 | *6 | 2.7 |
| AGl | 1.9 | 2.6 | 1.8 | 3.2 | 0.8 | 1.6 | **3.7 | 3 | 3.6 | 3.3 | *3.8 | 2.7 |
| IR | 1.1 | 2.6 | 2.2 | 3.2 | 0.6 | 1.6 | *4.4 | 3.9 | **4.2 | 3.7 | *4.4 | 2.7 |
| ER | 2.4 | 2.6 | 0.6 | 3.2 | 0.07 | 1.6 | 1.6 | 2.6 | 2.7 | 3.3 | 1.7 | 1.6 |
| EX | 1.8 | 2.6 | 2.2 | 3.2 | 0.008 | 1.6 | *4.6 | 3.9 | **4.1 | 3.7 | *4.5 | 2.7 |
| IM | 2.1 | 2.6 | 2.6 | 3.2 | 1.3 | 1.6 | *4.4 | 3.9 | **4.3 | 3.7 | *4.6 | 2.7 |

**المصدر (12) من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12**

*** معنوي عند مستوى 1%  ** معنوي عند مستوى 5%**

**تقدير العلاقة بين الناتج الزراعي والسياسة المالية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)**

ان المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 68% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي 32% يعود لعوامل اخرى خارجة عن النموذج ولم يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي كون قيمة P-vaiue لمربع كاي والبالغة (0.67) اكبر من مستوى المعنوية 5% ولا من مشكلة عدم التجانس كون قيمة P-vaiue اكبر من مستوى المعنوية 5% ايضا، لذا نقبل فرضية العدم HO:£U1= £U1=£U3 ونرفض الفرضية البديلة Hi:£U1 ≠ £U2≠£U3

**جدول ( 13) انموذج ARDL لأثر السياسة المالية في الناتج الزراعي**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| GDPR (-1) | 0.317222 | 0.169982 | 1.866211 | 0.0847 |
| AGL | 0.009617 | 0.003933 | 2.445279 | 0.0295 |
| EGR | -0.221965 | 1.116425 | -0.198817 | 0.8455 |
| C | 3571349 | 1173742. | 3.042703 | 0.0094 |
| R-squared | 0.687938 | Mean dependent var | | 7737773. |
| Adjusted R-squared | 0.615924 | S.D. dependent var | | 2472577. |
| S.E. of regression | 1532352 | Akaike info criterion | | 31.52483 |
| Sum squared resid | 3.05E+13 | Schwarz criterion | | 31.72088 |
| Log likelihood | 263.9611- | Hannan-Quinn criter | | 31.54432 |
| F-statistic | 9.552797 | Durbin-Watson stat | | 2.175152 |
| Prob (F-statistic) | 9.552797 | | | |

**المصدر ( 13) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eview 12**

### 1. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول ادناه ان القيمة الاحتمالية لكل من (F-statistic) =(0.5622)و(Chi-Square) = (0.4940) وبما ان القيم الاحتمالية اكبر من 5% فانها غير معنوية. وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس.

**جدول ( 14) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين**

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | |
|---|---|---|---|
| Null hypothesis: Homoskedasticity | | | |
| F-statistic | 0.711729 | Prob. F(3,13) | 0.5622 |
| Obs*R-squared | 2.398263 | Prob. Chi-Square(3) | 0.4940 |
| Scaled explained SS | 1.267750 | Prob. Chi-Square(3) | 0.7368 |

**المصدر ( 14) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 2. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يتضح من الجدول ادناه عدم معنوية القيمة الاحتمالية لاختبار (Serial Correlation LM Test) والتي بلغت (F-statistic)= (0.7718) و (Chi-Square)= (0.6764) اي انها

اكبر من5% مما يؤكد قبول فرضية العدم وان النموذج المقدر لايعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

**جدول ( 15) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test | | | |
|---|---|---|---|
| Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
| **F-statistic** | 0.265177 | **) Prob. F (2,2** | 0.7718 |
| **Obs*R-squared** | 0.781938 | **Prob. Chi-Square (2)** | 0.6764 |

**المصدر ( 15) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 3. اختبار فترات الابطاء المثلى

إشارة البرنامج ان فترة الابطاء المثلى للنموذج المقدر هي(1،0،0) لانها تمثل اقل قيمة وكما موضح في الشكل البياني الاتي:

**الشكل البياني ( 10) فترات الابطاء المثلى:**

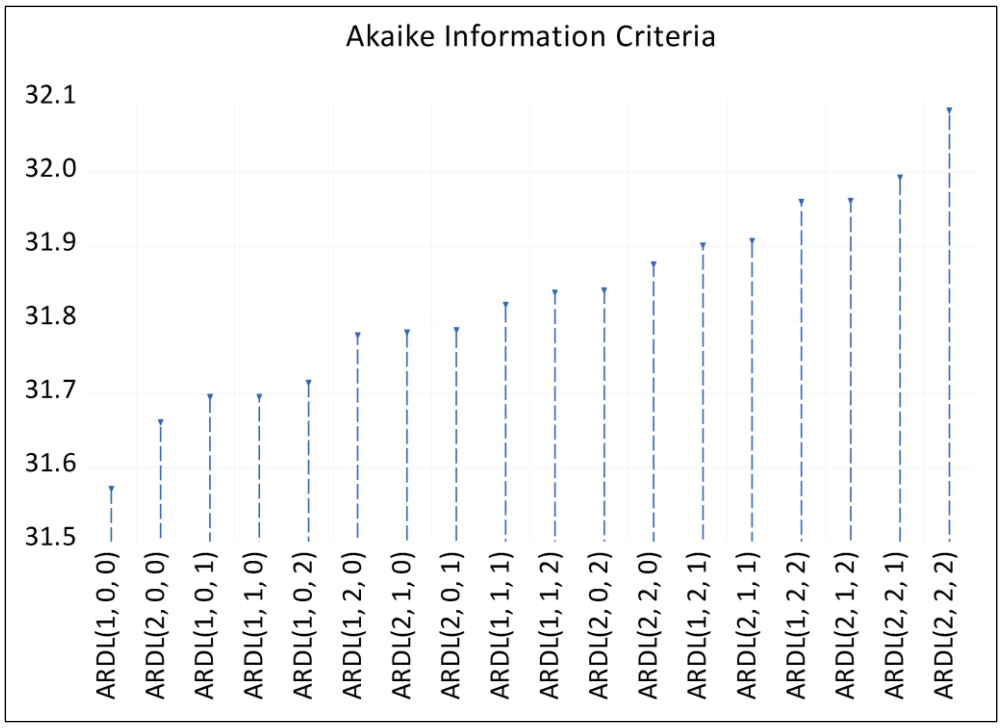


**الجدول البياني ( 10) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 4- اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test:-

إشارة اختبار الحدود (Bound Test) بوجود علاقة تكامل مشترك للعلاقة المقدرة، كون ان قيمة F-test والبالغة (4.78) هي اكبر من الحد الاعلى (3.87) عند مستوى معنوية 5% لذا توجد علاقة تكاملية في العلاقة المقدرة.

## جدول (16) اختبار الحدود Bounds Test

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 4.781695 | %10 | 2.63 | 3.35 |
| K | 2 | %5 | 3.1 | 3.87 |
| | | %2.5 | 3.55 | 4.38 |
| | | %1 | 4.13 | 5 |
| Actual Sample Size | 17 | | Finite Sample: n=35 | |
| | | %10 | 2.845 | 3.623 |
| | | %5 | 3.478 | 4.335 |
| | | %1 | 4.948 | 6.028 |
| | | | Finite Sample: n=30 | |
| | | %10 | 2.915 | 3.695 |
| | | %5 | 3.538 | 4.428 |
| | | %1 | 5.155 | 6.265 |

المصدر (16) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

### 5- اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normality Test

إشارة اختبار التوزيع الطبيعي **Histogram** بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً كون ان قيمة P-vaiue للمعلمة والبالغة (0.27) هي اكبر من مستوى المعنوية 5%

### الشكل البياني (11) توزيع الأخطاء العشوائية

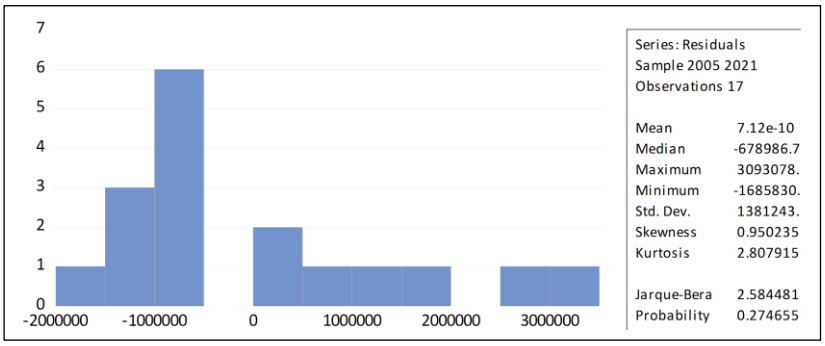


الشكل البياني ( 11) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

### 6- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics cusum test

إشارة اختبار (CUSUM) بان النموذج المقدر مستقر من الناحية الهيكلية للبيانات اما من ناحية الرسوم البيانية الإحصائية (CUSUM) في الجزء (A) يقع بين الحدود الحرجة (الحد الادنى والحد الاعلى) وعند مستوى معنوية 5% مما يعني استقرار المتغيرات المقدرة، في حين ان اختبار (CUSUM OF Squares) في الجزء (B) يبين ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي قد وقع داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يدل على استقرار متغيرات الانموذج.

**الشكل البياني ( 12) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics**

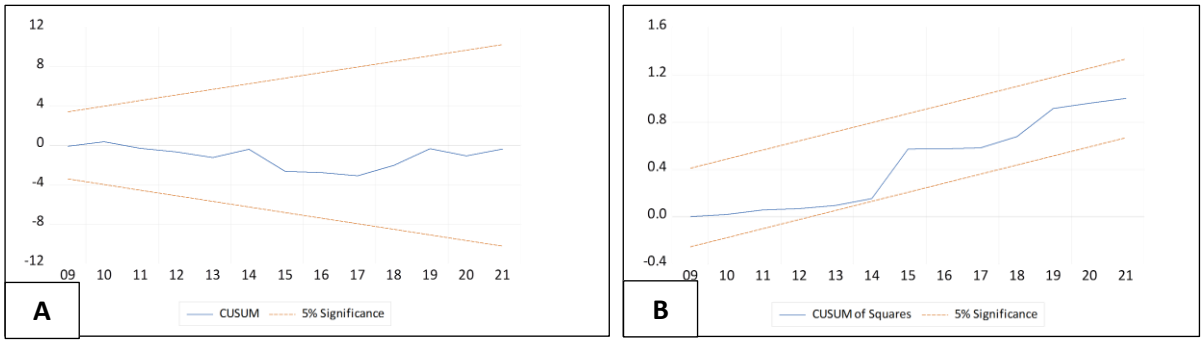


**الشكل البياني ( 12) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

## 7. اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والأجل الطويل

### أ-اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

إشارة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)بوجود علاقة توازنيه طويلة المدى للنموذج، ذلك كون ان معلمة التكثيف او التعديل كانت سالبة (0.68-) ومعنوية اقل من مستوى المعنوية 5% اي (0.0003) اي ان 68% من الانحرافات في العلاقة المقدرة سيتم تصحيحها بسرعة 68%، اما على صعيد التحليل طويل الأجل فان الانفاق الزراعي(EGR)يرتبط بعلاقة سالبة مع الناتج المحلي الزراعي(GDPr)بينما ترتبط القروض الزراعية (AGL) بعلاقة موجبة وطردية مع الناتج المحلي الزراعي(GDPr) وكما موضوح ادناه.

**جدول ( 17) نتائج اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ**

| ECM Regression<br>Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| CointEq (-1)* | 0.682778- | 0.140725 | 4.851871- | 0.0003 |
| R-squared | 0.584017 | Mean dependent var | | 347749.7 |
| Adjusted R-squared | 0.584017 | S.D. dependent var | | .2141570 |
| S.E. of regression | .1381243 | Akaike info criterion | | 31.17189 |
| Sum squared resid | 3.05E+13 | Schwarz criterion | | 31.22090 |
| Log likelihood | 263.9611- | Hannan-Quinn criter. | | 31.17676 |
| Durbin-Watson stat | 2.175152 | | | |

**المصدر ( 17) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

**جدول ( 18) نتائج اختبار معالم الأجل الطويل**

| Levels Equation<br>Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob |
| EGR | -0.325091 | 1.625657 | -0.199975 | 0.8446 |
| AGL | 0.014085 | 0.005188 | 2.715118 | 0.0177 |
| C | 5230617. | 939792.4 | 5.565715 | 0.0001 |
| EC = GDPR - (0.0141*AGL -0.3251*EGR + 5230616.9598 | | | | |

**المصدر (18) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

## ثانياً: العلاقة بين السياسة النقدية و الناتج الزراعي

لقد قام الباحث بأجراء تقدير اخر هو بين الناتج الزراعي (GDPr) وسعر الفائدة (IR) وسعر الصرف (ER) واخذ النموذج التوصيف الاتي:

GDPr=F (Lr,ER).....(5)

وقبل اجراء التقدير اعلاه لابد من:

### 1- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج:

اتضح من الرسوم البيانية ان السلاسل الزمنية لكل من(ER,IR,GDPr) غير مستقرة تتناوب بين الارتفاع والانخفاض من خلال الاشكال البيانية(13).

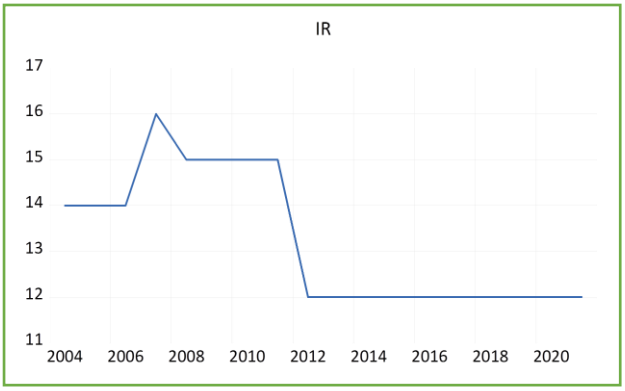


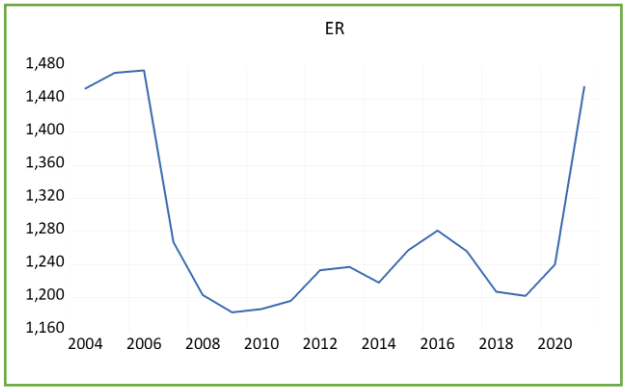


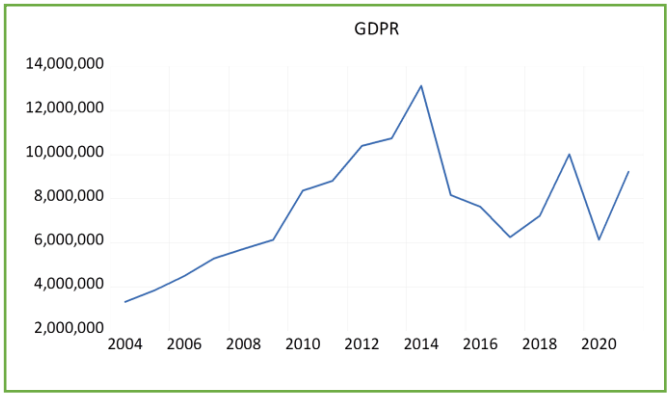


**Eviews) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 12 المصدر البياني (13**

### 2- معرفة فترة الابطاء المثلى:

اتضح من تقدير **ARDL** بان فترة الابطاء المثلى للنموذج هي (1،0،0) لانها تمثل اقل قيمة وكما موضح بالشكل البياني الاتي:

**الشكل البياني ( 14) فترات الابطاء المثلى**

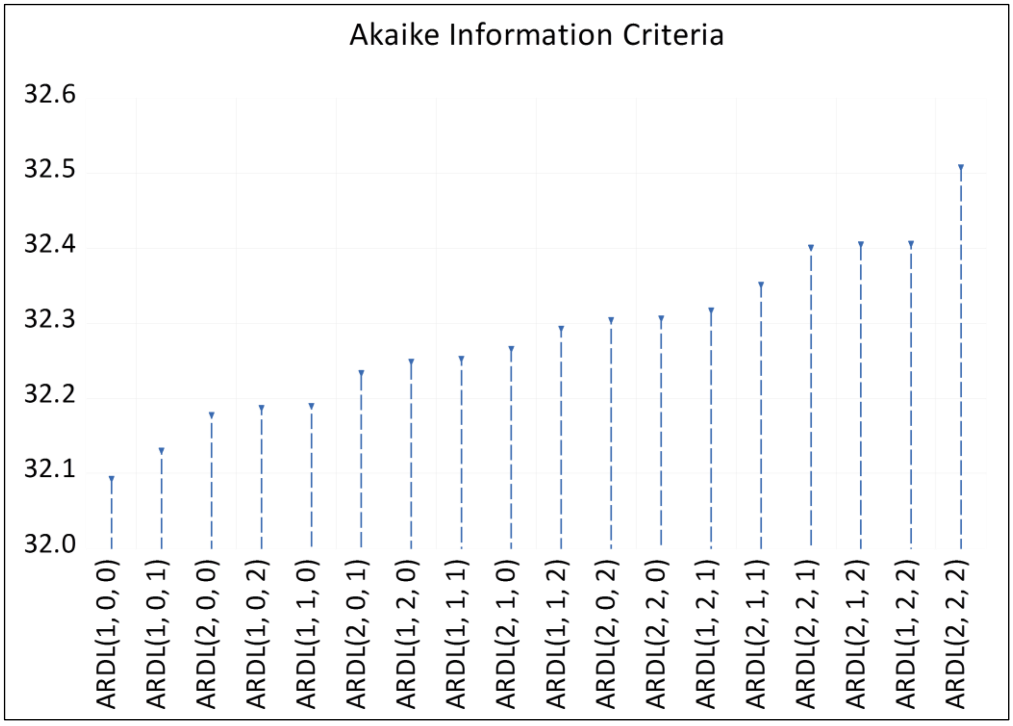


**المصدر البياني ( 14) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

**3- اختبار أستقرارية البيانات لديكي فولر الموسع:**

اشار اختبار الاستقرارية ديكو فولر الموسع ADF بان السلاسل الزمنية قد استقرت عند اخذ الفرق الاول (first difference) للنموذج المقدر وعلية فان المنهجية القياسية المعتمدة هي (ARDL) فنرفض فرضية العدم(HO)

HO: series have aunit rovt

ونقبل الفرضية البديلة (Hi).

Hl: series have not aunit rovt

**تقدير العلاقة بين السياسة النقدية والناتج الزراعي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :**

اشار تقديرARDL بوجود علاقة عكسية بين الناتج الزراعي (GDPr) وسعر الفائدة (IR) وسعر الصرف (ER) وهو ما يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، وان المتغيرات المستقلة (ER,LR) المتخلف وغير المتخلفة زمنياً تأثر بنسة 48% والباقي 52% يعود لعوامل اخرى، ولم يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار LM كون قيمة P-vaiue لمربع كاي اكبر من مستوى المعنوية 5% (0.38) ولا من مشكلة عدم التجانس لكون قيمة (0.46).

**جدول ( 19) انموذج ARDL لأثر السياسة النقدية في الناتج الزراعي**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| GDPR (-1) | 0.343012 | 0.287647 | 1.192475 | 0.2544 |
| IR | -471402.6 | 456104.9 | -1.033540 | 0.3202 |
| ER | -6274.957 | 6139.398 | -1.022080 | 0.3254 |
| C | 19375034 | 13406994 | 1.445144 | 0.1721 |
| R-squared | 0.485802 | Mean dependent var | | .7737773 |
| Adjusted R-squared | 0.367141 | S.D. dependent var | | .2472577 |
| S.E. of regression | .1966995 | Akaike info criterion | | 32.02424 |
| Sum squared resid | 5.03E+13 | Schwarz criterion | | 32.22029 |
| Log likelihood | 268.2060- | Hannan-Quinn criter | | 32.04372 |
| F-statistic | 4.094034 | Durbin-Watson stat | | 2.107026 |
| Prob (F-statistic) | 0.029950 | | | |

**المصدر ( 19) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eview 12**

**1- اختبار عدم ثبات تجانس التباين**

تشير نتائج الجدول ادناه ان القيمة الاحتمالية لكل من (F-statistic) =(0.0788)و(Chi-Square) = (0.0808) وبما ان القيم الاحتمالية اكبر من 5% فانها غير معنوية. وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس.

**جدول ( 20) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين**

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | |
|---|---|---|---|
| Null hypothesis: Homoskedasticity | | | |
| F-statistic | 2.844169 | Prob. F (3,13) | 0.0788 |
| Obs*R-squared | 6.736448 | Prob. Chi-Square( 3) | 0.0808 |
| Scaled explained SS | 2.574884 | Prob. Chi-Square (3) | 0.4619 |

**المصدر ( 20) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 2. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يتضح من الجدول ادناه عدم معنوية القيمة الاحتمالية لاختبار (Serial Correlation LM Test) والتي بلغت (F-statistic)= (0.5236) و (Chi-Square)= (0.3893) اي انها اكبر من5% مما يؤكد قبول فرضية العدم وان النموذج المقدر لايعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

**جدول ( 21) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test | | | |
|---|---|---|---|
| Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
| **F-statistic** | 0.686641 | Prob. F(2,11) | 0.5236 |
| **Obs*R-squared** | 1.886791 | Prob. Chi-Square(2) | 0.3893 |

**المصدر ( 21) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 3. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

اشار اختبار الحدود بعدم وجود علاقة تكامل مشترك للنموذج المقدر كون ان قيمة F-test والبالغة (1.62) اقل من الحد الادنى (3.1) عند مستوى معنوية 5%، لذا لايتسم النموذج بوجود علاقة تكاملية بين متغيرات النموذج.

**جدول (22) اختبار الحدود Bounds Test**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| **Test Statistic** | **Value** | **Signif.** | **I(0)** | **I(1)** |
| | | | **Asymptotic: n=1000** | |
| **F-statistic** | **1.624363** | **%10** | **2.63** | **3.35** |
| **K** | **2** | **%5** | **3.1** | **3.87** |
| | | **%2.5** | **3.55** | **4.38** |
| | | **%1** | **4.13** | **5** |
| **Actual Sample Size** | **17** | | **Finite Sample: n=35** | |
| | | **%10** | **2.845** | **3.623** |
| | | **%5** | **3.478** | **4.335** |
| | | **%1** | **4.948** | **6.028** |
| | | | **Finite Sample: n=30** | |
| | | **%10** | **2.915** | **3.695** |
| | | **%5** | **3.538** | **4.428** |
| | | **%1** | **5.155** | **6.265** |

**المصدر (22) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 4. اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normality Test

اشار اختبار التوزيع الطبيعي المدرج التكراري بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعاً كون ان قيمة P-vaiue والبالغة 0.83 اكبر من مستوى المعنوية 5% لذا نقبل فرضية العدم (HO) ونرفض الفرضية البديلة (HI)

**الشكل البياني ( 15) توزيع الأخطاء العشوائية**

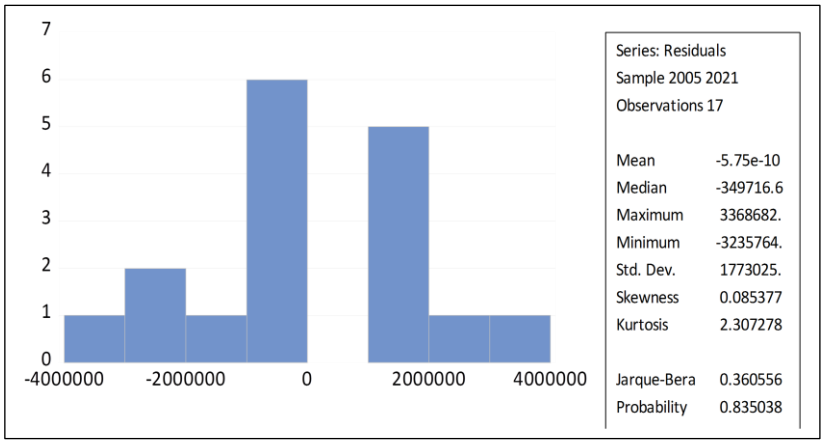


**الشكل البياني ( 15) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

## 5. اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics cusum test

إشارة اختبار (CUSUM) بان النموذج المقدر مستقر من الناحية الهيكلية للبيانات اما من ناحية الرسوم البيانية الإحصائية (CUSUM) في الجزء (A) يقع بين الحدود الحرجة (الحد الادنى والحد الاعلى) وعند مستوى معنوية 5% مما يعني استقرار المتغيرات المقدرة، في حين ان اختبار (CUSUM OF Squares) في الجزء (B) يبين ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي قد وقع داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يدل على استقرار متغيرات الانموذج.

**الشكل البياني ( 16) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics**

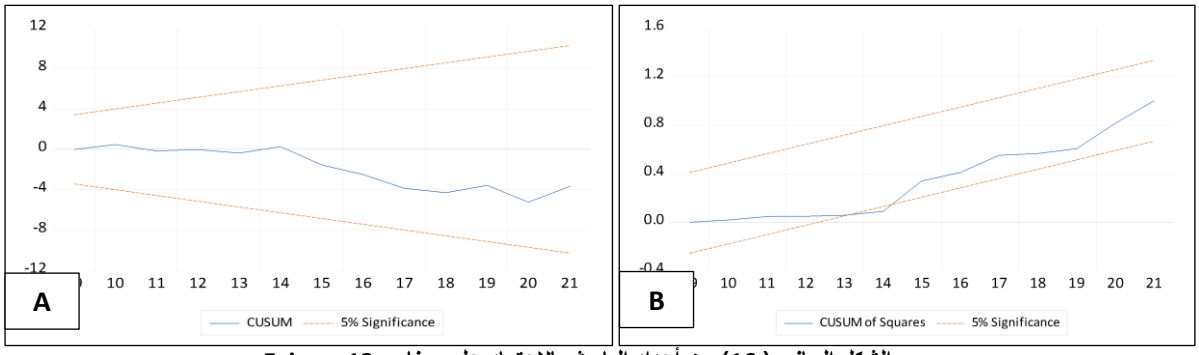


**الشكل البياني ( 16) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

## 6. اختبار معالم الأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (الاستجابة طويلة المدى)

على صعيد الاستجابة طويلة المدى فان المتغيرات المستقلة وهي كل من سعر الفائدة (IR) وسعر الصرف (ER) يرتبطان بعلاقة عكسية ايضاً مع الناتج الزراعي كما إشارة ARDL سابقاً وكما موضح في الجدول الاتي:

**جدول ( 23) نتائج اختبار معالم الأجل الطويل**

| Levels Equation<br>Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob** |
| IR | -717520.9 | 525019.4 | -1.366656 | 0.1949 |
| ER | -9551.098 | 7677.017 | -1.244116 | 0.2354 |
| C | 29490699 | 12438470 | 2.370927 | 0.0339 |
| **EC = GDPR - (-717520.9313*IR -9551.0985*ER + 29490698.8439** | | | | |

**المصدر (23) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

## ثالثا: العلاقة بين السياسة التجارية و الناتج الزراعي:

اجرى الباحث اختبار ثالث وهو العلاقة بين الناتج الزراعي (GDPr) والصادرات الزراعية (EX) والواردات الزراعية (IM) واخذ النموذج التوصيف الاتي:

GDPr =F (EX, IM)----------(6)

وقبل تقدير العلاقة ادناه لابد من :

### 1- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج:

اتضح في الرسوم البيانية ان السلاسل الزمنية لكل من (IM,EX,) غير مستقرة تتناوب بين الارتفاع والانخفاض.

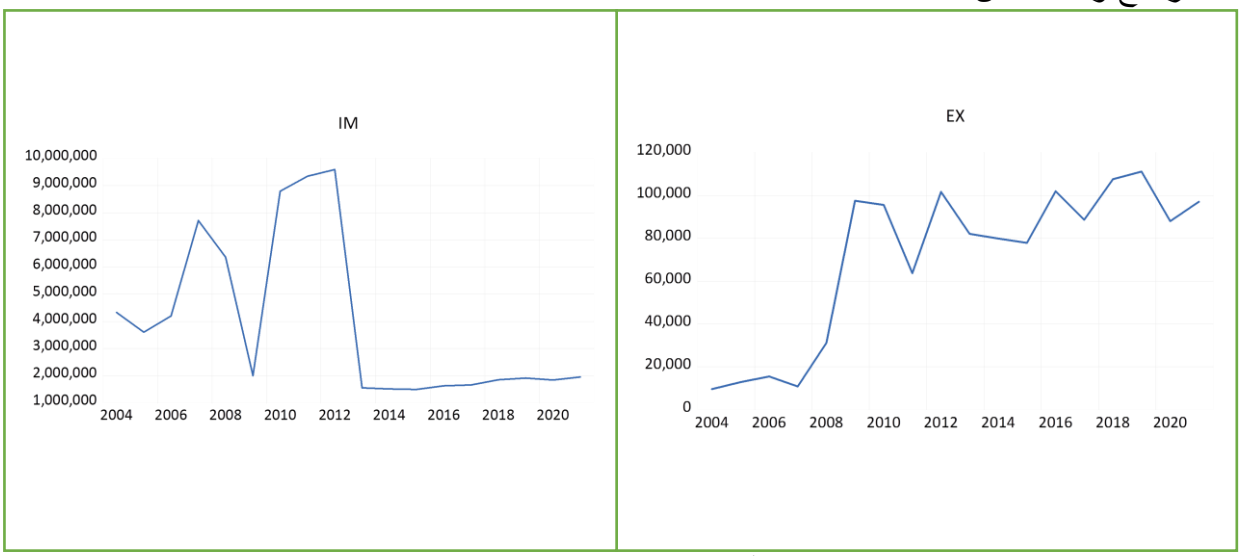


**الشكل البياني ( 17) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 2 - اختبار فترات الابطاء المثلى:

أشار البرنامج بان فترة الابطاء المثلى للنموذج المقدر هي (1،2،2) لانها تمثل اقل قيمة وكما موضح في الشكل البياني الاتي:

**الشكل البياني ( 18) فترات الابطاء المثلى**

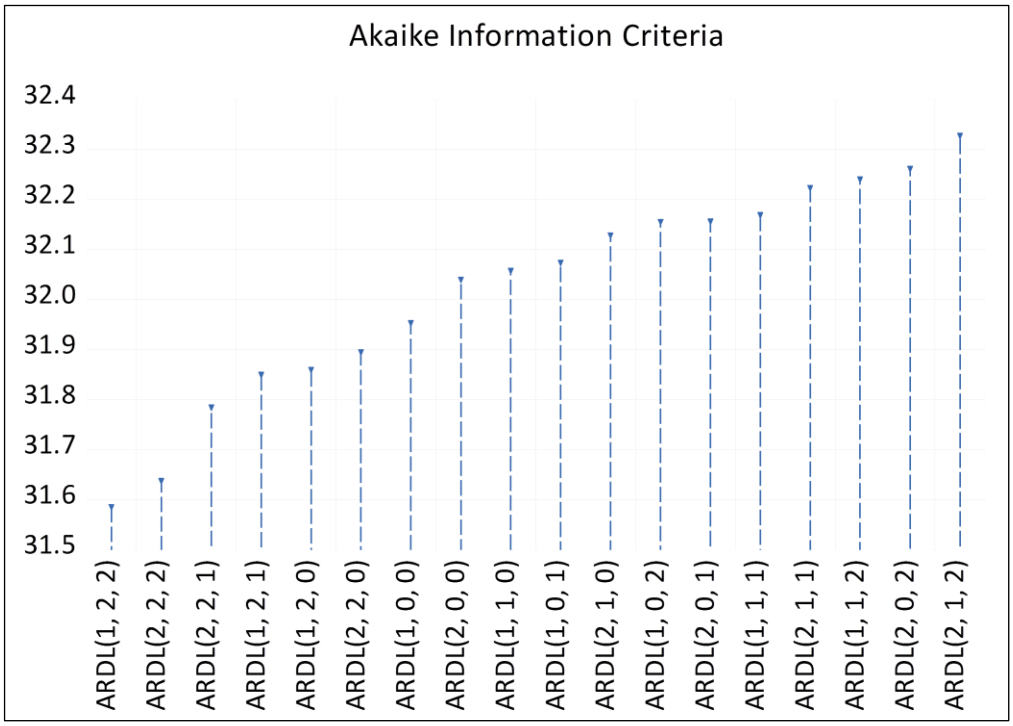


**18Eviews) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 12 المصدر البياني (**

**تقدير العلاقة بين السياسة التجارية والناتج الزراعي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)**

اشار تقديرARDL بوجود علاقة موجبة وطردية بين الناتج الزراعي (GDPr) والاستيرادات (IM) اذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (0.06) بينما هنالك علاقة عكسية وسالبة بين الناتج المذكور والصادرات اذ بلغت معلمة الصادرات (1.25-) وان المتغيرات المستقلة تأثر في الناتج الزراعي بنسبة 78% والباقي 12% يعود لعوامل اخرى خارج النموذج، ولم يعاني النموذج من مشكلة عدم التجانس كون ان قيمة P-vaiue لمربع كاي والبالغة (0.97) اكبر من مستوى المعنوية 5% لذا نقبل فرضية العدم (HO) ونرفض الفرضية البديلة (HI)

**جدول (24 ) انموذج ARDL لأثر السياسة التجارية في الناتج الزراعي**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| GDPR(-1) | 0.074360 | 0.230644 | 0.322402 | 0.322402 |
| IM | 0.063376 | 0.158078 | 0.400915 | 0.400915 |
| IM(-1) | -0.072262 | 0.168702 | -0.428338 | -0.428338 |
| IM(-2) | 0.507838 | 0.165083 | 3.076267 | 3.076267 |
| EX | -1.253146 | 20.22832 | -0.061950 | -0.061950 |
| EX(-1) | 11.84402 | 21.92523 | 0.540200 | 0.540200 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| EX(-2) | 35.81278 | 18.34592 | 1.952084 | 1.952084 |
| C | 2111613. | 1783179. | 1.184185 | 1.184185 |
| R-squared | 0.780070 | Mean dependent var | | .7981384 |
| Adjusted R-squared | 0.587631 | S.D. dependent var | | .2333466 |
| S.E. of regression | .1498458 | Akaike info criterion | | 31.58462 |
| Sum squared resid | 1.80E+13 | Schwarz criterion | | 31.97092 |
| Log likelihood | 244.6770- | Hannan-Quinn criter | | 31.60441 |
| F-statistic | 4.053600 | Durbin-Watson stat | | 3.019304 |
| Prob (F-statistic) | 0.033957 | | | |

**المصدر ( 24) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eview 12**

### 1. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

استناداً الى الجدول ادناه ان القيمة الاحتمالية لكل من (F-statistic) =(0.8733) و(chi-squave )= (0.7562)وبما ان القيمة الاحتمالية اكبر من 5% فانها غير معنوية وبذلك تقبل فرضية العدم والتي تعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس التباين

**جدول ( 25) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين**

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | |
|---|---|---|---|
| Null hypothesis: Homoskedasticity | | | |
| F-statistic | 0.407051 | Prob. F(7,8) | 0.8733 |
| Obs*R-squared | 4.202066 | Prob. Chi-Square(7) | 0.7562 |
| Scaled explained SS | 1.588875 | Prob. Chi-Square(7) | 0.9791 |

**الجدول ( 25) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 2. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

اشار اختبار الحدود بوجود علاقة تكامل مشترك للنموذج كون ان قيمة (F-statistic) والبالغة (5.28) اكبر من الحد الاعلى (3.87) وكما موضح بالجدول الاتي:

**جدول (26) اختبار الحدود Bounds Test**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 5.280031 | %10 | 2.63 | 3.35 |
| K | 2 | %5 | 3.1 | 3.87 |
| | | %2.5 | 3.55 | 4.38 |
| | | %1 | 4.13 | 5 |
| Actual Sample Size | 16 | | Finite Sample: n=35 | |
| | | %10 | 2.845 | 3.623 |
| | | %5 | 3.478 | 4.335 |
| | | %1 | 4.948 | 6.028 |
| | | | Finite Sample: n=30 | |
| | | %10 | 2.915 | 3.695 |
| | | %5 | 3.538 | 4.428 |
| | | %1 | 5.155 | 6.265 |

**المصدر (26) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 3. اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normality Test

اشار اختبار التوزيع الطبيعي المدرج التكراري بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً كون ان قيمة P-vaiue والبالغة (0.50) اكبر من مستوى المعنوية 5% لذا نقبل فرضية العدم (HO) ونرفض الفرضية البديلة (HI).

**الشكل البياني ( 19) توزيع الأخطاء العشوائية**

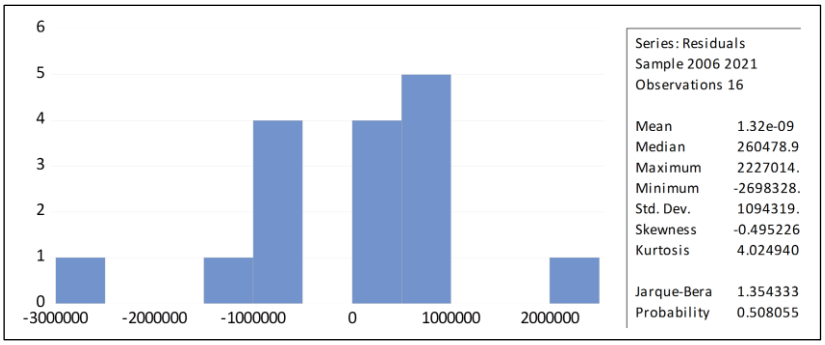


**الشكل البياني ( 19) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 4. اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics

إشارة اختبار (CUSUM) بان النموذج المقدر مستقر من الناحية الهيكلية للبيانات اما من ناحية الرسوم البيانية الإحصائية (CUSUM) في الجزء (A) يقع بين الحدود الحرجة (الحد الادنى والحد الاعلى) وعند مستوى معنوية 5% مما يعني استقرار المتغيرات المقدرة.

**الشكل البياني(20) يوضح الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج**

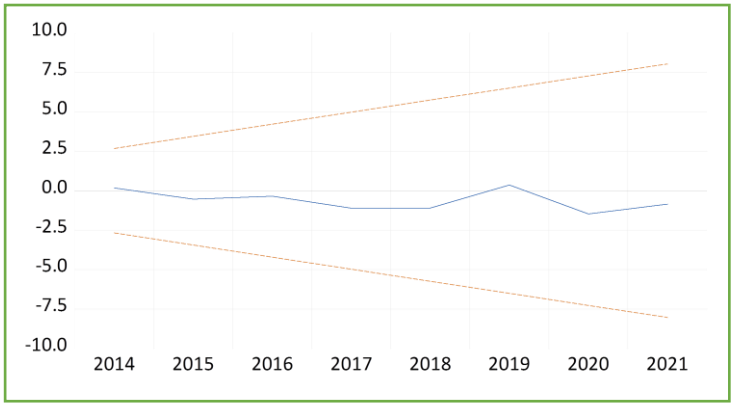


**الشكل البياني ( 20) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 5. اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ :

على صعيد التحليل قصير الأجل فان الاستيرادات ترتبط بعلاقة موجبة مع الناتج الزراعي وغير معنوية احصائياً اما الصادرات فكانت خلاف ذلك وغير معنوية

احصـائياً، وتوجـد علاقـة توازنيـه علـى المـدى الطويـل كـون ان معلمـة التعـديل كانـت سـالبة ومعنويـة وسـيتم التصـحيح فـي الاغـراق مـن العلاقـة بسـرعة 92% مـن الأجـل القصـير باتجاه الأجل الطويل.

**جدول ( 27) نتائج اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ**

| **ECM Regression**<br>**Case 2: Restricted Constant and No Trend** | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| D(IM) | **0.063376** | **0.110429** | **0.573905** | **0.5818** |
| D(IM(-1)) | **-0.507838** | **0.134346** | **-3.780080** | **0.0054** |
| D(EX) | **-1.253146** | **14.65862** | **-0.085489** | **0.9340** |
| D(EX(-1)) | **-35.81278** | **15.32970** | **-2.336169** | **0.0477** |
| CointEq(-1)* | **-0.925640** | **0.171768** | **-5.388893** | **0.0007** |
| **R-squared** | **0.755091** | **Mean dependent var** | | **336307.2** |
| **Adjusted R-squared** | **0.666033** | **S.D. dependent var** | | **.2211267** |
| **S.E. of regression** | **1277889** | **Akaike info criterion** | | **31.20962** |
| **Sum squared resid** | **1.80E+13** | **Schwarz criterion** | | **31.45106** |
| **Log likelihood** | **244.6770-** | **Hannan-Quinn criter.** | | **31.22199** |
| **Durbin-Watson stat** | **3.019304** | | | |

**المصدر ( 27) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

### 6.اختبار معالم الأجل الطويل :

علـى صـعيد التحليـل طويـل الأجـل هنالـك علاقـة موجبـة ومعنويـة إحصـائياً بـين كـل مـن الصـادرات (EX) والاسـتيرادات (IM) فـي علاقتهـا مـع النـاتج الزراعـي (GDPr) وكمـا موضح ادناه:

**جدول ( 28) نتائج اختبار معالم الأجل الطويل**

| **Levels Equation**<br>**Case 2: Restricted Constant and No Trend** | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob** |
| IM | 0.539035 | 0.212154 | 2.540776 | 0.0347 |
| EX | 50.13143 | 14.99207 | 3.343863 | 0.0102 |
| C | 2281247. | 1666019. | 1.369280 | 0.2081 |
| **EC = GDPR - (0.5390*IM + 50.1314*EX + 2281246.6004** | | | | |

**المصدر (28) من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12**

## المبحث الثالث: مقارنة النتائج الإحصائية المتحصل عليها:

تعد الدراسات المقارنة عاملاً هاماً للحكم على حقيقة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال مقارنة النماذج القياسية في العراق نلاحظ الاتي:

1- على صعيد الاجل القصير نجد إن القروض الزراعية (AGI) والانفاق الزراعي (EGR) تؤثر بنسبة 68% في الناتج الزراعي(GDPR) أذ إن (AGI) ذو علاقة موجبة وطردية مع الناتج الزراعي (GDPR ) على خلاف الانفاق الزراعي (EGR)

2- تمتاز العلاقة المقدرة بخاصية التكامل المشترك وان النموذج مستقر من الناحية الهيكلية إي أن المقدرات الإحصائية تميل الى الثبات وهيكل البيانات مستقر نوعاً ما، وكذلك وجود علاقة توازنية طويلة ألامد حسب اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج المقدر.

3- على الصعيد التحليل طويل الأجل فان الانفاق الزراعي (EGR) ذو علاقة سالبة مع الناتج الزراعي (GDPR) بينما كان القروض الزراعية (AGI) خلاف ذلك.

4- عند تقدير العلاقة بين الناتج الزراعي (GDPR) وسعر الفائدة (IR) وسعر الصرف (ER) أتضح ان المتغيرات المستقلة سعر الفائدة وسعر الصرف تأثر بنسبة منخفضة في الناتج الزراعي (GDPR) اي بنسبة 48% حسب ($R^2$)، مع وجود علاقة عكسية بين الناتج الزراعي (GDPR) وسعر الفائدة وسعر الصرف في العراق وان العلاقة لاتتسم بخاصية التكامل المشترك حسب اختبار الحدود.

5- على الصعيد تحليل الأجل الطويل فإن سعر الفائدة (IR) وسعر الصرف (ER) يرتبطان بعلاقة عكسية ايضاً مع الناتج الزراعي (GDPR)، والنموذج مستقر من الناحية الهيكلية حسب اختبار GUSUM.

6- عند تقدير العلاقة بين الناتج الزراعي والصادرات (EX) والاستيرادات (IM) في الاجل الطويل اتضح بوجود علاقة موجبة وطردية بين الناتج الزراعي والاستيرادات والصادرات وان المتغيرات المستقلة تأثر في الناتج الزراعي بنسبة 78% حسب معايير ($R^2$)، مع وجود علاقة تكامل مشترك حسب اختبار الحدود.

7- على صعيد تحليل الأجل قصير فان الصادرات لاترتبط بعلاقة سالبة مع الناتج الزراعي(GDPR) بينما كانت الاستيرادات ذات علاقة موجبة وطردية أما على صعيد التحليل طويل الأجل فان كل من الصادرات والاستيرادات ترتبط بعلاقة طردية وموجبة مع الناتج الزراعي (GDPR)

# ألاستنتاجات والتوصيات

## أ- الاستنتاجات:

تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية:

على الرغم من الإرث التاريخي للنشاط الزراعي في العراق، فإن القطاع الزراعي عانى ولايزال يعاني من مشاكل وتحديات عديدة يمكن إيجازها بأهم الاستنتاجات:

1- ان التردي الحاصل في مستوى الاداء الاقتصادي للقطاع الزراعي في العراق، يعود الى خلل في اداء الحكومة لدورها التنفيذي والتشريعي في ادارة الاقتصاد بشكل عام رغم وفرة الموارد الاقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، الا ان سياسة الحكومة كانت ولا زالت عاجزة على تحقيق اي تحسن في مستوى أداء القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة.

2- القروض الزراعية لها دور كبير في نمو وتطوير التنمية الزراعية في العراق، أذ أن القطاع الزراعي او المستثمرين فيه يفتقرون إلى المواد الذاتية، علية فهم بحاجة الى الاقراض لإقامة المشاريع الاستثمارية او تطويرها.

3- اثر الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ منذ عام 2003 على القطاع الزراعي فضلاً الى سياسة الاغراق ودخول منتجات زراعية مستوردة وعدم فرض ضرائب كجمركية على هذه المنتجات.

4- لم يستطيع العراق الوصول الى تحقيق تنمية زراعية مستدامة، وذلك لوجود كثير من المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية التي عصفت في البلاد، وذلك بسبب غياب الرؤية الواضحة والشفافية للخطط الاقتصادية وعدم اللجوء إلى معالجة السلبيات حسب سلم الاولويات، وبالتالي فأنه لا يمكن تحقيق تنمية زراعية مستدامة بمعزل عن التنمية الاقتصادية.

5- ان القطاع الزراعي إذا ما أريد منه أن يساهم بنسبة اكبر في الناتج الزراعي والناتج المحلي الاجمالي يجب زيادة نسبة القروض والدعم الحكومي له لضمان حصول التطوير والاصلاح في القطاع الزراعي عن طريق تحديث أساليب الإنتاج الزراعية وتحسين مستوى استخدام المكننة الزراعية والاعتماد على أساليب تقنيات الري الحديثة فضلا عن تطوير المزارعين أنفسهم.

6- إن ألامـوال التـي يـتم انفاقهـا علـى تمويـل القطـاع الزراعـي سـيكون تقـديرها واضـحاً على الناتج الزراعي والناتج المحلي الاجمالي اذا تمت وفق اليات مدروسة.

7- الاعتمـاد الكبيـر علـى مصـادر اخـرى فـي تكـوين النـاتج المحلـي الزراعـي كـالنفط الذي يعد مورد رئيس في البلد.

8- ان للفسـاد الاداري والمـالي دور كبيـر فـي عـدم تحقيـق كثيـر مـن السياسـات الزراعيـة لأهدافها.

9- احتلـت مشـكلة الميـاه اهميـة كبيـرة لأنهـا مـن اهـم واكبـر المشـاكل التـي يعـاني منهـا هذا القطاع وكذلك سوء التصرف الاستخدام بالمياه المتوفر داخل البلد.

10- علـى الـرغم مـن المحـاولات العديـدة للنهـوض بـالواقع الزراعـي فـي العـراق ومـن ضـمن هـذه المحـاولات هـو المبـادرة الزراعيـة التـي اطلقتهـا الدولـة عـام 2008 والـدعم المـالي الـذي قدمتـه خـلال مـدة الدراسـة أنهـا لازالـت متواضـعة قياسـاً بالتحـديات التـي تواجـه هـذا القطـاع لان الامـوال الممنوحـة عـن طريـق المبـادرة لاتسـتثمر بالمجـال الزراعي وانما تذهب الى مجالات أخرى.

11- ان التخصيصـات الاسـتثمارية للزراعـة والمـوارد المائيـة متفاوتـة وغيـر مسـتقرة، وذلـك بسـبب اعتمادهـا علـى الايـرادات السـنوية فـي الموازنـة العامـة والتـي شـهدت ارتفاعـاً وانخفاضـاً تبعـاً لأسـعار الـنفط خـلال مـدة الدراسـة ممـا يـؤثر ذلـك علـى التمويل الزراعي ومن ثم على الناتج الزراعي.

12- ان القـروض الزراعيـة (AGI) والإنفـاق الزراعـي (EGR) يتـأثر بنسـبة 68% فـي النـاتج الزراعـي(GDPR) حيـث ان (AGI) ذو علاقـة موجبـة وطرديـة مـع النـاتج الزراعي (GDPR ) على خلاف الإنفاق الزراعي (EGR).

13- علـى صـعيد تحليـل الأجـل قصـير فـان الصـادرات لاتـرتبط بعلاقـة سـالبة مـع النـاتج الزراعـي(GDPR) بينمـا كانـت الاسـتيرادات ذات علاقـة موجبـة وطرديـة أمـا علـى صـعيد التحليـل طويـل الأجـل فـإن كـل مـن الصـادرات والاسـتيرادات تـرتبط بعلاقـة طردية وموجبة مع الناتج الزراعي (GDPR)

**ب- التوصيات**:

يوصي الباحث بما يلي:

ان القطاع الزراعي يمتلك مواردا كثيرة تجعله من القطاعات القائدة في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية والامن الغذائي وخلق فرص العمل للبلد... ولكي يكون القطاع الزراعي هو العمود الفقري بالاقتصاد لذا لابد من التوجه نحو اتباع الاتي:

1- تأسيس مجلس اعلى للزراعة يرتبط مباشرة برئيس الحكومة وعضوية وزيري الزراعة والري، وبعض الخبراء الاقتصاديين ولا سيما من العاملين في المجال الزراعي، مع بعض الخبرات المحلية من المزارعين الناجحين العاملين في المزارع النموذجية الناجحة، وذلك من اجل تشخيص نقاط الضعف التي تعصف بالقطاع الزراعي، وتشخيص عوامل الضعف في القوانين السارية المفعول، ومن ثم وضع الحلول الناجحة لها، ويتوجب على الحكومة أن تراعي هذه البرامج وتطورها بهدف تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

2- ادخال القطاع الخاص كشريك مع الحكومة في عمليات الانتاج الزراعي النباتي والحيواني من خلال الاستثمار المحلي والاجنبي.

3- اتباع إستراتيجية عملية للبحوث الزراعية طويلة المدى تشمل جميع النشاط الانتاجي الزراعي والحيواني وتسويقية وتمويله وتخزينه، وتوفير الكوادر العلمية لها مع الاستعانة بالخبرات العربية والاجنبية من خلال مراكز البحوث الدولية والاقليمية والعمل على استحداث قاعدة بيانات واضحة وشفافة عن القطاع الزراعي في العراق، تشمل تفاصيل حقيقية وجدية عن ألاراضي الزراعية والمياه والكوادر البشرية والمناخ وغيرها.

4- ضرورة التوسع في منح القروض سواء كانت من خلال المصرف الزراعي والاستمرار في المبادرة الزراعية التي تبنتها الحكومة عام 2008 وما بعد توسيعها دعم وتطوير بنود المبادرة الزراعية من خلال تذليل العقبات التي تواجه الإقراض للمستثمرين من أجل تشجيع المزارعين على تطوير الزراعة

ويجب ان تكون هنالك رقابة مباشرة على منح المبادرة للفلاحين، لأن تستثمر في مجالات اخرى...

5- زيادة حصة القطاع الزراعي من النفقات العامة لأنه المكون المهم في الناتج المحلي الإجمالي.

6- إعادة هيكلة الدعم الحكومي الموجة للقطاع الزراعي، بالطريقة التي تحفز فيه القطاع الخاص نحو زيادة الانتاج والانتاجية، وذلك عن طريق توجيه الدعم الحكومي نحو إنشاء واقامة مشاريع البنى الارتكازية للقطاع الزراعي، كون هذه المشاريع تحتاج الى مبالغ كبيرة يعجز عن توفيرها القطاع الخاص وغالبا تكون عوائدها المالية محدودة جداً، فهي مشاريع ضرورية لنهضة القطاع الزراعي ونموه، وإقامتها واجب على الدولة بالدرجة الاساس.

7- تشجيع المزارعين على إدخال التكنلوجيا الحديثة لما لها من أثر كبير في زيادة الانتاج وقلة في استهلاك المياه ومنها طرق التنقيط والرش.

8- ضرورة وضع خطة إستراتيجية تتضمن تحليلا دقيقاً لكل المعوقات التي جعلت من السياسات الزراعية ذات فاعلية ضعيفة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

9- اعتماد سياسات وبرامج منظمة لاستيراد السلع الزراعية بما يساهم في تشيع الزراعة المحلية وتقديم الدعم لها من خلال، اتباع سياسة دعم الأسعار ووضع تعريفة كمركية على الموارد الزراعية المستوردة.

10- معالجة وتأهيل المشاريع الاروائية للتخلص من ملوحة التربة واستخدام الطرق التكنلوجيا الحديث في الزراعة مع وضع سقف زمني لمعالجة اهم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

# المصادر و المراجع

- **القرآن الكريم**
- **المصادر العربية**

## أولا: الكتب


1-أبو النصر، مدحت ، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها وابعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.

2-ابو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1، عمان ، 2007.

3-احمد، رائد ناجي ، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، ط1، كلية القانون،جامعة الأنبار، 2017.

4-إستيته، رشا محمد سعيد امين، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، جامعة الأردن، 1999.

5-اسماعيل، عزيز شاهو ، سياسة التنمية الزراعية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1918.

6-الاشرم، محمود ،التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة،ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

7-الأعسر، خديجة ، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2016.

8-ألنجفي، سالم توفيق، التنمية الاقتصادية الزراعية، الموصل، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، 1987.

9-باسل، يوسف، استراتيجية التدمير، آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية - الهوية الوطنية-السياسات الاقتصادية) ط1، دار المطبوعات الجديدة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

10-البريدي، عبد الله بن عبد الرحمن ، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها، ط1، 2015.

11-بوليت، فيرلي جونيور ، دليل اكسفورد في الإدارة العامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط.1 بيروت،2022.

12-جامع، محمد نبيل ، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، التنمية الزراعية، الباب الحادي عشر، 2010.

13-الجيوسي، عوده راشد ، الاسلام والتنمية المستدامة، ط2، 2013.

14-حسن، احمد حسن ،التلوث البيئي و أثره على النظام الحيوي والحد من أثاره، مصر، دار المعارف، 2001.

15-خلف، عمار حمد ، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج E-VIEWS، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق، 2015.

16-خليفة، خالد ، دليل إبرام العقود الإدارية في القانون الجزائري الجديد، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2017.

17-خليل، محمد عبد الواحد ، الاقتصاد الزراعي العربي، دار المطبوعات الجديدة، 2008.

18-دردوري، لحسن ولقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، ط1، دار حميثرا للنشر، مصر، القاهرة، 2019.

19-الدوري، محمد احمد ،في التجارة الخارجية ، دار شموع الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، 2007.

20-دول مجلس التعاون لدول الخليج، التنمية الزراعية، ط5، 2011.

21-الراوي، احمد عمر، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للنشر، بغداد،2010.

22-الراوي، منصور ، اقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979.

23-رحمة، منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية، ط1، لبنان، 2001.

24-رحومه، سالم عبد السلام، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،2006.

**25-** رزاق، نور عدلي ، التمويل الزراعي، المفهوم والاهمية، سلسة كتيبات تعريفية موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي،2022.

26-رمضان، زياد سليم ، اثر مخاطر الدولة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006.

27-الريماوي، احمد شكري واخرون، مقدمة في الارشاد الزراعي ،دار الحنين للنشر والتوزيع ،عمان الاردن،1996.

28-الزوري، زكريا مطلق، الادارة الاستخراجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسة، دار اليازوري العلمية، 2012.

29-السامرائي، مجيد ملوك ، الجغرافية وآفاق التنمية المستدامة، 2015.

30-السامرائي، هاشم علوان، إدارة الاعمال المزروعة، دار اليازوري للنشر والتوزيع،2008. والي، يوسف ، منظومه البيئة والتنمية الزراعية المستدامة، 2004.

31-السعودي، جميل ، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، 2014.

32-سلامة، محمد سلمان ، الإدارة المالية العامة، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

33-السلموني، سعاد إبراهيم، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، 2020.

34-سمير، امين وآخرون، السياسات الزراعية، ط،١مكتبه جريدة الورد،2016.

35-السيد، متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ط1 ،عمان ، 2011.

36-الشبيبي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2007.

37-الشرفات، علي جدوع ، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار الزهران للنشر و التوزيع، عمان، 2006.

38-الشرفات، علي جدوع ، مبائ الاقتصاد الزراعي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

39-الشريفي، عطارد عوض عبد الحميد، الولايات المتحدة الأمريكية هدر الفرصة السائحة، شركه دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.

40-الصرن، رعد حسن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، دار الرضا للنشر والتوزيع ، ط1، القاهرة، 2000.

41-الصرن، رعد حسن، اساسيات التجارة الدولية مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا للنشر، دمشق-سوريا، الجزء الثاني ط1، 2001.

42-الطويل، رواء ذكي ،التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديموقراطية وحقوق الإنسان، ط.1، دار زهران للنشر والتوزيع،2010 .

43-عادل فهمي واخرون، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية للطباعة،عمان،1988.

44-عادل، عامر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي، ط1، دار حروف منثورة للنشر الإلكتروني، 2016.

45-العاني، سوران، علم الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر، عمان،الاردن،2005.

46-عبد الرزاق، رعد سامي ، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن، دار دجلة، 2008.

47-عبد الرضا، نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، ط1 ، البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، 2008.

48-عبد الله، سالم عبد الله، جغرافية العراق، جامعة البصرة، 2007.

49-عبيدات، محمد، التسويق الزراعي، عمان، دار وائل للطباعة والنشر،ط1، 2000.

50-العبيدي، سعيد علي محمد ، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة للنشر، عمان، 2011.

51-العزاوي، فلاح جمال معروف ، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، (ط.1) دار دجله للنشر والتوزيع، 2016.

52-علي عبد الرحمن علي، التكنولوجيا المعلوماتية وأثرها على التنمية الزراعية، 2004.

53-العليوي، احمد الاحمد، سمعان العطوان، التمويل الزراعي، قسم الاقتصاد والارشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 1996.

54-العنكبي، عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال إلى اقتصاد السوق، بغداد، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، تسلسل الكتاب 28، 2008.

55-العيسى، نزار سعد الدين ، عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والاسواق المالية، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

56-الغالبي، عبد الحسين جليل ، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، مؤسسة النبراس للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1 ، النجف الاشرف ، العراق،2015.

57-الغرباوي، شهدان عادل عبد اللطيف، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، 2020.

58-الغفور، عبد، نظره اقتصاديه لمشكله العراق في الغذاء، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

59-فليح، حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

60-فوزي، آمال عبد الله ، الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع.

61-الفياض، عباس كاظم، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1 ،عمان، 2014.

62-المشهداني، خالد احمد فرحان ،التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم ، دار الاريام للنشر والتوزيع ، ط1،عمان ، 2017.

63-النجفي، سالم توفيق ، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة فب اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988.

64-النجيفي، سالم حمادي سماعيل ، التخطيط الزراعي، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1989.

65-نور الدين، حامد ، أثر إصلاح النظام الضريبي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016.

66-النور، مأمون احمد محمد ، التنمية المستدامة، ط1، 2007.

## ثانياً: المجلات العلمية

1-ابراهيم، حربي ابراهيم، دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق للفترة(1990-2008)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد41، 2014.

2-إبراهيم، عادل ، دور التمويل في تطوير وتنمية القطاع الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد 12، عدد 48، الكويت، 1986.

3-ألدروبي، رانية ثابت، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1 ،2008.

4-ألغالبي، عبد الحسين جليل ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات اجتذابه نحو العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة ، المجلد 2، العدد8، 2007.

5-البصري، كمال ، النفط و التحديات الاقتصادية، عدد خاص عن ندوة مناقشة مسودة قانون النفط والغاز، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، بغداد، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، العدد4، 2007.

6-الجزراوي، ابراهيم ، تقويم اداء المبادرة الزراعية بالتطبيق بالمصرف الزراعي التعاوني، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 19، العدد74.

7-حماد، سعد عبدالكريم ، قياس وتحليل قروض المصرف الزراعي التعاوني في دعم النشاط الزراعي، دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2019، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 2019.

8-دلف، لؤي خلف ، صابر محمد زهو، الادوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004-2019)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد17، العدد2021،55.

9-السرحي، لطف محمد عبد الله ، دور البنوك الإسلامية اليمنية في التمويل الزراعي: دراسة لواقع وتحديات التمويل الزراعي في اليمن وآفاق تطويره. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد15، عدد2017،14.

10-السلام، فاديا محمد عبد ، دراسة الاسواق الخارجية و سبل النفاذ إليها، المجلة المصرية للتنمية للتخطيط، مجلد11، عدد 2 ، مصر، 2003.

11-السنبل، عماد عمار، تجربة الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الزراعي العراقي، كلية الزراعة، جامعة الانبار، مجلة الانبار للعلوم الزراعية، المجلد8، عدد خاص بالمؤتمر،2010.

12-شليحي، الطاهر ، عامر تواتي، ابعاد واهداف التنمية المستدامة افاق 2030، مجلة البحوث والدراسات التجارية،2017، ص135.

13-الشمري، سلام منعم زامل ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد18، جامعة واسط، 2015.

14-شندي، اديب قاسم، حيدر كامل نعيم، تأثير السياسة النقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة(1970-2008) مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد1 ،العدد5، 2011.

15-الصوص، نداء وآخرون، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة البلقاء، العدد21، 2021.

16-عباس، صبحي حسون ، اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة(2004-2020) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد73، 2020.

17-عباس، محمود جاسم ، مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق(1972-2010)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد43، 2014.

18-عبد الرزاق، رعد سامي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن، دار دجلة، 2008.

19-عبدالحميد، عزت ، إمكانيات فرض ضريبة على الدخل الزراعي الصافي بين التشريعات القائمة و تطور القطاع الزراعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مجلد 2، عدد 3، مصر، 1992.

20-عبدالرحمن، مرتضى سليمان ، القطاع الزراعي في السودان: الواقع والتحديات 1990-2017، مجلة القلزم العلمية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، عدد19، السودان، 2022.

21-عبدالواحد، محمد ، اثر السياسة الزراعية على نمو القطاع الزراعي السعودي : خلال الفترة 1980 - 2000، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد 16، عدد 2، مصر،2002.

22-العراقي، بشار احمد ، السياسة المالية واليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة الدراسات الاقليمية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 10، العدد2019،30.

23-علوان، غفران حاتم، قياس وتحليل دور قطاع الصناعة التحويلية في النشاط الإقتصادي في الإقتصاد العراقي باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، العراق، المجلد 17، العدد 53 ج 2، 2021.

24-علي، رحمان حسن، وبيداء جواد، دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،جامعة المستنصرية ،العدد(26)،2017.

25-عمراني، وسفيان ، خير الدين معطى الله، ، اثر الدعم الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000-2018، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد 7، عدد 11، 2019.

26-العناد، مجذاب بدر ، اصلات التنمية الاقتصادية في العراق واثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة النفط والتنمية، العدد4، 1989.

27-غازي، هناء، سياسة التمويل والاقراض الزراعي ودورها في تطوير الزراعة في العراق، بحث منشور في مجلة المصرف الزراعي، قسم التخطيط والعمليات المصرفية، وحدة اعلام المصرف، النشرة المصرفية، العدد 2، 2009.

28-كاظم، ثامر عبد العالي، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 7،العدد1 ،2017.

29-الماهر، اسعد حمدي محمد، التنمية الزراعية المستدامة في العراق –الواقع والتحديات، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد**3**،العدد **4**،2017.

30-مطوق، ليلى بدوي ، التمويل الزراعي واثره على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(1998-2012)، مجلة المثى للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد8، العدد3، 2018.

31-مهدي، صلاح الدين واخرون، دور القطاع الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا وافاقة المستقبلية خلال المدة (2000-2016)،عدد 32، 2020.

32-النجفي، سالم توفيق ، اياد بشير، البيئة والتنمية الاقتصادية مقاربات اقتصادية معاصرة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 25، العدد 73 ، 2003.

## ثالثاً: بحوث وتقارير

1-ابو النصر، بهجت محمد ، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، وقائع المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، 2003 ، الاردن ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2003.

2-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،ابو ظبي، الصندوق النقد العربي،2005.

3-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ابو ظبي ،صندوق النقد العربي ،2009.

4-الأمن الغذائي العربي، في الوحدة العربية وقضايا المجتمع العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2010.

5-أهمية الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي (دراسه تجربه البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2011-2017.

6-البدران، علاء هاشم ، واقع المياه في البصرة، مشاكل وحلول، مؤتمر تهديدات الواقع المائي في العراق، وزارة التخطيط،2009.

7-البنك الدولي، إعادة بناء العراق، الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية، موجز تحليلي, واشنطن، وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2006، ص11.

8-البنك الدولي، الزراعة من اجل التنمية، تقرير عن التنمية الزراعية في العالم 2008، واشنطن، البنك الدولي ،2008.

9-البنك الدولي، العولمة الاشتمالية و المستدامة، التقرير السنوي، واشنطن، البنك الدولي، 2008.

10-تقرير أقل البلدان نموا - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، UNCTAD،2020.

11-التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص 474، الخرطوم، 2007.

12-جمهورية العراق، وزارة المالية" الموازنة الفدرالية للعراق، بغداد ،وزارة المالية، 2004.

13-خلاف، محمود محمد (واخرون)،دراسة المحددات والممكنات لتطوير التعاونيات الزراعية في التمويل والائتمان الزراعي في مصر - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي،2017.

14-الخياط، عدنان حسين، التنويع الاقتصادي وضروراتهُ التنموية لتغيير واقع الاقتصاد الريعي في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء، 2022.

15-دول مجلس التعاون لدول الخليج، التنمية الزراعية، ط5، 2011.

16-رومانو، دوناتو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة (دمشق، المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة و آخرون، 2003.

17-شروقي، زين الدين، مؤشرات قياس التنمية الزراعية في الجزائر، الملتقى العلمي حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، الجزائر، 2018.

18-ضياء جعفر، الدروس المستفادة من تجارب أعادة الأعمار السابقة وبرنامج النفط مقابل الغذاء خلال المدة1991-2002 ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاسكوا، الأمم المتحدة،2003.

19-عبد الله، عبد الخالق ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (167) ، 1992.

20-العكيلي، صباح حسن ، دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية، المصارف التجارية في العراق، حالة دراسة 2005-2018، كلية الامام الكاظم(ع)، للعلوم الاسلامية الجامعة،2018.

21-علي، مدحت أحمد ، مدى مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري المصري، ندوة: الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصري، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 2001.

22-العمري، عمرو هشام همام الشماع ، ، اثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية للفترة 16-18 كانون الثاني، بغداد، بيت الحكمة، 2001.

23-الفارس، عبد الرزاق ، الحكومة والفقراء والانفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

24-فهمي بشاي، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق التحول من المعونات الإنسانية الأعمار إلى التنمية"، منظمة الأغذية و الزراعة، الأمم المتحدة ، 2003.

25-مضان، زياد سليم ر، اثر مخاطر الدولة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006.

26-منذر خدام ،الأمن المائي العربي الواقع والتحديات ، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية،2001.

27-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "التقرير السنوي للتنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، ابو ظبي، صندوق النقد العربي، 2011.

28-الموسى، حياة احمد كامل ، واقع القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين وافاق تطويره للمدة (2005-2014) ، بحث دبلوم عالي ،جامعة تكريت،2017.

29-النداوي، زينة اكرم عبد اللطيف ، تحليل القطاع الزراعي في العراق واسباب تدهوره للفترة (1990-2010) ، وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، 2011.

30-نصر الله، عبد الفتاح، التجارة الخارجية الفلسطينية ،تحليل و رؤية نقدية ،ادارة الدراسات والتخطيط ، 2003.

31-نعمة، نغم حسين، اثر القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ، مقالة منشورة على منصة اربد،2020.

32-الورد، إبراهيم موسى ، تحليل واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق، الندوات العلمية للاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح،كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد،2005.

33-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008.

34-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2007، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2008.

## رابعاً: الرسائل والاطاريح

1-البدور، محمد علي محمد، الاستثمار في القطاع الزراعي الاردني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدرسات العليا، الجامعة الاردنية،2003.

2-تهاني، عوض، تجربة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي المطري الآلي، دراسة تطبيقية على منطقة القضارف، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 1995.

3-توفيق، اسامة كمال، التمويل الزراعي في ظل التحرر الاقتصادي في محافظة المنيا، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الزراعة جامعة المنيا ،مصر، 2002.

4-الجبوري، وعد شهاب، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الاحتياطات الدولية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة مؤتة، الاردن، 2021.

5-حزيران، فهد مغيمش ، قياس وتحليل اثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة(1990-2013)، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2015.

6-حسن، عابدة عمر عوض ، أثر التمويل على تطوير القطاع الزراعي بالتطبيق على البنك الزراعي السوداني، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2011.

7-حسن، عدنان محمد، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنـــوات 1991-2006، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصـــرة ،2009.

8-حسين، محمد بدوي ، واقع السياسات الزراعية وفاعليتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق، بحث مستل من اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات الزراعية، قسم الارشاد الزراعي والتنمية الريفية،2020.

9-سليمان، بابكر محمد عبيد، وأحمد، محمد علي محمد، أثر التمويل الزراعي على صغار المزارعين في السودان، دراسة حالة مشروع السليت الزراعي خلال الفترة من 2000 - 2014 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم، 2016.

10-شنته، أزهر محمد عبد الله ، أثر الدين العام الداخلي في بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة) 2004 -2020)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.

11-عبد الواحد، جياس محمد ، يأثير الة المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي، رسالة مقدمة الى قسم الدرسات المالية، المعهد العالي للدرسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2012.

12-عبدالمحسن، ميرغني عبدالله، أثر التمويل بصيغة السلم في دعم القطاع الزراعي: دراسة حالة البنك الزراعي السوداني في الفترة من( 2000 - 2010 )، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 2011.

13-العبدلي، سعد عبد نجم عبدالله ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.

14-العقابي، ريام مهدي حسن ، اثر التخصيصات الاستثمارية للموازنة العامة في تطوير القطاع الزراعي في العراق للمدة (1990-2014)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط،2017.

15-عودة، بشير هادي ، أهمية العامل التقني في تحقيق الأمن الغذائي القمحي في العراق، دراسة كمية للسنوات 1980 – 1996، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، 2000.

16-كاظم، ايفان جواد ، قياس وتحليل العلاقة بين الكثافة النسبية لرأس المال وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.

17-المجتبي، الطيب محمد ، التمويل الإسلامي وأثره على تنمية القطاع الزراعي في السودان : دراسة تطبيقية على البنك الزراعي السوداني في الفترة 2003 - 2013م، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2015.

18-المجتبي، الطيب محمد عبد الباسط. التمويل الإسلامي وأثره على تنمية القطاع الزراعي في السودان: دراسة تطبيقية على البنك الزراعي السوداني في الفترة 2003 - 2013م (اطروحه دكتوراه غير منشورة). جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، أم درمان،2015.

19-مزهر، حسام ناجح ، تحليل الاثار المالية والنقدية لظاهرة الدولرة في اقتصاديات مختارة مع اشارة للعراق رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2021.

20-الناصح، احمد كامل حسين ، اثر الساسة التركية على التنمية الزراعية بالعراق للفترة من (1990-2006)،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد،2008.

21-النعمة، علاء وجيه مهدي ، دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق(محافظة نينوى أنموذجا، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل،2005.

22-الوائلي، خضير عباس حسين ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمه الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017.

## خامساً: مواقع شبكة الانترنيت

1-القيسي، خالد محمد حسين ، استراتيجيات التنمية الاقتصادية الزراعية المنشودة لقليم كردستان، جامعة السليمانية، كلية الادارة والاقتصاد، بحث متاح على الموقع الالكتروني: .ww.alitthad.com

2-الهاشمي، رائد ، الواقع الزراعي في العراق،
.https://m.ahewar.org/s.asp?aid=736651&r=0،2021

3-آل طعمة، حيدر حسين، السياسة المالية في سياق خطة التنمية الوطنية 2018 – 2020، مركز الدراسات الاستراتيجية –جامعة كربلاء،21-5-2021، متاح على الرابط : : https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/12301 .
4-جعفر طالب احمد، ميثم لعيبي إسماعيل، سياسة تخفيض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية وتأثيراتها في العراق بعد نيسان 2003، مدخل اقتصادي بيئي، المملكة العربية السعودية ،2006، ص8 بحث متاح على الانترنت.
5-البنك الدولي، إعادة بناء العراق، الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية، موجز تحليلي, واشنطن، وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية،2066،ص11،من الموقعhttp://sitescrces.world bank.org.

## سادساً : المصادر باللغة الانكليزية

1-Eric Benson, The role of agriculture in the sustainable development goals. 2021. https://soilmate.medium.com/the-role-of-agriculture-in-sustainable-development-goals-94ee22c649e8

**2-** Bhavani, Rampal, Harnessing agriculture to achieve the Sustainable Development Goals on poverty and zero hunger. ORF Issue Summary, 2020.

**3-**D. Dwivedi**,** Macroeconomics: Theory and Policy**,** Third edition, Mcgraw hill education private limited**,** India**,** New Delhi**,** 2010**.**

**4-** R.Glenn Hubbard,A. Macroeconomics،Pearson,. 2012.

**5-** Jalal Kamal Ghain, Rawahel Ali Talei Kabbashi, Challenges facing Iraq's accretion to the World Trade Organization, Waist University, Iraq, 2022

6-Jalal Kamal Ghain, Rawahel Ali Talei Kabbashi, op.cit

7-Abdul Waheed Bhutto, and Aqeel Ahmed Bazmi. “Sustainable Agriculture and Eradication of Rural Poverty in Pakistan.” Natural Resources Forum، magazine،31, the number 4, 2007، p62. https://doi.org/10.1111/j.1477-8947.2007.00162.x

8-The Commotion World Food security, The principles for Responsible investment in Agriculture and food systems, 2014.

9-FAO, Investment in agriculture for better future, The state of food and Agriculture, 2012.

**ABSTRACT:**

The research aims to clarify the role of financing policies in sustainable agricultural development in Iraq for the period (2004-2021), which was represented by financial, monetary, and trade policy, as well as financing the Agricultural Cooperative Bank and the Agricultural Initiative, which is the institution responsible for financing the agricultural sector for various purposes. The results of the research showed that there was no clear lending policy for the agricultural sector during the period in question due to the variation in the volume of loans granted from one year to another, in addition to the fact that the growth rate of loans in general was low compared to what was targeted by agricultural development plans, and that there was a decline in agricultural production rates in a way that was not proportionate to Loans provided. The research found that there are a group of factors that hinder the implementation of agricultural financing policies in Iraq, the most important of which is administrative and financial corruption.The research concluded that if the agricultural sector is to contribute a greater percentage to the gross domestic product and agricultural output, the percentage of loans and government support for it must be increased to ensure development and reform in the agricultural sector by modernizing agricultural production methods and improving the level of use of agricultural mechanization and optimal exploitation of water resources, as well as Developing farmers themselves.

The research problem also represented the backwardness of the agricultural sector, its inability to compete and penetrate international markets, its flooding with imported agricultural commodities, and the weak competitive advantage of agricultural commodities. The most important conclusions reached by the researcher are that agricultural financing policy can work to enhance agricultural development by relying on the quality of these Policies, and this is what the standard results showed in that the dependent variable (GDPr) has a significant impact on the independent variables (EGr, AG, IM, ER, IR). The study recommends preparing agricultural plans to promote sustainable agricultural development.

**Ministry of Higher Education and Scientific research**

**University of Karbala**

**College Of Management and Economics**

**Department Of Economics**

# The role of financing policies in promoting sustainable agricultural development - Iraq, a case study

thesis submitted by the student

Ali Hussein Sharad Awad Al Khazraji

**To the Board of the Faculty of Management and Economics - Karbala University, which is part of the requirements of obtaining a master's degree in economics**

**SUPERVISED BY**

Assistant Professor Dr
Sarmad Abdul Jabbar, AL khairallah

***1445*** ***2024***